دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

عنوان المجلة:

قضايا آسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

العدد الثاني عشر-ابريل -2022

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين-ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de/

رئيس المركز:

أعمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عجلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

- د. محمد بلعيشة –جامعة الجزائر 3 – الجزائر
- د. حنان رزايقية- جامعة الجزائر 3 – الجزائر

هيئة التحرير

- د.بن مبهوب نصرين –جامعة الجزائر3- الجزائر.
- د.كعبوش الحواس –الدراسات الآسيوية/ جامعة الجزائر3
- د.نصر الدين مختاري- العلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- أ.أسماء بن مشيح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- أ.وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ايتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة1/الجزائر.
5. د. عبد القادر ودرو- أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر.
6. د. حنان رزايقية- دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر -3-.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسى – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمدي بوالعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. العربي فاروق -أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
12. د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
13. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
14. د . حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
15. د. عبد القادر شاوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
16. د. فاطمة صفراوي – أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة /تونس.
17. د. جلال حمد حمد عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
18. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
19. د.نزيهة شاوش – علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة- الجزائر.
20. د. ميثم منفي كاظم العميري- كلية القانون-جامعة بابل- العراق.
21. د.بن مهيوب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر.
22. أ.م.د. وحيد أنعام كاكاني-وزارة التربية العراقية مديرية تربية ديالى- العراق.
23. د.إلياس كشاوي، جامعة الجزائر -3- الجزائر.
24. د.كعبوش الحواس، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
25. د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
26. د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.

27.د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر.

28.د. حمدان بوعمران متخصص في العلوم السياسية فلسطين.

29.د محمد الشيخ رئيس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا.

30.د كمال شطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

31.د فؤاد الربيع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب

32.د.محمد بلعيشة الدراسات الآسيوية/ جامعة الجزائر-3-

33.د. مجال عبدالعزيز عوضين الدرديطي جامعة الشرق الأدنى –قبرص – تركيا

34.د.مجدي عبدالله فواز خصاونه، متخصص في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، الأردن.

35.د. آسيا قبلي/ باحثة في مركز الشعب للدراسات والبحوث/ الجزائر.

الفهرس

الـفـهـرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
	الدراسات	
01	التحركات الروسية ومستقبل البيئة الدولية (د.عبلة مزوزي)	1
02	البرنامج النووي الإيراني: رهان متجدد لمصالح متضاربة (د. الحواس كعبوش- د. محمد بلعيشة)	5
03	السّلام الدّيمقراطي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي قبل الثّورات العربيّة وبعدها: قراءة في المفهوم وغاياته (د. عبدالكريم بن الدّخلي)	24
04	القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (2019-2021) (د. سعود محمد الشاوش)	42
05	واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد العام 2003 (الباحثة نهى جاسم حسين)	80
06	جدلية التكامل و النزعة القطرية في المنطقة العربية بين الارادات الخارجية والطموحات الداخلية (دراسة تفسيرية في نظريات التكامل الدولي) (د.محمد بلعيشة)	112
	دولة العدد	
07	تايوان	129

الدراسات

التحركات الروسية ومستقبل البيئة الدولية

د.عبلة مزوزي/ رئيسة هيئة تحرير المجلة

أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

مقدمة:

يشهد العالم اليوم بعد مرور ثلاث سنوات من التحولات التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية "كوفيد 19" تحولا جديدا تفرضه تحركات الدول وتوجهات القوى الكبرى عالميا، فبعدما حاولت الدول جاهدة التكيف مع الحقائق الجديدة التي فرضتها الأزمة الصحية على المستوى الإقتصادي والسياسي والاجتماعي تأتي الحرب الروسية الأوكرانية لتعيد موضوع الأمن الدولي في عمومه إلى الواجهة، وبالرغم من أن رقعة هذه الحرب محصورة في جغرافية معينة إلا أنها ذات تأثير قوي على جميع المستويات العالمية، وهذا راجع إلى كون أن أحد أطراف هذه الحرب الممثل في روسيا يعد من الدول المهمة وذات تأثير قوي على مجموع التفاعلات الإقتصادية والاستراتيجية العالمية، لذا تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على إشكالية رئيسية تتمثل في: ما انعكاسات التحركات الروسية العسكرية في أوكرانيا على العالم؟، لذا نحاول مناقشة موضوعين مهمين في محورين للإحاطة بكل الجوانب التي توصلنا إلى إيجاد الإجابة.

1/ محاولة فرض معادلة وميزان قوى دولي جديد

إن الفراغ الذي فرضه تراجع القوة الأمريكية في السنوات الأخيرة منذ دخولها لأفغانستان والعراق ثم تدهور استراتيجياتها في سوريا بعد تدخل روسيا، كل هذه التطورات أظهرت التراجع الكبير في تأثير الاستراتيجيات الأمريكية على العالم وهذا ما منح الفرصة لدول أخرى فرض نفسها عالميا كالصين وروسيا وبعض القوى الصغرى التي تحاول جاهدة إضفاء قيمة على أدوارها الإقليمية لتنتقل إلى التأثير العالمي، وجاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتؤكد على أن التوجه الروسي نحو أوكرانيا كان مبنيا على حسابات استراتيجية سابقة، لذا تتحدى روسيا جملة العقوبات التي تتعرض من الدول الأوروبية والولايات المتحد الأمريكية بمنافذها الجديدة والتي هملت على تكوينها قبل الشروع في حربها.

فالملاحظ والمتتبع للشأن الروسي لا يخفى عليه التحركات الروسية في العديد من المناطق، وكل تحرك روسي نحو منطقة معينة تدرك هذه الأخيرة مكاسبه التي ستجنيها، وقيمته القوية في استراتيجيتها

المستقبلية في العالم، وما يؤكد على ذلك هو شبكة علاقاتها القوية خلال السنوات الأخيرة مع القوى ذات التأثير القوى في أسيا كالصين وكوريا الشمالية.

ولا يخفى على أحد قيمة الشريك الإقتصادي في بناء الاستراتيجيات العالمية، فالصين تعتبر من القوى الصاعدة التي فرضت نفسها بالصعود السلمي لتصبح من القوى الكبرى التي لا يستهان بمكانتها وتأثيرها العالمي، لذا روسيا تدرك قيمة كسب الصين كشريك استراتيجي لغلق الطريق عن إمكانية تحالفها مع أوروبا والمحيط الهادي لأن ذلك يشكل حصرا للقوة الروسية مستقبلا، فالحرب الأوكرانية ماهي إلا واجهة لصناعة قيم واستراتيجيات مختلفة لنظام عالمي جديد.

ومن المؤشرات الإمبريقية التي تؤكد على متانة العلاقات الروسية الصينية هو الزيارات المتبادلة بين الدولتين خلال السنوات الأخيرة، والتي كانت أخرها بداية 2022 من طرف الرئيس الروسي للصين خلال افتتاح أولمبياد بيكين الشتوية، كما أن الموقف الصيني المحايد في الحرب الأوكرانية وامتناعها عن التصويت في مجلس الأمن يضع الخيارات الاستراتيجية الروسية في اختيار الشريك مناسبة لاستكمال مهمتها في فرض نوع من التوازن العالمي الجديد للقوى، ويمكن تفسير امتناع الصين عن التصويت لتجنب وضع نفسها كهدف إعلامي للغرب وفي نفس الوقت علاقاتها المتوترة مع اوربا والغرب بسبب تايوان والتي تدفعها لكسب شريك ومنافس قوي للغرب.

لذا بعد العقوبات التي تعرضت لها روسيا من الغرب بسبب الأزمة الأوكرانية توجهت الأنظار إلى الخيارات التي استعملتها روسيا لتجنب العقوبات ومن بينها نسجها لشبكة علاقات قوية مع الصين بعد قطع روسيا، بالنسبة للصين سمحت الأزمة بالوصول إلى أسواق جديدة للحصول على الموارد الطبيعية خاصة الغاز من خلال عقود المشاريع الجديدة، في نفس الوقت إيجاد أسواق جديدة للتكنولوجيا الصيني، لذا يعتبر البعض هذا التطور في العلاقات يمكن أن يشكل تحالفا ناعما[1]، وبالتالي كلاهما سيعتمد على الآخر في الضغط على الغرب والمساومة وهو ما يمكنه أن يغير من شكل القيادة العالمية مستقبلا.

إلى جانب القيمة الاقتصادية للعلاقات الصينية الروسية، إختيار روسيا للصين كشريك اقتصادي واستراتيجي ناتج عن إدراكها للبعد الجغرافي وقيمته الاستراتيجية في بناء نظام عالمي جديد يساعدها في غلق المنافذ على أعدائها وحماية نفسها من أي تطويق غربي لها، خاصة وأن الصين نفسها تعرف توترا كبيرا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ما تعلق بمنطقة الإندو باسيفيك وإيجاد شريك

استراتيجي كروسيا يساعدها في محاولاتها للتأثير على المعادلة العالمية الجديدة والتي تسمع لها هي الأخرى بفرض نفوذها وسيطرتها.

تعتمد روسيا غلى جانب الصين على شريك له من الوزن والثقل ما يجعله مصدر إزعاج للغرب، فتركيز روسيا على كوريا الشمالية لم يكم محظ الصدفة، وإنما له أبعاد عديدة تدرك روسيا قيمتها الاستراتيجية والعسكرية، فالبعد الجغرافي الذي يمنحها القوة على إيجاد شركاء في آسيا لغلق المنافذ الجغرافية على منافسيها، خاصة وأن هذه الدول تعرف علاقات متوترة مع الغرب، ومحاولة إعطاء قيمة لشريك آسيوي وإدخاله في لعبة التوازنات الدولية هو بمثابة تحدي كبير للولايات المتحدة الأمريكية وتحجيم لأدوارها العالمية باعتبارها المنافس الأول والأساسي لروسيا.

لذا تحاول روسيا من خلال توطيد العلاقات مع الصين وكوريا الشمالية التأسيس لمعادلة جديدة تضم القوى الآسيوية وتعيد الاعتبار لدول القارة في رسم التفاعلات الدولية والتأثير على النظام الاقتصادي العالمي.

2/التمركز العالمي من خلال بناء التحالفات الدولية

الرؤية الجديدة لروسيا بعد الأزمة الأكرانية سبقتها تحركات خارجية اتجاه الأقاليم، فبناء علاقات قوية مع الدول المؤثرة داخل أقاليمها يشكل جزءا أساسيا من الاستراتيجية الروسية لبناء نظام عالمي جديد، لذا عرفت روسيا تحركات خارجية كبيرة خلال السنوات الأخيرة لعل أهمها سنوات الأزمة الصحية العالمية والتي جعلتها تغتنم الفرصة لتقديم المساعدات للدول التي تخل في اطار حساباتها الاستراتيجية لرسم معادلتها الجديدة.

فالعلاقات التي تعرفها روسيا في غرب أسيا مع ايران باعتبارها من القوى المؤثرة في إقليمها يجعلها تعتمد عليها كركيزة جغرافية في حال كانت هناك مواجهة مع الغرب، خاصة أن إيران تعرف علاقاتها مع الغرب نوعا من التوتر الدائم بسبب قضية الانتشار النووي وروسيا تعتبر شريكا عسكريا لا يمكن الاستغناء عنه، وقد تحدث الكسندر دوغين في كتابه "**أسس الجيوبوليتيكا**" عن محور موسكو طهران والذي اعتبره تحالفا قاريا يقوم على مبدأ وجود العدو الأطلسي المشترك، ويرى أن هذا المحور ومحور روسيا والدول العربية "سوريا ومصر خاصة" يعتبران مكسبا ثمينا الذي يحققه التوجه الاوراسي لروسيا، كما يمكن للمحور الإيراني الروسي حل مشاكل روسيا مع دول آسيا الوسطى لتجد نقطة ارتكاز جغرافي أخرى للضغط على أعدائها[2].

تعتبر أيضا قارة إفريقيا وخاصة شمال إفريقيا من الأقاليم ذات الأهمية الكبيرة لروسيا في رسم استراتيجيتها العالمية، فالشريك الاستراتيجية الممثل خاصة في الجزائر ومصر والمغرب هو بمثابة المعبر الأساسي لتطويق أوروبا من جنوبها خاصة وان روسيا تدرك تماما التوتر الموجود بين بعض الدول ذات التأثير القوي قاريا كالجزائر مثلا ومدى إمكانية الاعتماد عليها في الضغط على أوربا، خاصة أن الجزائر تعتبر الممول الرئيسي لأوربا بالغاز وبالعديد من الموارد الطبيعية، وقد حظيت روسيا بفرصة كبيرة خلال حربها الأخيرة مع أوكرانيا في ظل توتر العلاقات الجزائرية الأوروبية والتي مست العديد من اتفاقياتها على مستوى الموار الطاقوية، وبالتالي قطع روسيا لعقودها الطاقوية مع أوروبا بعد فرض هذه الأخيرة عقوبات عليها كان بمثابة الورقة الرابحة لها، لذا تعتمد روسيا على الجزائر كشريك استراتيجي وركيزة جغرافية أساسية للضغط على الغرب.

خاتمة:

مع تزايد التوتر بين القوى الكبرى منذ بداية الأزمة الأوكرانية والذي وصل إلى حد التهديد باستعمال الأسلحة بكل أنواعها، هذا ما يؤكد على أن معالم كثيرة ستتغير في البيئة الدولية، فالعقوبات الإقتصادية التي لم تعد تؤثر على القوى الكبرى كروسيا وتحصر تحركاتها كسرت العديد من معالم النظام الاقتصادي العالمي الذي سيطرت عليه القوى الغربية لسنوات طويلة، وهو ما يؤكد على ضرورة ملحة في إعادة مراجعته أو إعادة التأسيس لنظام اقتصادي بمعايير تتناسب والتغيرات الطارئة على العالم، إلى جانب النظام الاقتصادي هناك محاولة لروسيا وشركائها لقطع الطريق على الغرب من النفوذ والتوسع، وتعتبر نقطة المنافذ الجيبوليتيكية هي المناطق التي تتنافس حولها جميع القوى الكبرى لأنها تدرك قيمتها في رسم معالم البيئة الدولية الجديدة، وهنا تتوضح الصورة أكثر بان التحركات الروسية اتجاه أوكرانيا هي تعبير لكل تلك التفاعلات الدولية والتجاذبات الموجودة بين أطرافها العديدة التي أصبح تنافسها المخفي ظاهرا في الأزمة الأوكرانية وهو ما ينذر بتغيرات كبيرة ستمس البيئة الدولية مستقبلا من ناحية فواعلها ومن ناحية قيمها ومعاييرها العالمية.

---

[1] Alexander Gabuev, A “SOFT alliance”? Russia-China Relations after the Ukraine crisis, The European Council on Foreign Relations, p 1, 2017, available on : https://ecfr.eu/wp-content/uploads/ECFR126_-_A_Soft_Alliance_Russia-China_Relations_After_the_Ukraine_Crisis.pdf

[2] الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص15.

البرنامج النووي الإيراني: رهان متجدد لمصالح متضاربة

Iran's nuclear program: A renewed challenge for conflicting interests

د. الحواس كعبوش*

د. محمد بلعيشة**

ملخص:

يحتل البرنامج النووي الإيراني سلّم الأولويات في السياسة الدولية للشرق الأوسط، وهو ما يتأتى من حساسية القضية في حد ذاتها التي تهدد الاستقرار والأمن الإقليمي بشكل مباشر، وعلى مستوى آخر خصوصية النظام السياسي الإيراني ومستوى القوة الذي تحتله دولة فارس في معادلة القوة الإقليمية، بل وحتى الدولية، أين يسمح الموقع الجغرافي للبلاد في التأثير في عملية صنع قرارات السياسة الدولية للإقليم الممتد عبر ملتقى طرق العالم القديم، فيتنامى التحدي النووي لإيران بتلاقي وتصادم مصالح القوى الدولية والإقليمية التي تستهدف من خلال المسألة السعي لإعادة تشكيل جيوبوليتيك إقليم الشرق الأوسط على أساس عقلاني يعزّز المصالح ويخفض مستويات العطب والتهديد المحتملة، فالرهان المرتبط بالملف النووي الإيراني يختزل في لعبة السياسة الدولية وتوازناتها، أكثر من خصوصية الملف في حد ذاته.

الكلمات المفتاحية: إيران -الملف النووي- العقوبات- المفاوضات- الاتفاق النووي.

Abstract:

The Iranian nuclear program occupies the top of the international policy agenda of the Middle East international politics, As a result of the sensitivity of the issue that threatens the regional stability, and due to the specificity of the Iranian political system In addition to the position of Persia in the regional power equation, Where does Its geographical position allow it to influence the decision-making process of the region extending across the crossroads of the ancient world, Iran's nuclear bet is growing with the clash of interests of international and regional actors, who aim through the case to reshape the geopolitics of the Middle East in a way that enhances the benefits and reduces the potential costs, So the challenge related to the Iranian nuclear file is reduced to the game of international politics and its balances compared to the specificity of the file itself.

* باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية مختص في الشأن الآسيوي، البريد الإلكتروني: kelhaouas@yahoo.fr

** باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية مختص في الشأن الآسيوي، البريد الإلكتروني: mohammedbelaicha@gmail.com

Key words: Iran - The Nuclear File - Sanctions - Negotiations - The nuclear Deal.

مقدمة:

منذ الثورة الإسلامية (1978م-1979م)، عرفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية حالة جديدة من الخصوصية على الصعيد المحلي وكذا الإقليمي، هذه الوضعية تمثلت في أن إيران ما قبل الثورة لم تعد ذاتها إيران ما بعد الثورة، فقد طبع الحلة الجديدة للبلد المرجعية الدينية الإسلامية الأمر الذي ربطها بالمنظومة الشرق أوسطية أكثر من ذي قبل، باعتبار أن الإسلام هو الدين الذي تدين به معظم شعوب المنطقة.

وفي الشرق الأوسط ليس الثورة الإسلامية وحدها من غيّرت من وضع إيران الجيوسياسي، فقد سبقتها سلسلة من الاحداث كان لها الأثر البارز في إعطاء القادة الإيرانيين طموحا ممكنا في الريادة الإقليمية، فقد سبق ذلك حرب عربية-إسرائيلية (1973م) انتهت باتفاق سلام (كامب ديفيد) وبداية انخراط "الكيان الإسرائيلي" في النظام الشرق الاوسطي كلاعب إقليمي جديد، فضلا عن دخول الصين للمنظومة الأممية (1971م)، مع الأخذ في الحسبان السجال الأيديولوجي والاستراتيجي بين قوى البر وقوى البحر الذي كان قائما وقتها ما عرف إعلاميا بـ"الحرب الباردة".

وبالحديث عن الغرب والشرق، نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوضع الجديد لإيران بعين الريبة لعدة اعتبارات، أولها المرجعية الدينية للجمهورية الجديدة، ثاني اعتبار له علاقة بالاعتبار الأول وهو الخطاب الديني الذي يعادي "للكيان الإسرائيلي" حليف الولايات المتحدة الاستراتيجي في المنطقة، وثالث اعتبار وهو أن هناك جمهورية إسلامية قامت بتبني طموح نووي وسبق طموحها بنية تحتية فعلية لمشروع برنامج نووي في الشرق الأوسط؛ أما بخصوص المعسكر الشرقي فإن فاعلا بمميزات ايران الجديدة ومؤهلاتها الإقليمية متدعمة ببرنامج نووي تضغط به، يمكن أن يكون نقطة ارتكاز استراتيجي لمناكفة حلف قوى البحر وكسر تطويقه لها.

بالنسبة لإيران الجديدة فإنها قد التزمت ببرنامجها الذي ورثته عن الحقبة البهلوية، واعتبرته ورقة لمناورة القوى الكبرى والصغرى ومسافة أمان للدفاع عن نفسها، لذلك فإن الملف النووي الإيراني يعتبر أحد الأذرع التي تعتمدها الاستراتيجية الإيرانية صوب تحقيق أهدافها العليا، وبدوره فإن هذا البرنامج له تأثير على الفواعل الإقليمية الشرق أوسطية وكذلك اللاعبين الدوليين، ولفهم السياق الإقليمي والدولي لهذا الملف وتداعياته نطرح الاشكال التالي.

الإشكالية:

كيف يمكننا فهم الانعكاسات الجيوستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني على الصعيدين الدولي والإقليمي؟

المحور الأول: البرنامج النووي بين الشاه والمرجعية الدينية

1) نشأة البرنامج النووي الإيراني

ترجع بدايات البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979)، المرحلة التي استفادت فيها إيران الشاه من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للتوجه نحو التصنيع النووي، في سياق برنامج "**الذرة من أجل السلام**" للرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight D. Eisenhower،* فتمّ في سنة 1957 التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض المدنية، والذي تضمن إنشاء 8 مفاعلات نووية؛ في عام 1958 أنشأ الشاه مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران، ثّم حصلت إيران على أول مفاعل نووي من الولايات المتحدة عام 1960.[1]

تدعّمت طموح إيران النووية بانضمامها إلى الوكالة الّدولية للطاقة الذرية (IAEA) في عام1958، ومن ثم التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سنة 1968، وخلال عام 1960 تم استحداث برنامج "الزهرة" للبحوث النووية المشتركة بين إيران ودولة الكيان الإسرائيلي، كرد فعل لامتلاك العراق لصواريخ سكود الباليستية، وفي نفس المرحلة استفادت إيران من أزمة الحظر البترولي سنة 1973 لتتحول إلى مورّد أساسي في أسواق الطاقة الدولية،[2] واستمرّ اهتمام الشاه بتطوير القدرات النووية فقام بتأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام 1974،[3] بميزانية بلغت 30 مليون دولار،[4] وعقد اتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية، مثل شركة سيمنز Siemens الألمانية، لإنشاء مفاعلين نوويين في مدينة بوشهر جنوب إيران على ساحل الخليج العربي، وشركة فراماتوم Framatome الفرنسية لإنشاء مفاعل نووي في منطقة الأهواز، وفي سنة 1975 وقّعت على اتفاقية مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) لتدريب الكوادر الإيرانيين.[5]

2) البرنامج النووي الإيراني ما بعد الثورة الإسلامية

اعتبرت الثورة الإسلامية عام 1979 نقطة تحول رئيسة في تاريخ البرنامج النووي الإيراني، حيث شهدت هذه المرحلة تعليقا للنشاطات النووية في البلاد، وهذا يعود إلى الموقف السلبي للطبقة الدينية منه، وقد تعزّز هذا الموقف بعد الفتوى التي أصدرها آية الله علي خامنئي والتي تمنع إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل، وهو ما أدى إلى تعطيل البرنامج وتعليق صفقات الأسلحة والمشاريع

المتعلقة به، بالإضافة إلى المواقف الغربية المناوئة للثورة الإسلامية وفرضها حظرا على كافة مجالات التسلح،[6] واستمرّ هذا النهج إلى غاية استهداف العراق لمفاعلات بوشهر الإيرانية، سنة 1984، وما حملته من إدراك لتنامي القوة العسكرية العراقية وبالتالي الحاجة إلى بناء قدرات نووية.

استأنفت لجنة الطاقة الذرية الإيرانية نشاطها في منتصف الثمانينيات، وتركّزت الجهود في: استكمال "محطة بوشهر للطاقة" واستكمال البنية النووية الأساسية والعمل على استعادة الكوادر العاملة في المجال النووي، وقامت في سنة 1984 بافتتاح مركز أصفهان للبحوث النووية لتشغيل المفاعل فيها بقدرة 400 ميغاواط بمساعدة فرنسية،[7] فسعت القيادة الإيرانية للتعاون مع أكبر عدد ممكن من الدول في المجالات النووية، ووقّعت مع باكستان اتفاقية للتعاون النووي عام 1987، كما قامت بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع الصين الشعبية، ووقعت الدولتان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990.[8]

كما طوّرت إيران علاقاتها مع من الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب والمساعدة في تطوير مركز طهران للبحوث النووية، وشمل التعاون الثنائي مع كوريا الشمالية مجالات الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، في حين ركّزت تعاونها مع باكستان للحصول على المعرفة التكنولوجية النووية؛ حصلت إيران بموجب اتفاق تعاونها مع الاتحاد السوفياتي/روسيا على دفعة قوية في مسار بناء قدراتها النووية، حيث توسع مجال التعاون الثنائي من مجال التعاون النووي إلى التعاون الاقتصادي والعسكري.[9]

على صعيد آخر عملت الوكالة على اجتذاب العلماء والكفاءات في المجال النووي من الخارج ودعوة العلماء الإيرانيين بالخارج إلى العودة للبلاد، وفي نفس الوقت ركزت منظمة الطاقة النووية الإيرانية على توسيع أنشطة استكشاف واستخراج اليورانيوم من الأراضي الإيرانية، لتفادي القيود التي تفرضها مصادر التوريد الأجنبية.[10]

كان لعدم قدرة إيران حسم حربها مع العراق الدافع الرئيسي للسعي وراء امتلاك قدرات عسكرية متطورة، تضمن لها حماية نظامها ومصالحها، وتجاوز النقص في القدرات العسكرية التقليدية، وعلى المستوى الاستراتيجي تحقيق الردع الاستراتيجي لخصومها الإقليميين، فكانت روسيا الاتحادية المساهم الرئيسي في إعادة تفعيل البرنامج النووي الإيراني، بتوقيع الطرفان في جانفي عام 1995 عقدا لبناء أول وحدة في مفاعل بوشهر النووي.[11]

سمحت جهود القيادة الإيرانية في هذه المرحلة بتوسيع البنية التحتية لبرنامجها النووي، وكذا الحصول على المواد الضرورية لتشغيله من الخارج، أين شمل مخطط عمل القيادة الدينية في إيران

تكثيف علاقاتها مع عدد من الدول في مجال التقانة النووية للاستفادة من الخبرات والقدرات المتقدمة؛ لقد وفّرت تلك الجهود متفسحا للقيادة الإسلامية في ظل استمرارية الحظر الأمريكي على البلاد، كما سمحت تلك الجهود بالحفاظ على استقرار النظام السياسي للبلاد واستمرارية مرجعتيه الفكرية.

المحور الثاني: الملف النووي في ميزان الحضر الدولي والتأكيد المحلي

1) الملف النووي الإيراني كأزمة دولية

تجاوزت قضية الملف النووي الإيراني حدود التجاذبات السياسية بين إيران والغرب لتنتقل إلى مستوى الأزمة الدولية، وذلك منذ سنة 2002 عقب إعلان المعارضة في إيران قيام مؤسسة الحرس الثوري بتطوير برنامج بالموازاة مع البرنامج المعلن، والكشف عن وجود مفاعلين نوويين سريين؛ جاءت الأزمة في سياق بيئة إقليمية تميزت بالغزو الأمريكي لأفغانستان سنة 2001 وللعراق سنة 2003 وهو ما عزّز من المخاوف الإيرانية من احتمالية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتكرار السيناريو العراقي ضدها، بعد اتهام النظام العراقي السابق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فكانت مخاوف القيادة الإيرانية تستند إلى معطيات عملية ارتبطت بتصنيفها ضمن محور الشر وإنزال 150000 جندي أمريكي في العراق، فلجأت إيران إلى المفاوضات مع الترويكا الأوروبية خلال الفترة 2003-2005، قامت خلالها بوقف نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم،[12] أفرز التفاوض موافقة إيران على قيام وكالة الطاقة الذّرية بتفتيش للمنشآت النووية الإيرانية، والتي أعلنت بدورها في سنة 2003 وجود محاولات إيرانية لتخصيب مادة اليورانيوم.[13]

اشتدّ التصعيد الغربي اتجاه إيراني عقب تصريح الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي Mohammad Khatami في فيفري 2003 وللمرة الأولى عن نية البلاد تطوير دورة وقود نووي كاملة من تعدين خام اليورانيوم ومعالجته لاستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية إلى إعادة معالجة الوقود المستخدم،[14] وكان وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad إلى السلطة مؤججا للأزمة مع الغرب، حيث أعلن تمسك بلاده بحقها في الاستخدام السلمي للتقنية النووية، وتأكّد هذا النهج بمنع مفتشي الوكالة الدولية في مارس 2006 من تفتيش مواقع نووية داخل إيران واعلان استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم،[15] وهو ما دفع بوكالة الطاقة الدولية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي.[16]

مع ذلك استمرت نشاطات إيران النووية وأعلنت في 09 أفريل 2006 نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% وأّنها قّررت التسريع في برنامجها النووي، أعقب هذه الإجراءات إعلان محمود أحمدي

نجاد في 11 أفريل من نفس السنة انضمام إيران للنادي النووي، بعد قيامها بتشغيل 114 جهازا للطرد المركزي** لتخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% بهدف إنتاج الوقود النووي محليا.[17] لقيت هذه الإجراءات استنكارا دوليا وقام مجلس الأمن الدولي بإصدار القرار رقم 1696 في جويلية 2006 الذي أمهل إيران شهرا للتوقف عن تخصيب اليورانيوم، وفي ظل عدم امتثال إيران للقرار استصدر المجلس القرار رقم 1737 في ديسمبر 2006 الذي يدعو جميع الدول لاتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون توريد المعدات والتكنولوجيا التي من شأنها أن تساهم في الأنشطة النووية الإيرانية؛[18] منذ ذلك الحين توالت قرارات مجلس الأمن الدولي التي تفرض عقوبات على إيران، ففي 25 مارس 2007 صدر القرار رقم 1747 وقضى بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إيران، تلاه القرار رقم 1803 في03 مارس 2008، ثم القرار 1929 في 09 جوان 2010.[19]

بعد انضمام الولايات المتحدة في سنة 2009 إلى المفاوضات النووية مع إيران بعد كل من الصين وروسيا، تشكّلت مجموعة 5+1، وفي سنة 2010 رفض الغرب وساطة تركيا والبرازيل لحل الخلاف مع إيران بخصوص برنامجها النووي، كما لم تسفر المحادثات التي جرت سنة 2011 في إسطنبول بين إيران وأعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين وألمانيا، عن نتائج ملموسة، لتصدر وكالة الطاقة الذرية تقريرا يشير لامتلاك إيران لبرنامج سري لتخصيب اليورانيوم، وهو ما استند عليه الاتحاد الأوروبي في فرض حظر على شراء النفط الإيراني، فيما أعلنت الحكومة الإيرانية عن سعيها لإعاقة حركة السفن في مضيق هرمز، وإطلاق تجارب صاروخية خاصة.[20]

2) البرنامج النووي في عهد الرئيس حسن روحاني

كان لوصول حسن روحاني Hassan Rohani إلى سدّة الحكم أثرا إيجابيا في مسار الملف النووي الإيراني، أين عرفت علاقات إيران بالمجتمع الدولي مرونة وديناميكية، فحاول تجاوز منطق اللعبة الصفرية في علاقات إيران بالمجتمع الدولي والانفتاح على أطر التعاون الدولي، للانتقال من الجو الأمني المتوتر إلى التفاعل في الساحة العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية، هذه القفزة في التفكير الاستراتيجي الإيراني لم ترتبط فقط بتحول نمط تفكير القيادة الجديدة (الانفتاح) بقدر ما ارتبط بشعور هذه الأخيرة بتفاقم آثار الحصار الدولي المفروض على البلاد وتداعياته على الاقتصاد الإيراني وقطاع الإنتاج الداخلي وعلى مستوى آخر على استقرار الطبقة الشعبية في الداخل الإيراني، فقد تقلص النمو الاقتصادي لإيران بفعل العقوبات الخانقة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي منذ 2011 حتى 2016 بنسبة 20 في المائة، وارتفع معدل البطالة نحو 20 في المائة، كما تراجعت الصادرات النفطية، وارتفع التضخم إلى 40 في المائة.[21] (الناتج المحلي الإجمالي 258.25 مليار دولار سنة 2019، عدد السكان 82.9 مليون نسمة)، وعلى المستوى الإقليمي سعت القيادة

الإيرانية للاستجابة للتحولات التي عرفتها البيئة الإقليمية بالسعي الأمريكي لإيجاد توازن سياسي في المنطقة في ظلّ حالة الاستقطاب والمحاور التي أوجدتها الأزمة السورية وشملت آثارها دولا من المنطقة (اليمن، العراق، لبنان).

فقام بتحويل ملف التفاوض حول الملف النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني Supreme National Security Council (SNSC) إلى وزارة الخارجية،[22] وكان لاستئناف محادثات جنيف بين دول (5+1) في أكتوبر 2013، مدخلا بشأن التوصل إلى اتفاق ضمن لطهران حقها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 5%، مع تعليق أنشطة التخصيب لمدة 6 أشهر، في المقابل رفع إجراءات الحظر على عدد من المجالات، ومع تغليب المصالح المشتركة وتقديم التنازلات في ظلّ الأوضاع الدولية والإقليمية المضطربة، تمّ التوصل إلى اتفاق إطار لوزان Iran Nuclear deal Framework في أفريل 2015، ثمّ تمّ إبرام اتفاق نهائي في فيينا في جويلية 2015، الذي حدّد العلاقة بين إيران والمجتمع الدولي، فتمّ تحديد النشاط النووي لإيران بالمقابل عدم لجوء الغرب إلى أي حظر جديد، مع رفع العقوبات الدولية.[23]

3) دوافع البرنامج النووي الإيراني

باستقراء مسار تطور البرنامج النووي الإيراني وما ارتبط به من تجاذبات السياسة الدولية في المنطقة، يلاحظ أن القضية لا ترتبط بالمصالح الضيّقة للنظام السياسي الإيراني، كما يروّج لها الطرح الغربي المناوئ لفكرة الصعود الإقليمي لإيران، وإنما ترتبط بمصفوفة من الدوافع المتعددة المستويات والأبعاد، محليا، إقليميا ودوليا، وعلى مستوى آخر، أبعاد قيمية –حضارية، سياسية استراتيجية، أمنية واقتصادية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- الرؤية الإيرانية للعالم وإدراكها لدورها ومصالحها في ظلّ تغيرات البيئتين الإقليمية والدولية، فتنظر القيادات الإيرانية إلى البرنامج النووي باعتباره الوسيلة الأنجح لتوطيد الدور الإقليمي.
- السعي لتأمين مصدر إضافي للطاقة لتلبية الحاجيات الطاقوية الداخلية، وتوفير ثروتها من النفط والغاز وإعادة توجيهها نحو التصدير بما يوفر عائدات إضافية للبلاد.[24]
- الفكر الاستراتيجي الإيراني ركّز بشدّة على الدروس المستفادة من الحرب مع العراق، والتحركات الأمريكية في حدودها الجغرافية (أفغانستان، العراق، الخليج)، وبالتالي فإن استمرارية البرنامج النووي سيوفر ضمانة لتجنب تكرار السيناريو العراقي.

- تعزيز المكانة الإقليمية لإيران الإسلامية بهدف قيادة العالم الإسلامي، حيث تعتبر القيادة الدينية أن البرنامج يعزز من حظوظ القيادة الدينية على حساب بقية التيارات في المنطقة، خاصة بعد امتلاك باكستان للقنبلة النووية.[25]
- القدرات النووية الإسرائيلية والتي تعزّز من التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي إقليميا، وبالتالي فإن البرنامج النووي الإيراني سيمنح إيران خاصية التوازن الاستراتيجي مع الكيان الإسرائيلي.
- القاعدة الشعبية والسياسية الداخلية الصلبة (بالرغم من الخلافات بين التيارين المحافظ والإصلاحي)، خاصة عقب وصول الرئيس المعتدل حسن روحاني إلى السلطة السياسية في البلاد، وبالتالي غياب فتور المعارضة الداخلية التي كانت سببا في إسقاط نظام صدام حسين في العراق، فهناك إجماع وطني بأحقية البلاد في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.
- البرنامج النووي يعد الدعامة الأساسية التي تضمن استمرار النظام السياسي الثوري للبلاد، خاصة وأن البرنامج يعزز الشعور القومي بالتفوق (الجذور الفارسية)، وهو ما كرّسه المحافظون عند وصولهم إلى السلطة السياسية في البلاد.
- تستند إيران في رؤيتها على نص المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، التي تشير صراحة إلى "حق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في تنمية بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والأدوات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية".[26]

المحور الثالث: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني

1) الموقف الأمريكي محرك العزل الدولي

بالنظر إلى موقعها في النظام الدولي فإن الموقف الأمريكي يرجح الموقف الغربي بخصوص الملف النووي الإيراني، حيث يستمر الموقف الأمريكي المعارض للبرنامج النووي الإيراني ولامتلاك إيران للأسلحة النووية كاستمرارية للسياسة الأمريكية المعارضة للنظام الإسلامي الإيراني منذ ثورة عام 1979، فيرتكز الموقف الأمريكي على اتهامات حول وجود أبعاد عسكرية للبرنامج، خاصة وأن المبررات الإيرانية المتعلقة بزيادة مصادرها من الطاقة بدون جدوى لدولة تمتلك احتياطات ضخمة من مصادر الطاقة الأحفورية، في حين تنظر القيادة الإيرانية إلى الموقف الأمريكي بأنه يعارض الحق الإيراني في اكتساب القدرات النووية للأغراض السلمية.[27]

ارتبط النهج الأمريكي بالتضييق على إيران في المجتمع الدولي عبر فرض عقوبات أحادية وتمرير قرارات لفرض عقوبات عبر مجلس الأمن الدولي، مع عدم استبعاد احتمالية شن القوات الأمريكية

ضربات عسكرية سريعة على مواقع نووية إيرانية،[28] وارتبط التصعيد الأمريكي اتجاه الملف النووي الإيراني بالنهج المتشدد في سياسة البلدين (أحمدي نجاد وجورج بوش)، وكان لتحول القيادتين في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أثرا إيجابيا على الموقف الأمريكي من إيران، والذي أدى للتوقيع على الاتفاق النووي سنة 2015 في سياق 5+1، وبالتالي تغليب الحلول الدبلوماسية (مؤقتا).

ترتبط المصالح الأمريكية في الملف النووي الإيراني في مصالحها الشاملة في إقليم الشرق الأوسط، وعلى مستوى آخر ترتبط بالمستوى الكوني لسياستها الخارجية، ففي سياق الشرق الأوسط يتم ربط الملف النووي الإيراني بالأمن القومي للكيان الإسرائيلي الذي يعتبر إيران خطرا وجوديا، خاصة مع تطوير إيران لتحالفات مع عدد من الفواعل المناوئة للكيان، كما يرتبط الموقف الأمريكي بالحيلولة دون بروز قوة إقليمية في المنطقة بما يهدد مصالحها (النفط الخليجي) بالإضافة إلى التهديدات المستمرة لإيران للملاحة البحرية في مضيق هرمز، ما يشكل تهديدا على أمن إمدادات النفط الغربية.[29]

على المستوى القيمي يجد الموقف الأمريكي أصوله في التحدي الذي يمثله النظام السياسي الإيراني للقيم الليبرالية الأمريكية، خاصة مع تصنيف إيران كدولة مارقة، واتهامها بدعم الجماعات الإرهابية في أفغانستان، وهو ما دفع القيادة الأمريكية في سنة 2019 لإدراج مؤسسة الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية.[30]

استراتيجيا، ينظر إلى استمرارية العقوبات الأمريكية على إيران بأنها آلية لإضعاف إيران على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى تحالفاتها الدولية، فعلى عكس بقية الأطراف الدولية والإقليمية*** لا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكا اقتصاديا لإيران، وبالتالي فإن العقوبات تستهدف على مستوى ثاني التأثير على المصالح الروسية والصينية في إيران، كما تهدف لإضعاف التقارب الروسي-الصيني-الإيراني، والحفاظ على رجحان كفة التوازن الاستراتيجي لصالحها.

فرؤية العلاقات الأمريكية الإيرانية تستند على جملة من المتغيرات التي تعزز من بيئة الشك والريبة بين الطرفين، وذلك منذ خطاب الرئيس جورج بوش الابن عام 2002 بعنوان محور الشرّ Axis of Evil، وغزو العراق سنة 2003 الذي تلاه، وصولا إلى تنامي حدّة التوترات خلال فترة حكم دونالد ترامب وسياسة الضغوط القصوى التي انتهجها ضد النظام الإيراني، فتشكلت صورة في مدرك صانع القرار الإيراني –المحافظين بشكل خاص- بأن البيت الأبيض مصرّ على وجوب استبدال الجمهورية الإسلامية بشكل حكومة آخر، فنهاية السياسة الأمريكية بالنسبة لهم هي تغيير النظام السياسي.[31]

2) الموقف الأوروبي من الوساطة إلى الانخراط

ينظر إلى الموقف الأوروبي على أنه موقف محوري في البرنامج النووي الإيراني، وأن الجهود الأوروبية كانت السباقة لمحاولة حل القضية، وهو ما ترجمته جهود الترويكا الأوروبية (بريطانيا، ألمانيا وفرنسا)، حيث قادت هذه الدول مفاوضات المجتمع الدولي مع الجانب الإيراني، وحفّزت القيادات الإيرانية للجلوس على طاولة المفاوضات؛ عكست الجهود الأوروبية رغبة في إيجاد تسوية سلمية ودبلوماسية للملف النووي الإيراني عقب تدويله، فالموقف الأوروبي يستند إلى مصفوفة من الاعتبارات، منها السعي لاستعادة نفوذها في إقليم الشرق الأوسط، وعلى الصعيد التجاري الحصول على مصدر جديد للطاقة لتقليص التبعية لروسيا الاتحادية، كما توفر السوق الإيرانية بيئة ملائمة للشركات والاستثمارات الأوروبية التي تستفيد من تراجع الأداء الاقتصادي للبلاد بفعل العقوبات والحصار الدولي الذي فرض عليها.[32]

أكّدت الدول الأوروبية على موقفها حيال رفض تطوير إيران للقدرات النووية العسكرية، وانتهجت سياسة الضغوطات على النظام السياسي في إيران وذلك للامتثال لقرارات وكالة الطاقة الدولية، كما التزمت دول الاتحاد بالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران، وفرض من جانبه حزمة من العقوبات التي شملت قطاعات رئيسية للاقتصاد الإيراني (البنوك، التأمين، النقل البحري والجوي، منع استثمارات جديدة في البلاد، ومنع تقديم المساعدات التقنية في مجال صناعة النفط والغاز).[33]

وتسعى الدول الأوروبية لإنقاذ الاتفاق النووي بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب Donald Trump الانسحاب من الاتفاق النووي وإعلان إيران رفع معدل التخصيب، وذلك عبر رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران من أجل تدوير عجلة الاستثمار والاقتصاد، بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية مع إيران.[34]

3) الموقف الروسي واستراتيجية التأكيد الاقليمي

يتضمن الموقف الروسي بعدين، الأول يرتبط بأحقية إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي، وهو ما يترجم التعاون الروسي باعتباره حجر الأساس لاستكمال الأنشطة النووية الإيرانية منذ تسعينيات القرن الماضي، (إتمام العمل على مفاعل بوشهر سنة 2009)، في المقابل تعارض امتلاكها للسلاح النووي بما يطرحه ذلك من تهديد للأمن القومي الروسي بناء على القرب الإيراني من مناطق النفوذ الروسية (وهو ما يفّسر موافقة روسيا على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران بعد التخفيف من شدتها).[35]

تعد روسيا أحد المنافذ الأساسية التي تستند عليها القيادات الإيرانية لتجاوز الحصار الغربي، حيث تستفيد إيران من فرص التعاون التي توفرها روسيا في العديد من المجالات وكذا نظرا لتوافق الرؤى حول عدد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك (دعم النظام السوري)، وعليه يوفر الملف النووي مدخلا استراتيجيا لتثبيت الوجود الروسي في إقليم الشرق الأوسط، ولحماية مصالحها، فإيران "بوابة للشرق وطريق للمياه الدافئة وجهة خلفية لمواجهة نفوذ الغرب، وتأمين آسيا الوسطى"،[36] وتستخدم الملف النووي الإيراني كورقة ضغط في قضايا تتعلق بأمنها القومي في علاقاتها مع الولايات المتحدة (جورجيا وأوكرانيا).[37]

على المستوى الاقتصادي بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين سنة 2017 ما قيمته2.2 مليار دولار أمريكي، وتستحوذ التكنولوجيا الفائقة والآلات والمعدات والمواد الغذائية على أكبر نسبة من المبادلات الثنائية، كما تعتبر إيران أكبر مستورد للأسلحة الروسية في الشرق الأوسط، بناء على ما سبق تتمسك روسيا بموقفها الرافض لفرض عقوبات شاملة على إيران، أو اللجوء للقوة العسكرية لما لذلك من تداعيات تؤدي إلى زيادة تأزيم الوضع الأمني في المنطقة.

4) الملف النووي الإيراني نافذة الصين على الشرق الأوسط

تنطلق الصين في حل الأزمات الدولية من مبادئ ثابتة في سياستها الخارجية تتمحور حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم الجهود السلمية لحل القضايا الدولية، وهو ما يمكن أن يفسر موقفها الرافض لتشديد العقوبات على إيران لتطال قطاعات حيوية، حيث سعت من خلال الملف النووي الإيراني لتحسين صورتها كدولة ساعية للتنمية والسلم الدوليين، في المقابل دعمت الصين جهود القيادة الإسلامية في تطوير القدرات النووية عبر تقديم الدعم التقني، وهو ما اندرج ضمن قناعات القيادات الصينية في أحقية إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

سياسيا، يوفر الملف النووي الإيراني للصين فرصا لتحقيق مصالح أحادية والحصول على تنازلات في علاقاتها مع الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالضغوط المتعلقة بحقوق الإنسان وكذا قضايا التدخل في الشؤون الداخلية للصين (بيع 150 طائرة F16 لتايوان خلال فترة بوش قابله بيع بكين لطهران عددا من المحطات النووية)، كما أن تركيز المجتمع الدولي على البرنامج النووي الإيراني سيحول الأنظار عن منطقة شرق آسيا ويقلل من القيود الغربية المفروضة على جهود الصين في جوارها الإقليمي.[38]

كثّفت الصين من نشاطها الدبلوماسي كطرف في المحادثات 5+1 للتوصل إلى حل سلمي في إطار وكالة الطاقة الدولية، وبالرغم من موافقتها على فرض مجلس الأمن العقوبات إلا أنها تعارض فرض

عقوبات شاملة، وهو ما يتضمن رغبة صينية ضمنية لتجنب تداعيات العقوبات على مصالحها في البلاد، ففي أثناء فرض العقوبات في نوفمبر 2009، كانت الصين قد وقّعت عقوداً بقيمة 14.5 مليار دولار لتطوير مصافي النفط وحقول الغاز الطبيعي الإيرانية، كما ساهمت بـ 42.8 مليار دولار في مشروع يتضمن بناء سبع مصافٍ لتكرير البترول، وتشييد أنبوب لنقل النفط إلى الصين.[39]

استطاعت إيران الاعتماد على الصين لتكون درعها ضد العقوبات المفروضة على برنامجها النووي، أين أسرعت الصين وتوسعت في علاقاتها الاقتصادية مع طهران عقب تمرير قرار العقوبات، وهي استراتيجية متعمدة من بكين لتساعد طهران على الصمود في وجه الإدانة الدولية مع التوسع في نفوذ الصين في إيران في نفس الوقت.[40]

على مدى العقدين الماضيين، برزت الصين كأكبر شريك تجاري لإيران، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة بين البلدين أكثر من 20 مليار دولار أمريكي وفقًا لإحصائيات عام 2019، وبلغت التجارة الثنائية بين البلدين 23.02 مليار دولار أمريكي، كان هذا بالفعل انخفاضًا حادًا بنسبة 34.5 في المائة عن عام 2018، بسبب العقوبات الأمريكية. في عام 2019، صدّرت الصين سلعا بقيمة 9.59 مليار دولار أمريكي إلى إيران، بانخفاض 31.6 بالمائة على أساس سنوي. تشكل حصة إيران في التجارة الدولية الصينية 0.5٪ من إجمالي التجارة الخارجية للصين. في عام 2019، صدرت إيران ما قيمته 13.43 مليار دولار من السلع إلى الصين، بانخفاض 36.4 في المائة على أساس سنوي.[41]

على الرغم من أن انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني في ماي 2018 وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على طهران أثر على واردات الصين من النفط الخام من إيران، لا تزال الصين أكبر مشترٍ للنفط الخام الإيراني، بدورها تعد إيران سابع أكبر مصدر لواردات النفط للصين. خلال عام 2019، استوردت الصين ما قيمته 7.155 مليار دولار من النفط الخام من إيران، وهو ما يمثل حوالي 6.3 في المائة من واردات الصين من النفط الخام.[42]

تندرج أهمية إيران ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الصينية التي تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI) لتكثيف علاقاتها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، فموقع إيران في مركز طرق التجارة البرية والبحرية يجعلها مكونًا رئيسيًا في تنفيذ المشروع، يمكن أن تكون أيضًا بمثابة صلة قوية بين الصين وآسيا الوسطى، خاصة مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان وعجز روسيا عن تلبية الاحتياجات التنموية لهذه البلدان؛ علاوة على ذلك، فإن المنافسة مع القوى الكبرى مصدر احتكاك خاصة في المناطق التي توسع فيها الصين نفوذها البحري، وهو العامل الذي يجعل من الشرق الأوسط منطقة حساسة بشكل خاص بسبب هيمنة الولايات المتحدة طويلة الأمد على القرارات السياسية في المنطقة.[43]

تعزّزت الرؤية الصينية لإيران منذ زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping لطهران سنة 2016، أين تم الإعلان عن الاتفاقية الاستراتيجية الصينية-الإيرانية والتي تم توقيعها بتاريخ 27 مارس 2021، لتنقل مستوى العلاقات البينية من التعاون إلى الشراكة الاستراتيجية،[44] والتي تستمر على مرحلة 25 سنة وبقيمة استثمارات تقدر بـ 400 مليار دولار أمريكي،[45] جاءت الاتفاقية الثنائية في إطار توافق وجهات النظر بشأن النظام الدولي (مناهضة الهيمنة الأمريكية، والتأكيد على احترام سيادة الدول)،[46] فإيران بحاجة إلى حليف قوي مثل الصين، من أجل موازنة الضغوط التي تتعرَّض لها من الإدارة الأمريكية، التي تستهدفُ إبقاءَ إيران معزولة، وكذلك كسب تأييد الصين كأحد أطراف الاتفاق النووي، كما أنَّها بحاجة إلى مزيدٍ من الانفتاح الاقتصادي مع الصين، التي تعتبر أهمّ شريك تجاري لها؛ من أجل الوقوف بوجه العقوبات الدولية، وتخفيف أزمتها الاقتصادية المتنامية.[47]

المحور الرابع: المواقف الإقليمية معايير ثابتة لمصالح متضاربة

1) الرؤية التركية للبرنامج النووي الإيراني فرص متاحة وتهديدات مستمرة

تتأثر تركيا بمخرجات القضية النووية الإيرانية وذلك باعتبارها دولة حدودية مع إيران وأن أي تحول في الملف النووي الإيراني سيؤثر على المصالح والمواقف التركية، وهذا باعتبارها إضافة إلى ما سبق قاعدة وحليفا أساسيا للغرب في المنطقة، تنظر القيادة التركية بعين الريبة إلى البرنامج النووي الإيراني بفعل ارتباط أمنها القومي بالأمن الإيراني، حيث تدعم تركيا الجهود الدولية لحل الملف النووي الإيراني سلميا، وهو ما يفسر جهود الوساطة التي قامت بها سنة 2010 لحل الخلاف بين المجتمع الدولي وإيران؛ تنامى عامل الريبة في المدرك الاستراتيجي التركي بخصوص القدرات النووية الإيرانية،[48] وهذا العامل يجد أصوله النظرية في التحليل الواقعي للعلاقات الدولية والتي ترى بأن زيادة عناصر القوة لدولة "أ" ينمي مشاعر الريبة والشك لدى الدولة "ب" حول زيادة عناصر قوة دولة "أ"، ويتأكد هذا الطرح بدراسة المنافسة الإقليمية بين الوحدتين الإقليميتين في محيطهما الإقليمي(حالتي العراق وسورية).

عليه، يؤكد الموقف التركي على محورية الجهود الدبلوماسية في حل قضية الملف النووي الإيراني، كما ترفض سياسة العقوبات ضد، وتشعر بالقلق حيال احتمالية القيام بعمل عسكري ضد إيران ما يؤدي إلى اختلاف موقفها مع موقف حلفائها وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية، (تجد المواقف التركية أسسها في سياسة صفر مشكلات Policy of Zero Problems لأحمد داوود أوغلو Ahmet Davutoğlu).

ساهمت خطط تركيا للحصول على الطاقة النووية في تشكيل موقفها تجاه البرنامج النووي الإيراني، حيث تحاول الوصول لاتفاق مع اليابان لإنشاء محطات نووية في تركيا، بما يتماشى مع القوانين الدولية وتخضع للالتزامات تجاه وكالة الطاقة الدولية، على مستوى آخر، تعد إمدادات الطاقة واحدة من أهم العوامل المحددة لموقف تركيا، إذ تستورد نحو 30% من احتياجاتها في الغاز من إيران وتستورد حوالي 7% من صادرات إيران النفطية، وهو ما أكده وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو في تصريحه: (إن تركيا ذات الاقتصاد المتنامي والمحاطة بمصادر النفط، بحاجة إلى الطاقة الإيرانية كامتداد طبيعي لمصالحها القومية، وبالتالي فإن اتفاقات تركيا في مجال الطاقة لا يمكن أن تكون مرهونة بعلاقاتها مع دول أخرى).[49]

2) **الملف النووي الإيراني محرك العطب للرؤية الإقليمية للقيادة الإسرائيلية**

يتأتى الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني من تنامي عامل الشك بخصوص نوايا إيران الإقليمية، خاصة بتنامي النزعة العدائية الإيرانية تجاه دولة الكيان وهو ما تترجمه سياسات إيران وتحركاتها الإقليمية (تأييد النظام السوري، دعم فصائل المقاومة في فلسطين ولبنان، النهج الثوري العقائدي الذي يناقض المصالح الإسرائيلية في المنطقة).

تأكد الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني بإعلان إيران العدو الاستراتيجي الرقم واحد، وأن السلاح النووي الإيراني يشكل خطراً وجودياً على الأمة الإسرائيلية، وأن مشكلة القضاء على التهديد النووي الإيراني هي من أخطر القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية منذ قيام الدولة العبرية****.[50]

وبالرغم من وصول روحاني إلى هرم السلطة السياسية في إيران فقد استمر موقف الكيان الإسرائيلي المناوئ للبرنامج النووي، على اعتبار أن البرنامج النووي قضية في يد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، وهو ما يدعم استمرارية النهج الإيراني، فالموقف الإسرائيلي استمر في التأكيد على معارضة نهج التفاوض مع إيران، وتدعيم النهج التدخلي للقضاء على الخطر الإيراني، كما عارضت القيادات الإسرائيلية الاتفاق النووي مع إيران، واعتبره رئيس وزراء دولة الكيان بنيامين نتنياهو Benyamin Netanyahou في كلمة أمام الكونغرس بأنه "سيء" وإن الاتفاق الحالي يسمح لإيران بتطوير سلاح نووي".[51]

فالملاحظ للاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع إيران يستشف الجهود المتواصلة لتعطيل القدرات النووية الإيرانية، وذلك باستهداف البنية التحتية والهجمات السيبرانية، وحملات الاغتيال التي تطال العلماء الإيرانيين، مع التأكيد على ضرورة استمرارية العقوبات الاقتصادية التي تزيد من تأزم

الوضع الداخلي للبلاد، فهذه الاستراتيجية تتأتى من ريبة إسرائيلية حول قدرة النظام الإيراني على إنهاء الإحتكار النووي لدولة الكيان في الحيز الإقليمي الشرق-أوسطي.[52]

3) الموقف الخليجي ريبة أمنية بامتدادات قيمية:

يرتبط الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني بعامل التهديد الذي تمثله إيران للأمن القومي لدول منطقة الخليج، والذي يدعمه زيادة انخراط إيران في قضايا المنطقة، حيث ترجمت المخاوف الخليجية بتدعيم الجهود العراقية ضد إيران في حرب الخليج الأولى باعتبارها جدارا لصد التوسع الإيراني، كما حملت مخرجات الثورة الإسلامية في إيران إدراكا خليجيا مشتركا بالتهديد الإيديولوجي الذي تمثله إيران، والذي يمكن أن يقوض استقرار النظم الملكية.

شكّلت إيران بتأكيد أحقيتها في امتلاك التكنولوجيا النووية خطرا نوويا على دول المنطقة، وهو ما يفسر القلق المتنامي في البيت الخليجي من الطموحات الإيرانية، وعليه استمرارية رفض امتلاك إيران للقدرات النووية خارج الاستخدام السلمي، والتأكيد على ضرورة السير مع التيار الإقليمي الذي ينادي بمنطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدّمار الشامل، ويجد التخوف الخليجي أسسه بمراجعة واقع النفوذ الإيراني في المنطقة الشرق أوسطية، (فلسطين، سورية، لبنان، اليمن العراق...بالإضافة إلى الانتشار عبر العوامل اللينة الاختراق المتزايد للمذهبية الشيعية للنسيج الاجتماعي لدول المنطقة هذا إلى جانب تتابع التهديدات الإيرانية بخصوص غلق مضيق هرمز).

كما أن المدرك الاستراتيجي الخليجي للوفاق الغربي -الإيراني حول البرنامج النووي تضمن تخوفا أعلى أنه مؤشر للصعود الشيعي على حساب أمن دول الخليج (السعودية) وقيادتها الإقليمية، خاصة في ظل البيئة الأمنية الفوضوية،[53] إلا أن انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي سنة 2018، أكّد الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني في:

- الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية.
- التأكيد على حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
- الحرص على "شرق أوسط" خال من أسلحة الدمار الشامل.
- دعوة المجتمع الدولي إلى سياسة حازمة تجاه إيران لوقف "سياستها العدائية والمزعزعة" لاستقرار وأمن المنطقة، بهدف مضاعفة الضغط الدولي عليها.[54]

فالبيئة الأمنية في المنطقة المشحونة بطموح القيادة الإقليمية بين الفواعل المشكلة لهذا النظام الفرعي، والتي تتأزم بفعل الواقع الأمني المضطرب، يجعل من الهواجس الأمنية محركات قارّة في

التصور الاستراتيجي لصناع القرار الخليجيين، وبشكل خاص صانع القرار السعودي الذي يسعى لمحاولة تحجيم انعكاسات المسألة النووية الإيرانية، وهو ما يفسر قرارات وسلوكيات هذه الوحدات.

خاتمة:

نافلة القول واستنادا لما سبق، يمكننا القول بأن البرنامج النووي الإيراني قد تمكن من إعطاء إيران مجموعة من الفرص الاستراتيجية، هذه الفرص مكنتها من تحقيق مكانة إقليمية قوية تنافس بها على الريادة كلا من تركيا والكيان الإسرائيلي، ويمكننا ان نستخلص هذه النقاط كالتالي:

- يعتبر الملف النووي فرصة لإيران لتعزيز علاقاتها الدولية والارتكاز على حليف دولي قوي، وهو ما رصدته الدراسة في علاقات إيران مع روسيا وبدرجة اقل الصين.
- البرنامج النووي الإيراني يعطي إيران موضع جيّد لتفادي أي عمل عسكري ضدها.
- يحقق البرنامج النووي لإيران رصيد كبير من الردع الاستراتيجي.
- من المتعارف عليه ان المميزات الاستراتيجية للموقع الجغرافي ترتفع معها المخاطر، فكلما كان الموقع ممتازا كلما تضاعفت معه المخاطر، وإيران ببرنامجها النووي تتفادى المخاطر المتعالية على حساب الامتيازات الجيوبوليتيكية.
- الرأي العام الإيراني يدعم حكومته في صراعها مع الغرب بخصوص الملف النووي، وبالتالي فان النظام الإيراني يكسب شرعيته كذلك من هذا البرنامج.

الهوامش:

* أعلنه في 8 ديسمبر1953، في كلمته أمام الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم بحيث يمكن أن تستخدم هذه الطاقة كذلك في أغراض التنمية وتوليد الطاقة وغير ذلك من الاستخدامات السلمية.

[1] نسرين بن ميهوب، العلاقات السعودية–الإيرانية بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية 2003–2018. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2019–2020) ص. 304.

[2] شريفة كلاع، "قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع. 5. ص. 53.

[3] نسرين بن ميهوب، مرجع سابق. ص. 305.

[4]عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني بين إشكاليات الواقع واحتماليات المستقبل، (دراسات عالمية)، (بيروت: مركز الزيتونة، ماي 2015). ص. 12.

[5] المرجع نفسه، ص. 13.

[6] عمر الشيخ، البرنامج النووي الإيراني. النشأة والتطور، 30 ماي 2019. المعهد المصري للدراسات، على الرابط: https://bit.ly/3qOKfzZ، تاريخ الإطلاع: 2021/11/11.

[7] عطا محمد زهرة، مرجع سابق. ص. 16

[8] شريفة كلاع، مرجع سابق. ص. 58.

[9] عمر الشيخ، مرجع سابق.

[10] المرجع نفسه. ص. 11

[11] عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف (2002–2016)، ط.1. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016). ص. 32.

[12] بشير موسى نافع، طلال عتريسي، إيران.. الدولة والأزمة. (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 2008. ص. 99.

[13] نسرين بن ميهوب، مرجع سابق. ص. 307.

[14] شريفة كلاع، مرجع سابق. ص. 60

[15] المكان نفسه.

[16] عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق. ص. 34

** آلات في شكل أسطوانات تشتغل بسرعة تفوق سرعة الصوت، حيث تتجمع جزئيات يورانيوم 238 على الجدار وينزل اليورانيوم غير المخصب، في حين ترتفع أجزاء يورانيوم 235 إلى مركز الأسطوانة العلوي، وينتقل من أسطوانة إلى أخرى، فترتفع نسبة التخصيب. ويحتاج الأمر إلى 1500 جهاز طرد مركزي لمدة عام من أجل صناعة قنبلة نووية واحدة. ويمكن استخدام اليورانيوم منخفض التخصيب، الذي يحتوي على نسبة من 235 تتراوح بين 3 و4 بالمائة، لإنتاج الوقود لمحطات الطاقة النووية، لكن في حال الرغبة في إنتاج قنبلة نووية فإن تخصيب اليورانيوم يجب أن يصل إلى نسبة 90 في المائة.

[17] نسرين بن ميهوب، مرجع سابق. ص. 309.

[18] بشير موسى نافع، طلال عتريسي، مرجع سابق. ص. 100.

[19] نسرين بن ميهوب، مرجع سابق. ص. 309

[20] شبكة الجزيرة، "التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني"، 2015/4/6. على الرابط: https://bit.ly/3x3r34D. تاريخ الإطلاع: 2021/11/12.

[21] هدى رؤوف، "أهمية العقوبات الاقتصادية في الملف الإيراني"، 2021/03/05. على الرابط: https://bit.ly/3wMVzOa. تاريخ الإطلاع: 2021/11/12.

[22] ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني، ط. 1. (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 223.

[23] المرجع نفسه. ص ص. 225–228.

[24] نسرين بن ميهوب، مرجع سابق. ص ص. 311–312.

[25] عمرو محمد إبراهيم، آمال محمود محمد عبد المجيد، "البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط"، 27 فبراير 2016. على الرابط: https://democraticac.de/?p=28369، تاريخ الاطلاع: 2021/11/12

[26] شريفة كلاع، مرجع سابق. ص ص. 62–64.

[27] شريفة كلاع، دور ومكانة إيران في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003–2013. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (الجزائر: جامعة الجزائر3، 2015)، ص. 236.

[28] Farhad Rezaei, Iran's Foreign Policy After the Nuclear Agreement. (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019). P. 23.

[29] عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الدولية في إدارة الملف النووي الإيراني، مذكرة ماجيستير غير منشورة. (الجزائر: جامعة باتنة، السنة الجامعية 2012–2013). ص. 83.

[30] قشيدة سارة، "الدول الكبرى وإدارة قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل: الملف النووي الإيراني نموذجا"، **مجلة أبحاث**، 2020، ع. 1. ص.54.

*** بالنسبة إلى ألمانيا، الشريك الاقتصادي الأوروبي الأهمّ لإيران بحيث 5 إلى 7 آلاف شركة ألمانية تعمل بانتظام مع إيران، حافظت التجارة الألمانية الإيرانية على استمراريتها بدعم من المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. وحتّى عندما بلغت عقوبات الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي ذروتها على إيران بين العامَين 2012 و2015، صدّرت ألمانيا سلعاً وخدمات بلغت قيمتها حوالي مليارَي يورو سنوياً. (علي فتح الله نجاد، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية. الدوحة: مركز بروكنجز، 2018، ص.5.)

[31] آريان م. تاباتاباي، النقاش حول الأمن القومي في إيران: التداعيات على المفاوضات الأمريكية –الإيرانية المستقبلية. مؤسسة راند، أكتوبر2019. ص. 14.

[32] علي فتح الله نجاد، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: 1 التعامل مع أزمة ثنائية. (الدوحة: مركز بروكنجز، 2018). ص.2.

[33] محمد عبد الرحمان العبيدي، "أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه 2002–2008"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، ع. 2. 2008/09/07. ص ص. 241–243.

[34] عباس شريفة، "الملف النووي الإيراني.. صراع المصالح وتعدُّد السيناريوهات"، 2021/13/01. تاريخ الإطلاع: 2021/11/12.–

[35] فاطمة إبراهيم جمعة إعطيوي، المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني، مذكرة ماجيستير غير منشورة، (فلسطين: جامعة بيرزيت، 2011)، ص. 61.

[36] عبد الجليل زيد المرهون، "رؤية في العلاقات الروسية الإيرانية"، 2016/4/28، على الرابط: https://bit.ly/3Kv8B8O، تاريخ الاطلاع: 2022/04/10.

[37] فاطمة إبراهيم جمعة إعطيوي، مرجع سابق. ص. 89.

[38] المرجع نفسه. ص ص 60–61.

[39] المرجع نفسه. ص. 55.

[40] Harold, Scott W. and Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2012. P.9. https://bit.ly/3wZuFVa.

[41] China Briefing, "China and Iran: Bilateral Trade Relationship and Future Outlook", August 20, 2021. https://bit.ly/3IYdeGZ. Date Acceded: 12/11/2021.

[42] Ibid.

[43] SAAD ALI AL-QAHTANI, "Will the Sino-Iranian Agreement Serve the Ambitious Geopolitical Interests of China?", Carnegie Endowment for International Peace, August 09, 2021. https://carnegieendowment.org/sada/85122. Date Acceded: ...

[44] Alex Vatanka, "Making sense of the Iran-China strategic agreement", April 26, 2021.https://www.mei.edu/publications/making-sense-iran-china-strategic-agreement. Date Acceded:

[45] SAAD ALI AL-QAHTANI, Op Cit.

[46] Alex Vatanka, Op Cit.

[47] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "اتفاقية الشراكة الصينية – الإيرانية.. التحدِّيات والآفاق"، (تقدير موقف)، 6 أفريل 2021. ص. 5. على الرابط: https://bit.ly/3uaRzr6، تاريخ الاطلاع: 2022/04/05.

[48] عبد الفتاح علي الرشدان ورنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق. ص ص. 116–118.

[49] ياسر عبد الحسين، مرجع سابق. ص. 245.

**** جاء هذا الإعلان في المؤتمر السنوي للقيادة العسكرية الإسرائيلية في 2009/2/18.

[50] مركز الزيتونة، التقدير الاستراتيجي (13): ضرب "إسرائيل" البرنامج النووي الإيراني: الاحتمالات والتداعيات، حزيران/ يونيو 2009. على الرابط: https://bit.ly/3nm40gj. تاريخ الاطلاع: 2021/11/16.

[51] شبكة الجزيرة، "التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني"، مرجع سابق.

[52] وليد عبد الحي، "السيناريوهات الإيرانية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني"، ورقة علمية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ماي 2021. ص ص. 2–4.

[53] Kaye, Dalia Dassa and Jeffrey Martini, The Days After a Deal with Iran: Regional Responses to a Final Nuclear Agreement. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2014. P.12. https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE122.html.

[54] نسرين بن ميهوب، مرجع سابق. ص. 327.

السّلام الدّيمقراطي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي قبل الثّورات العربيّة وبعدها: قراءة في المفهوم وغاياته

Democratic Peace of Israeli strategic mind before and after the Arab revolutions: A study of the concept and its targets.

عبدالكريم بن الدّخلي، دكتوراه في الحضارة العربية المعاصرة، تونس،

dakhlikarim73@gmail.com

الملخّص: تعنى هذه الورقة البحثيّة بمستقبل السّلام في الشّرق الأوسط انطلاقا من مفهوم السّلام الديمقراطيّ، وهو مفهوم متداول في العلاقات الدوليّة، أسّس عليه الفكر الاستراتيجي الإسرائيليّ مقاربته لإحلال الاستقرار في المنطقة. ولمّا كان لهذا المفهوم حضور لافت في كتابات صنّاع القرار ومجريات الصّراع، ارتأينا البحث في مضامينه في فترتين متباينتين: قبل الثّورات وبعدها. وانتهينا بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أنّ استدعاء الفكر الإسرائيلي لهذا المفهوم لم يكن سوى تبرير لاستراتيجيّة الرّدع والسّياسات التّوسّعية العدوانيّة، لا صلة له بمسألة الدّيمقراطيّة. فكان مفهوما مخادعا يكرّس الادّعاءات الواهمة أنّ إسرائيل الدّيمقراطيّة الوحيدة في المنطقة، وأداة لإحلال سلام الهيمنة، ومصادرة الحقّ العربي والفلسطينيّ في أراضيه المحتلّة ومقدّساته المنتهكة.

الكلمات المفتاحيّة: السّلام الدّيمقراطي- الثّورات العربيّة- الأمن- الرّدع.

Summary: This paper deals with the future of peace in the Middle East starting from the democratic peace. The concept is used in the international relations and the Israeli strategic thinking established ist theory on it in the region. As this concept was remarkebly present in the writings of policy makers and the process of conflit, we saw to search ist contents in two different periods: before and after the revolutions.

We ended up to a result saying that inviting the Israeli thinking to this concept was only giving a justification to the deterrence strategy and the agressive expantionist policies which doesn't have any relationship with democracy. It was a deceiving concept that dictetes the delusion allegation that Israel is the only democracy in the region and a tool to make the peace of hegemony and confiscation of the Arabic and Palestenian right on the occupied territories and their violated sacred places.

Key words: Democratic peace- Arab revolutions- Security- Deterrence.

المقدّمة:

شكّل السّلام ببعديه العالميّ والإقليميّ محور السّياسات العالميّة المعاصرة في ظلّ ما يشهده الشّرق الأوسط من حراك منقطع النّظير، وما تمليه طبيعة الصّراع العربيّ الإسرائيليّ من إشكالات ما تزال بحاجة إلى إعادة التّفكير. ولعلّ القراءة المتأنّية لمفهوم السّلام باتت في تقديرنا موضع جدل تفضي بالباحث إلى إرباك معرفي وخلل منهجي متى لم تحدّد نوع السّلام المقصود بالدّرس، ذلك أنّ البحث في مفهوم السّلام بكلّياته يعدّ عسيرا على الباحث أن يتقصّى معانيه ومآلاته في مقال تحليليّ، نظرا إلى توزّعه على مدارس سياسيّة مختلفة: الواقعيّة والبنائيّة واللّيبراليّة، وتفرّعه إلى أنواع عديدة منها: سلام التّوازن وسلام الرّدع وسلام الهيمنة وسلام الاعتماد المتبادل والسّلام المؤسّساتي. وعلى هذا الأساس قصرنا النّظر في السّلام الدّيمقراطيّ في الأدبيّات السّياسيّة الإسرائيليّة قبل الثّورات العربيّة وبعدها، وانصبّ اهتمامنا على الشّرق الأوسط، منطقة صراع على النّفوذ وما تزال كذلك من جهة، ومسرحا للثّورات وما قد تفرزه من تداعيات على طبيعة النّظم السّياسيّة في المنطقة والتزامها بمعاهدات السّلام العربيّة- الإسرائيليّة من جهة أخرى.

وإذا أمكننا أنّ نسنّ تاريخا مفصليّا في المنطقة العربيّة، فالثّورات شكّلت في تقديرنا منعطفا حاسما لا في طبيعة التّحالفات الإقليميّة الجديدة فحسب، بل في عمليّة السّلام برمّتها والتّصوّرات الإسرائيليّة المتباينة للسّلام الدّيمقراطي، ومشاريع التّسوية مع دول الجوار، ذلك أنّ الحراك الشّعبي في بعض الدّول العربيّة أحدث إرباكا عالميّا وإقليميّا، وجدلا واسعا حول مستقبل السّلام الإقليميّ وتطلّعات القوى العالميّة المهيمنة إلى الاستقرار، ومآل المعاهدات العربيّة –الإسرائيليّة. ومن ثمّة كان لما بعد سنة 2011 تداعياته على الدّاخل الإسرائيلي انطلاقا من إعادة التّفكير في علاقة الدّيمقراطيّة بالسّلام، ومدى جدّية النّخب الحاكمة الجديدة في الاعتراف بإسرائيل والاتّفاقيّات السّابقة.

تبدو إشكاليّات البحث شائكة ودقيقة نظرا إلى صعوبة السّيطرة على المفاهيم المتواترة في الكتابات الإسرائيليّة، ولا شكّ في أنّ مفهوم السّلام الدّيمقراطي أبرزها. وهو ما دفعنا إلى البحث في هذا المفهوم في كتابات بنيامين نتنياهو وناثان شارنسكي وغيرهما من المفكّرين للإجابة عن إشكاليّات بعينها؛ ما المقصود بالسّلام الدّيمقراطيّ؟ وهل بمقدور الدّيمقراطيّة فعلا أن تلغي أشكال الصّراع والكراهيّة بين الأمم والشّعوب؟ وما حظّ السّلام الديمقراطي في الفكر الإسرائيليّ؟ وما هي تصوّراته للاستقرار الإقليميّ قبل الثّورات العربيّة وبعدها؟ وهل ثمّة من خيط ناظم بين التّحوّلات في المنطقة العربيّة بعد سنة 2011، والمقاربة الإسرائيليّة للسّلام الدّيمقراطيّ؟ إنّ هذه الإشكاليّات ستدفعنا إلى ترتيب محاور الاهتمام وفق بنية ثلاثيّة تتطلّب التّعريف بالمفهوم أوّلا، السّلام الديمقراطيّ: السّياقات

والغايات، ثمّ النّظر في المقاربة الإسرائيليّة للسّلام الدّيمقراطي قبل الثّورات العربيّة ثانيا، وبعدها ثالثا.

1- السّلام الدّيمقراطيّ: السّياقات والغايات.

اكتسبت فكرة السّلام الدّيمقراطي، ومفادها أنّ الدّول الديمقراطيّة أقلّ عرضة للحرب وأكثر ميلا للسّلام ومصدرا أساسيّا له، زخما أكاديميّا وسياسيّا بعد الحرب الباردة. وقد خصّها كلّ من ميكائيل دويل وجيمس لي ري وبروست راست بأبحاث تؤكّد أهميّة المتغيّر الدّيمقراطي في إحلال السّلام العالميّ، ذلك أنّ التّمثيل الدّيمقراطيّ والالتزام بحقوق الإنسان والتّرابط العابر للحدود الوطنيّة يدفع الدّول إلى أن تكون ميّالة للسّلام بدلا من إعلان الحرب والصّراع[1]. فكانت اتّفاقيّات الاحترام المتبادل إحدى المقدّمات الضّروريّة للتّخلّي عن النّزعة العدوانيّة باعتبارها "مؤسّسة تعاونيّة فعّالة للعلاقات بين الدّيمقراطيّات اللّيبراليّة، فالدّول اللّيبراليّة انخرطت في عدّة حروب مع الدّول غير اللّيبراليّة إلاّ أنّها لم تنخرط في الحرب ضدّ بعضها البعض"[2].

وعلى الرّغم من قدم فكرة السّلام الدّيمقراطيّ ومرجعيّتها الفلسفيّة في كتابات ايمانويل كانط: "مشروع للسّلام الدّائم"[3]، فإنّها ظلّت موضع جدل في الثّمانينات من القرن العشرين لتغدو في التّسعينات تزامنا مع نهاية الحرب الباردة محلّ اهتمام منقطع النّظير. وقد كشف فرانسيس فوكوياما في كتابه، وعنوانه "نهاية التّاريخ والإنسان الأخير"[4] دور المتغيّر الدّيمقراطيّ في إرساء السّلام، وانبثقت أسئلة حارقة تلخّص الجدل الأكاديميّ حول قدرتها على تشكيل رؤية جديدة تبشّر بسلام أبدي وعالم خال من الحروب، ومن أهمّها هل ثمّة من علاقة سببيّة مباشرة بين الدّيمقراطيّة والسّلام؟ وما الذي يفسّرها في حال وجودها؟ وما مدى قدرة ارتباطهما على إرساء السّلام والتّأثير في النّظامين الإقليميّ والعالميّ؟

في هذا السّياق، اعتبر مؤيّدو نظريّة السّلام الدّيمقراطيّ خصائص الدّيمقراطيّات مشتملة على القيود المؤسّسيّة والثّقافيّة والمعياريّة مانعا من وقوع الحرب ضدّ بعضها البعض. والأساس في ذلك أنّ الدّيمقراطيّات المصمّمة مؤسّسيّا خاضعة في نهاية المطاف لآراء ناخبيها المتمسّكين بفضائل السّلام، وبما أنّ الشّعوب وحدها ستعاني ويلات الفوضى وتداعياتها المادّية والاقتصاديّة، فإنّ الحكومات الدّيمقراطيّة ستقصر جهدها على التّفكير في تكاليف الصّراع الباهظة داخليّا وخارجيّا واستشراف أثرها في سلامة مواطنيها، وهو ما يدفعها إلى اتّباع استراتيجيّات ترمي إلى مناهضة الحرب. يضاف إلى ذلك أنّ الدّيمقراطيّات في صميم تكوينها أكثر استعدادا لصنع السّلام وانفتاحا على

المحيطين الدّولي والإقليميّ، وهو ما يسمح لها بإرساء منظومة من التّكامل والارتباط المتبادل وتسوية نزاعاتها سلميّا تعزيزا للمصالح المشتركة.

ومن هذا المنطلق، لن يحيد صنّاع القرار في الدّول الدّيمقراطيّة عن إرادة شعوبهم في مقاومة الفوضى والدّمار الذي تخلّفه الحروب والجنوح للسّلام. وهو ما سيفضي إلى صياغة استراتيجيّات تنهض على التّكامل والتّعاون تعزيزا لمكانة السّلام بين الدّول الديمقراطيّة، ولكنّ ذلك لن يمنعها من شنّ الحرب ضدّ الدّول غير الدّيمقراطيّة التي ترفض التّسليم بأهمّية التّسوية السّلميّة للنّزاعات، وتتغاضى عن دور الدّبلوماسيّة والمفاوضات والتّحكيم الدّوليّ. وإذا كان تنوّع المؤسّسات عاملا مهمّا في خلق التّوازنات ورسم السّياسات لدول بعينها منعا لقيام الحرب، فإنّه يعكس تلك العلاقة السّببيّة بين الدّيمقراطيّة والسّلام، وأساسها اعتماد ثقافة الحوار والتّفاوض والقيم المتقاربة بين الدّيمقراطيّات دفعا بصنّاع القرار إلى التّسليم بضرورة التّفاوض والتّسوية عوضا عن الإكراه والحرب[5].

ولكن على الرّغم ممّا أبداه منظّرو السّلام الديمقراطيّ من ارتباط عميق بين الدّيمقراطيّة والسّلام، وانعكاسهما على العلاقات الدّوليّة في إحلال عالم خال من الحروب والكراهيّة، فإنّ العديد من المفكّرين رأوا خلاف ذلك معتبرين السّلام النّسبيّ بين الدّيمقراطيّات لا صلة له بالمسار الدّيمقراطي لهذه الدّول بقدر ما هو نتاج عوامل أخرى. وفي هذا السيّاق، عدّ جيمس توماس سنايدر وإدوارد مانسفيلد التّحوّل الدّيمقراطي دافعا لنشوب الحرب بدلا من إقرار السّلام، وقد تكون أشدّ ضراوة وسوءا[6]. وارتبط العزوف الظّاهري عن انخراط الدّيمقراطيّات في الحرب بعد سنة 1945 في نظر جون قوا بطبيعة النّظام الدوليّ ثنائيّ القطبيّة، والمصلحة المشتركة في احتواء المدّ السّوفياتيّ مستبعدا في ذلك مبادئ الدّيمقراطيّة وقيمها.

وفي الإطار نفسه، أنكر كينيث والتز قدرة الدّيمقراطيّة على إحلال السّلام والعلاقة السّببيّة بينهما، فالعلاقات الدّوليّة في تقديره تستند إلى التّحالفات الاستراتيجيّة لا إلى التّجانس الدّيمقراطيّ بقوله: "إذا اعتبرنا الدّيمقراطيّات لا تحارب بعضها البعض، حتّى وإن أصبحت كلّ الدّول ديمقراطيّة، فإنّ بنية السّياسات الدّوليّة ستبقى فوضويّة"[7]. ولعلّ هذا الاختلاف في التّصوّرات القائمة لعلاقة الدّيمقراطيّة بالسّلام وقدرتها على إحلال بيئة دوليّة آمنة ومستقرّة مرجعه الاختلاف بين أطروحات اللّيبراليّة والواقعيّة في السّياسة الدوليّة. فإذا كان مفهوم القوّة الأساس النّظري لأطروحات السّياسة الواقعيّة في تحليلها للنّماذج التّاريخيّة في العلاقات الدّوليّة، فإنّ نظريّة السّلام الدّيمقراطي مكوّنا

أساسيّا للسّياسة اللّيبراليّة لم تخل من تحليل بعض النّماذج التّاريخيّة والبحث في السّلام بعيدا عمّا ألفته الواقعيّة من اعتماد على مفاهيم مرتبطة بالقوّة من قبيل التّوازن والرّدع.

وبصرف النّظر عن الجدل القائم بين الواقعيّة واللّيبراليّة في تفسير طبيعة العلاقات الدّوليّة، فإنّ أسئلة السّلام في الشّرق الأوسط تبدو مهمّة لا لأنّ المنطقة تشهد صراعا تاريخيّا بين العرب وإسرائيل فحسب، بل لأنّ النّظام الإقليمي يشهد تغييرا بعد اندلاع الثّورات العربيّة، له تداعياته على مجريات اتّفاقيّات السّلام من جهة، والتّصوّر الإسرائيليّ لمستقبل علاقاتها مع دول الجوار من جهة أخرى. ولا شكّ في أنّ قيم النّظام العالمي الجديد: الحرّية والعدالة والدّيمقراطيّة مصدرا للسّلام الإقليمي والدّوليّ، شكّلت مرجعا لا للسّياسات الأمريكيّة فقط بعد أفول التأقطب الثّنائيّ، بل في العلاقات الدّوليّة، إذ غدت فاعلا وموجّها رئيسيّا للسّياسات الإسرائيليّة في قراءتها مستقبل السّلام في المنطقة. ومن ثمّة كان لنظريّة السّلام الدّيمقراطيّ في الفكر الاستراتيجي الإسرائيليّ حضورها اللاّفت في ظلّ ما أبداه بنيامين نتنياهو من مخاوف متّصلة بالدكتاتوريّات العربيّة المحيطة بإسرائيل "الدّيمقراطيّة الوحيدة في الشّرق الأوسط" من وجهة نظره.

وعلى هذا الأساس، فإنّ الإشكاليّات المطروحة لن تخرج عن دوائر التّصوّر الإسرائيليّ لعلاقة السّلام في الشّرق الأوسط بمسألة الدّيمقراطيّة في دول الجوار قبل الثّورات العربيّة وبعدها، فهل من مبرّر للتملّص الإسرائيليّ من معاهدات السّلام منذ معاهدة كامب ديفيد؟ وهل ثمّة من مشروعيّة للمخاوف الإسرائيليّة من سقوط الأنظمة الدّكتاتوريّة في المنطقة؟ وإذا كان شرط السّلام الدّيمقراطي إرساء علاقة بين مكوّنيه في المجتمعات الاستبداديّة، أ فلا يمكن أن تكون الثّورات في دول الطّوق فاتحة لمناخ ديمقراطيّ ومشاريع سلام مستقبليّة؟ إنّ النّظر في هذه الإشكاليّات يستدعي استحضار مفهوم السّلام الديّمقراطي في الفكر الاستراتيجيّ الإسرائيلي في فترتين مختلفتين قبل سنة 2011 وبعدها حتّى ندرك مدى تماسكه أو تهافته.

2- إسرائيل واستراتيجيّات السّلام الدّيمقراطي قبل الثورات العربيّة:

يعدّ البحث في مفهوم السّلام الدّيمقراطي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي قبل اندلاع الثّورات العربيّة أمرا مهمّا في تقديرنا للتّعرّف إلى التّحوّلات التي لامست عقيدتها الأمنيّة، والمقدّمات التي وجّهت سياساتها الخارجيّة نحو دول المنطقة. فالتّصوّرات المختلفة لطبيعة السّلام المعقود له من المرجعيّات المتباينة ما يجعله موضع شكّ ونقد دائمين، ولعلّ فشل مباحثات السّلام في الشّرق الأوسط منذ معاهدة كامب ديفيد سنة 1978 إلى حدود المبادرة الأمريكيّة للسّلام أو ما عرفت ب"صفقة القرن" يقودنا إلى تفكيك فكرة السّلام الدّيمقراطي في دوائر صناعة القرار الإسرائيليّ.

1-2 الأنظمة العربيّة الاستبداديّة وأزمة السّلام:

يتوزّع السّلام في كتاب نتنياهو "مكان تحت الشمس" على نوعين اثنين: السّلام الدّيمقراطي وسلام الرّدع، وفي هذا التّصنيف ما يوحي بأنّ الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي لم يخالف المعهود من النّظريات السياسيّة لإدارة الصّراع وإحلال السّلام، إذ يشكّل السّلام الدّيمقراطي مكوّنا أساسيّا عُنِيت به السّياسة اللّيبراليّة، ويعدّ سلام الرّدع أحد أعمدة الواقعيّة السّياسيّة. ويذهب نتنياهو في هذا السّياق إلى اعتبار السّلام بين الدّول الدّيمقراطيّة أساسه التّعاون والتّكامل في مجالات عديدة أهمّها التّجارة والسّياحة والعلوم والثّقافة، ولكنّ ذلك موصول في نظره بدعامة أساسيّة وهي فتح الحدود وتوفير حالة من الأمن تغيب معها أشكال التأهّب العسكري درءا لاندلاع النّزاعات العسكريّة[8].

وربّما في مقاربة نتنياهو للسّلام الدّيمقراطي (حزب اللّيكود) بعض وجوه التّماثل مع تصوّر شمعون بيريس لمنطلقات السّلام الإقليميّ (حزب العمل) فالشّرق الأوسط في نظرهما يحتاج إلى الدّيمقراطيّة لبسط السّلام. فمسألة طبيعة النّظم السياسيّة في المنطقة، هي المحدّد لطبيعة السّلام المأمول، ذلك أنّ "الأمم الدّيمقراطيّة لا تدخل في حرب ضدّ بعضها البعض"[9]، وما من "سلام إيجابي (...) في الشّرق الأوسط [دون إرساء] نظام ديمقراطيّ يتيح تحقيق الازدهار والنموّ الاقتصادي والأمن القوميّ"[10]. ولكن إذا كان دافع بيريس إلى ذلك إرساء التّكامل الاقتصاديّ تفعيلا لكلّ مقوّمات السّلام الإقليمي انطلاقا من مرجعيّة ليبراليّة صرفة أساسها الاعتماد المتبادل، فكيف نظر نتنياهو إلى السّلام الديّمقراطيّ؟ هل باعتباره إمكانا أم استحالة؟

في هذا السّياق، يتساءل نتنياهو عن حظوظ السّلام في المنطقة بقوله: هل يمكن تحقيق سلام حقيقيّ في الشّرق الأوسط؟"[11]، ثمّ يعمد إلى قراءة الأنظمة العربيّة وسياساتها تجاه إسرائيل، وهي في نظره أنظمة حكم فاقدة لشرعيّتها، يسودها الصّراع الدّاخلي، ومسكونة بثقافة العنف والكراهيّة، تفتقد مجتمعاتها لثقافة التّعايش والاختلاف والتّنوّع ممّا جعلها عرضة للصّراع والتّفكّك. ومن هذا المنظور، فإنّ الاستبداد السّياسيّ في المنطقة العربيّة يتيح ضروبا من الصّراع الدّاخليّ والخارجيّ، يجعل إسرائيل عرضة للمخاطر الإقليميّة، وما العرب في نظره سوى عاجزين عن "مجرّد التّفكير في سلام دائم بين أنفسهم، ناهيك عن سلام بين العرب واليهود"[12].

وفي ظلّ تشريح البيئة العربيّة الاستبداديّة باعتبارها عائقا يحول دون تحقيق السّلام الدّيمقراطي، يحذو ناتان شارنسكي في كتابه "قضيّة الديمقراطيّة"[13] حذو الطّرح الفكريّ لنتنياهو إبرازا لمساوئ الأنظمة العربيّة وعجزها عن الانخراط في عمليّة السّلام. فالتّقسيم المألوف للمجتمعات في المنظور اللّيبرالي إلى ديمقراطيّة وأخرى استبداديّة يجد صداه في تصوّر شارنسكي بتسميات مختلفة ومدلول

واحد، المجتمعات الحرّة والمجتمعات القائمة على الخوف. وإذا كان المقصود بالمجتمعات الحرّة الدّول الغربيّة وإسرائيل، فمجتمعات الخوف متكوّنة من الدّول العربيّة وباكستان وكوريا الشماليّة عقبة أمام إرساء السّلام.

من خلال هذا التّصنيف تلوح صعوبة بسط السّلام في الشّرق الأوسط، وفي ذلك جملة من الأسباب المتناثرة في كتابه، يعود بعضها إلى طبيعة مجتمعات الخوف التي ترفض فكرة التّعايش. ويستند بعضها الآخر إلى طبيعة العرب والمسلمين شعوبا ودولا باعتبارهم غير مؤهّلين للدّيمقراطيّة، ويرتبط غيرهما بنتائج العمليّة الانتخابيّة في الدّول الاستبداديّة، والتي لا يمكن التّعويل عليها في إقامة المؤسّسات الدّيمقراطيّة. إنّ هذه المجتمعات التي تهدّد السّلام العالمي تتطلّب في نظر شارنسكي تدخّلا عاجلا لنشر الدّيمقراطيّة، وترسيخ مبادئ الحرّية. فيصبح التدخّل العسكريّ شرطا ضروريّا لتحقيق السّلام، وتغدو الحروب آلية من آليّاته. وهو ما جعلها في نظر خبراء العلاقات الدّوليّة مذهبا للحرب العادلة ومقدّمة للامبرياليّة اللّيبراليّة (Liberal imperialism) وعسكرة المذهب الإنسانيّ (Militarization of the humanistic doctrine).

وعلى هذا الأساس، استحال تحقيق السّلام الدّيمقراطي بين العرب وإسرائيل بناء على مقدّمتين اثنتين: ترى الأولى إسرائيل نفسها الدّيمقراطيّة الوحيدة في الشّرق الأوسط، محاطة بدكتاتوريّات تهدّد حدودها ووجودها. وتعدّ الثّانية الدّول العربيّة والإسلاميّة نظما استبداديّة، لن تقدر على معالجة المسائل البينيّة بين أقطارها بالوسائل السّلميّة ولن تنأى بنفسها عن الصّراع، فكيف لها أن تقدر على صنع سلام دائم مع إسرائيل. وفي كليهما ما يفضي إلى نتيجة مفادها ما من خيار استراتيجي لتحقيق الاستقرار الإقليميّ سوى سلام الرّدع. ولكن أ لا يمكن أن يعدّ اتّكاء الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على نظريّة السّلام الدّيمقراطيّ، والإقرار بانعدام الانسجام الإقليميّ ما لم تنخرط الدّول العربيّة في ديمقراطيّة بمعايير إسرائيليّة صرفة، مبرّرا لتكريس مفهوم الهيمنة؟ وهل يخلو تصنيف العقل الإسرائيليّ للسّلام من تبرير لسياساتها العدوانيّة في المنطقة، ومن مزالق يتحوّل بمقتضاها السّلام الديمقراطيّ إلى "سلام ديمقراطيّ امبرياليّ" على حدّ عبارة أندرو لورنس؟

2-2 إعادة ترتيب الخارطة المفاهيميّة: الأمن أوّلا والسّلام ثانيا.

قبل الشّروع في تفكيك العلاقة بين السّلام والأمن من المنظور الإسرائيليّ، يعدّ التّعريف بمفهوم الأمن مرحلة أساسيّة لتبين تلك العلاقة التي تجمعه بالسّلام، ولا شكّ في أنّ ذلك يعتبر من الصّعوبات التي تعترض الدّارس للمسائل الحضاريّة والاستراتيجيّة لا من حيث العجز عن الخوض في المفهوم

وتحوّلاته، بل في إدراكه لتشعبّ هذا المفهوم وتعريفاته المختلفة التي لا يسمح بها الحيّز النصّي للمقالة. وعلى هذا الأساس سيكون تعريفنا له مقتصرا على صلته بالسّلام دون غيره.

يُعَدُّ مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي تطرّق إليها التّحليل العلمي، وتعود صعوبة ذلك إلى طبيعة المفهوم أساسا، فهو مفهوم نسبيّ ومتغيّر ومركّب، خاضع للتّهديدات المباشرة وغير المباشرة المتعلّقة بأمن الفرد والدّولة والنّظام الإقليمي والدوليّ. وهو أحد المفاهيم المركزيّة في حقل العلاقات الدوليّة، اتّسم بالغموض منذ ظهورها حقلا علميّا مستقلاّ عقب انتهاء الحرب العالميّة الأولى، وصار في ما بعد مفهوما مركزيّا في السّياسات الخارجيّة، يهدف أساسا إلى صياغة الإجراءات الوقائيّة والعلاجيّة تفعيلا لمتطلّبات التغّيير الموصول باستراتيجيّات المصالح والقوّة والهيمنة. ومن ثمّة، لم يعد للمفهوم من معان تقليديّة مرتبطة بحماية الحدود الإقليميّة.

وعلى الرّغم من ارتباط مفهوم الأمن في بداياته بالطّرح التّقليدي الواقعي الذي اختزله في القوّة العسكريّة معادلا موضوعيّا للحرب، أو تصنيفه في مرحلة لاحقة إلى أمن خشن وأمن ناعم، فإنّنا نعتقد أنّ تحليل باري بوزان أكثر عمقا، حين اعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة في حاجة إلى معان أكثر اتّساعا وشمولا. فكان في نقده الحدود الضيّقة التي تأسس عليها المفهوم ما يتيح لمسألتي الغموض والاختلاف أن يعدّا السّمة الأبرز التي لازمته، ذلك أنّ ارتباطه بمجال العلاقات الدوليّة جعله أكثر المفاهيم المتداولة، وهو ما يستدعي تعريفا أشمل وأوضح. ومن هذا المنطلق عرّف الأمن بقوله: "قدرة الدّول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقلّ وتماسكها الوظيفيّ ضدّ قوى التّغيير التي يرونها معادية، فالحدّ الأدنى للأمن هو البقاء، لكنّ ذلك مرتبط إلى حدّ معقول بسلسلة من الاهتمامات الجوهريّة حتّى تضمن شروط حماية هذا الوجود"[14].

وعلى هذا الأساس، إذا كان مفهوم الأمن في شموليّته يعيد الاعتبار إلى العلاقة الجدليّة القائمة بين مستويات مختلفة من التّحليل هي الفرد والدّولة والنّظام الدّولي وأبعاد متعدّدة: العسكريّ والاقتصادي والمجتمعي، فكيف رتّب الفكر الاستراتيجي الإسرائيليّ أولويّاته الأمنيّة وعلاقتها بالتّسوية والصّراع؟ وكيف سيتمّ الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السّلام في ظلّ تغيّر المعطيات الاستراتيجيّة والسّياسيّة في المنطقة العربيّة؟ وهل الاحتياجات الأمنيّة مقدّمة أساسيّة وشرط ضروريّ لإرساء السّلام أم هي نتيجة حتميّة لما آلت إليه المفاوضات من تفاهمات؟

تستدعي الإجابة عن هذه الإشكاليّات العودة إلى تصوّرات أصحاب القرار السّياسيّ لعلاقة الأمن بالسّلام، ثمّ النّظر في كيفيّة صياغتهما في بنود الاتّفاقيّات والمعاهدات. وما من شكّ في أنّ ذلك موكول لا إلى معادلات توازن القوى الإقليميّة والعالميّة فحسب، بل إلى رغبة أطراف الصّراع في إحلال السّلام

العادل والدّائم، وهو ما يتنافى واستراتيجيّات الهيمنة الإسرائيليّة. فالاهتمام بالمسائل الأمنيّة من أولويّات الفكر الاستراتيجيّ الإسرائيليّ، لا لكونها الأساس النّظري لبسط السلام والاستقرار في المنطقة، وإنّما لأهمّيتها في تحقيق التّفوّق النّوعي على دول المنطقة. فبدا الأمن معادلا موضوعيا لقوّة الرّدع وقوّة الحسم، وعاملا مساعدا على الهيمنة، وقد ذهب نتياهو في سياق إبراز مكانته في الشّرق الأوسط إلى اعتباره "العنصر الحيويّ للسّلام ولا بديل عنه"[15].

أن يكون الأمن جزءا من السّلام، فذلك من بديهيّات السّعي الحقيقي لإزالة التهديدات المقوّضة للاستقرار الإقليمي وإلغاء حالة الحرب التي قد تجعل المنطقة على أتون الفوضى. ولكن أن يصبح الأمن أولويّة مطلقة للسّلام في التّصوّر الإسرائيليّ، فذلك استعداد لحرب قادمة وتمسّك بقوّة الرّدع لإحلال سلام الهيمنة. وفي قول نتنياهو :"إنّ السّلام الذي لا يمكن الدّفاع عنه لن يصمد طويلا[16]" إشارة واضحة إلى أنّ ما من سلام إسرائيلي ما لم يستند إلى قوّة رادعة عمادها تعاظم القوّة العسكريّة. ومن هذا المنطلق يغدو كلّ تصوّر للسّلام فاقدا للمعنى ومخالفا لتصوّر الأطراف العربيّة والفلسطينيّة السّاعية إلى إنهاء الحرب وفق شروط عادلة. فالعلاقة المعكوسة بين الأمن والسّلام في النّظر الإسرائيليّ لا تتناسب مع جهود السّلام في المنطقة.

وما يعيبه نتنياهو على الأطراف العربيّة المتفاوضة تصوّرهم المختلف لعلاقة الأمن بالسّلام، فالعرب والفلسطينيّون جعلوا السّلام أولويّة قصوى تدفع إلى استتباب الأمن واحتواء العناصر المقوّضة له. وما من شكّ في أنّ لإعادة ترتيب أولويّات المسائل الأمنيّة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أسبابه العميقة الموصولة بالنّظم الاستبداديّة المحيطة بإسرائيل، وعلى هذا الأساس كان التّمسّك بالأمن أولويّة مطلقة قبل تحقيق السّلام في قوله: "إنّ السّلام الممكن تحقيقه في الشّرق الأوسط مع الدّول الدّكتاتوريّة منوط قبل كلّ شيء بالأمن وليس العكس"[17].

ومتى قلّبنا وثائق السّلام المبرمة بين العرب وإسرائيل اتّفاقيّات ومعاهدات أدركنا أهمّية الأمن في المنظور الإسرائيلي، فمعاهدة كامب ديفيد سنة 1978[18] والمعاهدة المصريّة- الإسرائيليّة سنة 1979[19] بأبعادهما الحقيقيّة ومضامينهما المختلفة تؤكّدان أنّ نهجا من التّعامل الفردي- القطري في معالجة الصّراع العربي- الإسرائيلي وأسبابه سيسود. ولكنّ المضمون الأبرز، وهو سلام الحدود، كان العنوان الرّئيس لبنود الاتّفاق. وما المنطلق الأساسيّ للوثيقتين سوى البحث في مسألة الحدود وتحديد خطوط الحرب والسّلام، و"احترام السّيادة والوحدة الإقليميّة والاستقلال السّياسيّ لكلّ دولة في المنطقة، وحقّها في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها، غير معرّضة لتهديدات أو أعمال عنف"[20]. وتطرّقت الوثيقة إلى أهداف التّفاوض من خلال ضبط "موضع الحدود وطبيعة التّرتيبات الأمنيّة"[21]،

وإعادة النّظر في الإجراءات المتعلّقة بالضفّة الغربيّة وقطاع غزّة ضمانا لأمن الحدود معلنة ضرورة "اتّخاذ كلّ التّدابير لضمان أمن إسرائيل"[22].

وكانت مسارات التّفاوض في مؤتمر مدريد للسّلام سنة1991 جزءا من المقاربة الأمنيّة الإسرائيليّة الشّاملة (Comprehensive security) إذ تركّزت الجهود على إقامة عهد من السّلام ينهي سنوات طويلة من الحرب دون الاعتراف بحقّ الشّعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره. فلم يعد الأمن مقتصرا على رسم الحدود الجغرافيّة والخطوط الاستعماريّة، بل صار موصولا بنظريّة الأمن القومي الإسرائيليّ (Israeli National security theory) في قراءة للتّهديدات الجديدة والتّحوّلات العميقة في موازين القوى، فجرّاء وفرة التّكنولوجيا العسكريّة والصّواريخ العراقيّة المنهالة على تلّ أبيب سنة 1991 أعاد الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ترتيب مقدّماته، وأهمّها الحفاظ على عمقها الاستراتيجي الآمن وتعزيز سبل التّعاون في مرحلة أولى تمهيدا لسلام إقليميّ شامل (Comprehensive regional peace)[23] في مرحلة ثانية.

وهكذا، طرحت علاقة السّلام بالأمن إشكاليّات عديدة، منها ما تعلّق بالتّعريفات المختلفة المتباينة، ومنها ما اتّصل بالعلاقة بينهما، ومنها ما ارتبط بأولويّة أحدهما على الآخر. وربّما لا يتوقّف الإشكال الرّئيس عند حدود ما ذكرناه سلفا من اختلاف في مضامين المفهومين، وإنّما يتعدّى ذلك إلى بنود اتّفاقيّات السّلام وأولويّاتها، وما شابها من انحراف في اتفاقيّة أوسلو عن مسار السّلام العادل والشّامل. فانتهت من البحث في قضايا الحدود الآمنة إلى النّظر في إعادة الترتيبات الأمنيّة وتحجيم دور منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وهكذا انتقل جوهر المفاوضات من "الأرض مقابل السّلام" إلى "الأمن مقابل السّلام".

وعلى هذا الأساس انشغلت وثائق سلام أوسلو بالمسائل الأمنيّة داخل الأراضي الفلسطينيّة أكثر من اشتغالها بترتيبات السّلام مع دول الجوار. ففي "وثيقة إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذّاتي 1993"[24] ما يكشف عن تقاطع بعض الموادّ مع الهاجس الأمني للمشروع الصّهيوني في السّيطرة على القرار السّياديّ الفلسطينيّ وتعزيز الاحتلال. وقد نصّت المادّة العاشرة على أهميّة الدّور الإسرائيلي العسكري في حفظ الأمن، ودعم السّلام والاستقرار بالقول: "من الواضح أنّ إسرائيل ستظلّ بعد الانسحاب مسؤولة عن الأمن الخارجيّ والدّاخليّ والنّظام العامّ للمستوطنات. ويجوز للقوّات العسكريّة استعمال الطّرق البحريّة في قطاع غزّة ومنطقة أريحا"[25].

وفي السّياق نفسه، أولت وثائق "الاتّفاق حول قطاع غزّة ومنطقة أريحا سنة 1994"[26] الأمن القومي الإسرائيلي اهتماما بالغا مكّنها من التّصدّي للتّهديدات الدّاخليّة والخارجيّة دون الإشارة إلى ما يترتّب عن

ذلك من تأبيد الاحتلال. وتوضّح الموادّ الثّامنة[27] والثّانية عشرة[28] والثّامنة عشرة[29] الإجراءات المتعلّقة بالأمن والنّظام العامّ والعلاقات الإسرائيليّة الفلسطينيّة وضرورة منع الأعمال التّحريضيّة على أن تتولّى القيادة الفلسطينيّة تعزيز التّفاهم والتّسامح، وتكفّ عن الدّعاية المعادية لإسرائيل، وتتّخذ التّدابير اللاّزمة لمنع الأعمال العدائيّة ضدّ المستوطنات مع إبقاء مسؤوليّة الدّفاع والأمن للسّلطة الإسرائيليّة.

وتصاعد الخطاب الأمني في وثيقة خارطة الطّريق[30] مقارنة بأوسلو، وقد توزّعت على مراحل ثلاث، انتمت أغلب مفرداتها إلى حقل دلالي موصول بالعنف والإرهاب من قبيل "إنهاء الإرهاب والعنف"، "إنهاء العنف والتّحريض" و"إنهاء النّشاط المسلّح" و"توقّف أعمال العنف ضدّ إسرائيل" و"إلقاء القبض على الأفراد والمجموعات التي تقوم بهجمات عنيفة على الإسرائيليّين". فكان إلزاما على السّلطة الفلسطينيّة أن تتعهّد بوقف أعمالها "العدوانيّة" ضدّ إسرائيل، والاعتراف بحقّها الطبيعيّ في العيش بسلام في أرضها التّاريخيّة في مقاربة مرجعها السّرديّة التّوراتيّة والصّهيونيّة التي ترى فلسطين أرض إسرائيل الكبرى وأرض الميعاد. وهكذا باتت مقولة السّلام الدّيمقراطيّ في الفكر الاستراتيجيّ الإسرائيليّ مجرّد أداة خادمة للمشروع الصّهيوني، همّها الأساسيّ إيجاد المبرّرات الضروريّة أمام الرّأي العالميّ للتمسّك بالقوّة سبيلا لتحقيق السّلام، وهي المحاطة بأنظمة استبداديّة عدائيّة تهدّد وجودها. ولكنّ كيف ستعيد إسرائيل التّفكير في السّلام الدّيمقراطيّ بعد اندلاع الثّورات العربيّة وسقوط الأنظمة الاستبداديّة؟ فهل ستدفع التّحوّلات الإقليميّة الشّرق أوسطيّة إلى رؤية جديدة للسّلام تزيح التّفكير السّائد في الأمن والقوّة والرّدع أم أنّها ستظلّ وفيّة لمرجعيّتها التّوراتيّة وسرديّتها القديمة استكمالا لبناء مشروعها التّوسّعي المتمثّل في "إسرائيل الكبرى"؟

3- إسرائيل والسّلام الدّيمقراطي بعد الثّورات العربيّة:

دفعت الثّورات العربيّة بعد اندلاعها إلى تحوّل بنية النّظم السياسيّة في المنطقة، وعلى الرّغم من أنّها لم تسلم من إعاقة مساراتها نحو الديمقراطيّة، فإنّها شكّلت محور السّياسات الإقليميّة، وأهمّها التّفاعل الإسرائيلي مع نظام إقليمي متحوّل ينبئ بالقطع مع الاستبداد. واستنادا إلى ذلك، سيكون الموقف الإسرائيلي من هذه التّحوّلات مفيدا لتبيّن مدى جدّيتها في إحلال السّلام العادل، فهل كانت تطلّعاتها إلى السّلام الدّيمقراطيّ رغبة حقيقيّة في إنهاء عقود من الحرب أم أنّ دعوتها إليه مجرّد تبرير لسياساتها العدوانيّة؟

3-1 الموقف الإسرائيليّ من الثّورات العربيّة:

طرح اندلاع الثّورات العربيّة جدلا واسعا في الأوساط الأكاديميّة وفي دوائر صناعة القرار، فالمنطقة التي شهدت سنوات من الرّكود السياسيّ باتت على حافّة الانفجار نتيجة إجحافها في حقّ شعوبها وفشل

المناويل التّنمويّة والسّياسات الاقتصاديّة. وكان لعامل المفاجأة أثر كبير في المستويين العالميّ والإقليميّ إذ سارعت الإدارة الأمريكيّة إلى إصدار البيانات، في حين بدت إسرائيل أكثر إصرارا على منع أي تغيير جذري في المنطقة من خلال الضّغط على إدارة أوباما خشية فقدان أصدقاء الأمس وتقويض معاهدات السّلام[31]. وتوالت المخاوف التي عبّرت عنها مراكز الفكر من أن يطال الحراك الشّعبي العمق الإسرائيليّ الآمن تنديدا بجرائمها ضدّ الإنسانيّة وتلويحا بضرورة استرداد الأراضي المحتلّة. ففي مقالة لأفراييم أنبار بعنوان "الأمن القومي الإسرائيلي وسط عالم عربي مضطرب"[32] تتّضح معالم الهلع الشّديد من ثورات الرّبيع العربي خوفا من نشوء ديمقراطيّات تعبّر عن مطامح شعوبها في التّحرّر من الخطر الإسرائيلي في المنطقة، وإجراء انتخابات تهدّد مستقبل اتّفاقيّات سلام الإذعان. ولم يخف في مقال آخر[33] التّداعيات الّسياسيّة للثّورات العربيّة على الأمن القومي الإسرائيلي والخارطة الجغرا-سياسيّة للمنطقة من خلال تقارب عربي-عربيّ، يفضي إلى دعم للمقاومة في قطاع غزّة، وهو ما يشكّل مأزقا حقيقيّا لأمنها القومي.

وفي خضمّ الحراك الجماهيري في المنطقة العربيّة، بدا موقف نتنياهو مختلفا عمّا ساقه في كتابه "مكان تحت الشّمس" من ضرورة نشر الدّيمقراطيّة في الدّول العربيّة حتّى يعمّ السّلام، فلم تكن الثّورات العربيّة في نظره إعلانا عن مرحلة ديمقراطيّة جديدة بقدر تزايد مخاوفه من نظام إقليمي مضطرب. وانتهى بعد تحليله للتّحوّلات الإقليميّة إلى القول: "إذا اضطررت إلى تلخيص ما سيحدث في منطقتنا فسأستخدم مصطلحين: عدم الاستقرار وعدم اليقين، فانهيار نظام القذّافي في ليبيا والأحداث الدّامية في سوريا والحكومة الجديدة في تونس والانتخابات المقبلة في مصر، والعديد من الأحداث الأخرى كلّها تعبيرات عن التّغييرات الهائلة التي تحدث من حولنا، وهذه التّغييرات يمكن أن تزيد من عدم الاستقرار واليقين في هذه البلدان"[34].

وهكذا كشف القلق الإسرائيليّ المتزايد بعد اندلاع الثّورات العربيّة عن بطلان ما روّج له الفكر الاستراتيجيّ الإسرائيليّ من مقولات تستند إلى نظريّة السّلام الدّيمقراطيّ، فلم يعد القول بغياب السّلام مقترنا بغياب الدّيمقراطيّة في الوطن العربي، وإنّما الخوف أن تشهد هذه الدّول تحوّلا من الاستبداد إلى الدّيمقراطيّة أو زخما جديدا يفضي إلى مراجعة العلاقات العربيّة-الإسرائيليّة ومسألة التّطبيع. وليس القلق المتنامي من حالة عدم اليقين سوى تعبير صريح عن أهمّية الاستقرار في المنطقة مقابل تغييب الدّيمقراطيّة لقدرتها على خلق مزيد من الأزمات الإقليميّة، يضاف إلى ذلك أنّ اتّساع قاعدة التّحرّر العربيّة سيفقد دون شكّ إسرائيل مقولة الدّيمقراطيّة الوحيدة في الشّرق الأوسط. وبناء على ذلك، ظلّ الموقف الإسرائيليّ من الثّورات العربيّة وفيّا لأصوله وجوهر المعادلة الصّهيونيّة في إبقاء المنطقة ضعيفة ومفكّكة لإدامة السّيطرة والهيمنة. فكان موقفا معاديّا للثّورات والتّحوّل الدّيمقراطي خشية تهديد

القوى الوطنيّة العربيّة عبر الإرادة الشّعبيّة المشروع الصّهيوني، وانتقال ذلك الحراك الشعبيّ إلى الأردن والسّلطة الفلسطينيّة، وهو ما سيؤدّي إلى تداعيات خطيرة على أمنها القوميّ.

إنّ عقدة الوجود غير الشّرعي لإسرائيل في محيط عربي رافض لها ضاعف من قلقها إزاء أي تغيير في بنية الأنظمة التّسلّطية التي حرست حدودها منذ اتّفاقيّة كامب ديفيد 1978، وربّما كان لهذا القلق مبرّراته وهي تراقب الهدم البنيويّ الإقليميّ بعد انزياح حكّام ركنت إليهم طويلا، ورأت فيهم ذخرا استراتيجيّا يقيها انفتاح جبهات القتال مجدّدا. فليس من مصلحتها أن ترى المنطقة مقبلة على تحوّلات جذريّة تؤول بها إلى مجتمعات حرّة، أو تقوّض نماذجها القديمة التي روّجت لها طويلا متمثّلة في صورة العربي القاصر على الفعل الإيجابيّ. وعلى هذا الأساس تخلّت إسرائيل عن مقولاتها الأساسيّة المتمثّلة في "دمقرطة الأنظمة العربيّة" حتّى يحلّ السّلام الشّامل، وتعلّلت بكون الثّورات العربيّة ليست سوى "حركات رجعيّة إرهابيّة" أو "يساريّة متطرّفة" في مجتمعات متخلّفة ما تزال مسكونة بقيم القبيلة والصّراعات المذهبيّة والطّائفيّة. ومن ثمّة، لن تسمح الطّبيعة البنيويّة والثّقافيّة والدّينيّة لهذه المجتمعات من إنجاز مشروع حداثي يؤسّس للدّيمقراطيّة والدّولة المدنيّة.

في ظلّ هذه الازدواجيّة للخطاب الإسرائيليّ في فترتين مختلفتين، والإيهام بمخاطر الاستبداد العربي حينا والعجز عن تأسيس مجتمع ديمقراطيّ حينا آخر، تتّضح حجم المغالطات في الإدراك الصّهيوني. وليست هذه المغالطات منفصلة عن السّرديّة الصّهيونيّة المتّصلة بمقولات "أرض الميعاد" و"شعب اللّه المختار" رغبة في تأسيس إسرائيل الكبرى الممتدّة من الفرات إلى النّيل. ولكنّها في الآن نفسه لن تكون سوى أحد الأعمدة الأساسيّة للحفاظ على أمنها القوميّ ومشاريع السّلام المستقبليّة، ففي نقدها الاستبداد والأنظمة التّسلّطية ورفضها للثّورات العربيّة معا تتأكّد النّوايا الإسرائيليّة في أنّ ما من سلام في الشّرق الأوسط دون إجماع دولي على ضرورة الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيليّ وعدّها قطبا إقليميّا.

2-3 السّلام الدّيمقراطيّ: أيّة مكانة في ظلّ استدامة سلام الرّدع؟

ما من شكّ في أنّ انهيار الأنظمة العربيّة التّسلّطيّة بفعل الثّورات وامتدادها إلى مصر زعزع اليقين الإسرائيلي بتحطّم الصّورة النّمطيّة لإيقاع الاستبداد في المنطقة، وأربك الفكر الاستراتيجي في قراءته للتّحوّلات الإقليميّة. فبعض المفاهيم التّقليديّة السّائدة لا قدرة لها على تفكيك بنية الثّورات وتداعياتها، والاشتغال على مفهوم "السّلام الدّيمقراطي" حفظا لوجودها غير مفيد في إقناع الرأي العام العالمي، والمنطقة تشهد تحوّلا غير مسبوق. ولعلّ وفرة المفاهيم التي تعلّلت بها سابقا لتقويض اتّفاقيّات السّلام وشنّ الحروب الخاطفة في المنطقة بدعوى القضاء على "الإرهاب" و"الإسلام الرّاديكالي" و"انتشار

الفوضى" لم يعد لها من مشروعيّة في ظلّ التّغيير الذي تشهده المنطقة، وهو ما دفع إسرائيل إلى ترتيب أولويّاتها بناء على التّداعيات المحتملة للثّورات العربيّة على أمنها القوميّ. فهل ستتخلّى عن مفاهيم القوّة والرّدع، أم ستعزّز مكانتهما حفظا لوجودها ودعما لمشاريع سلامها المستقبليّة؟

تبدو الإجابة عن هذا الإشكال متّصلة بالرّؤية الإسرائيليّة لواقع المنطقة العربيّة قبل الثّورات وبعدها، وإذا كان منطلقها عدم إمكانيّة إحلال سلام ديمقراطيّ مع أنظمة عربيّة استبداديّة، فإنّ المجتمعات العربيّة- بعد الثّورة - لن تقدر أيضا – في نظرها- على مواكبة الدّيمقراطيّة حتّى وإن مارست شعوبها حقّ الانتخاب بكلّ حرّية. وذلك راجع في نظرها إلى أنّ النّخبة السّياسيّة المنتخبة ستكون وفيّة لمرجعيّتها الدّينيّة وعدائها لإسرائيل، وهو ما سيجعل من مقولة السّلام الدّيمقراطيّ من منظور إسرائيليّ مقولة متهاوية أساسها المغالطة لإرساء رؤيتها للسّلام القائم على الرّدع والقوّة.

وربّما كان تطلّع إسرائيل إلى نظام إقليميّ شرق أوسطيّ خاضع لهيمنتها جزء من أطروحاتها الأمنيّة، فالسّلام العادل من اللاّمفكّر فيه دعما لسياساتها التّوسّعيّة وتعزيز لقوّتها العسكريّة. ولم تكن الثّورات العربيّة، وما احتفت به من مطالبة بالحرّية والدّيمقراطيّة سوى دافع لمراجعة استراتيجيّات الهيمنة على المنطقة وإعادة التّفكير بفلسفة الأمن، ذلك أنّ الاكتفاء بالدّفاع في نظرها خطأ استراتيجيّ وجبت مراجعته على إثر الحراك الثّوري للشّعوب العربيّة. إنّنا أمام مقاربة أمنيّة إسرائيليّة جديدة أساسها الاستباق الهجومي لدرء الخطر العربي في المطالبة بسلام عادل وشامل، وهو ما ترى فيه إسرائيل تهديدا لكيانها وفقدانا لدورها الإقليميّ، فلا سلام في نظرها إن لم توسّع من مجالها الجغرافي، وتتعهّد باستقرار الأنظمة الحليفة.

وعلى هذا الأساس، كان حرص إسرائيل على تعزيز قوّة الرّدع أمرا ضروريّا لمجابهة الزلازل العربيّة، فرؤيتها للسّلام تتطلّب تحقيق الأمن أوّلا، ومراجعة تطوّراته ثانيا في قراءة المستجدّات الإقليميّة. وما خطاب نتنياهو في الكنيست بتاريخ 31- 10- 2011 في قراءته للشّرق الأوسط المتغيّر إلاّ إقرار بضرورة تعديل المنهج الإسرائيلي في التّعامل مع الأخطار المستقبليّة للثّورات العربيّة. ففيه إبانة عن استراتيجيّاته الأمنيّة باعتبارها مقدّمة للسّلام من خلال قوله: "إنّ فلسفة الأمن لا يمكن أن تعتمد على الدّفاع وحده، بل يجب أن تشمل أيضا القدرات الهجوميّة التي هي أساس الرّدع"[35]. وهكذا، فإنّ استمرار إسرائيل في خيار الرّدع، يعدّ استراتيجيّة قائمة على الملاءمة والتّطوّر، مواكبة للتّحوّلات الإقليميّة واستحداث منهج هجومي تحسّبا للمخاطر التي تهدّد وجودها. ومن هذا المنطلق، يبدو الحديث عن مقولة السّلام الدّيمقراطي الإسرائيليّ لا معنى له، لا انطلاقا من قراءتنا التّفكيكيّة له، بل من خلال ما استند إليه

نتنياهو في كتاباته قبل الثّورات العربيّة، فما هو سوى مقولة متهاوية تبريرا لتأبيد الاحتلال، وإقناع الرّأي العالمي بسياساته العدوانيّة جرّاء وحشيّة الأنظمة العربية الاستبداديّة وعدوانيّتها.

وهكذا، كان أمن إسرائيل أولويّة مطلقة، الرّدع سبيله، والقوّة العسكريّة أساسه، وما عدا ذلك فثانويّ. وليس السّلام في حلّ من ذلك، بل إنّ تحصين الأمن بالغ الأهمّية من أجل السّلام، "فكلّما كانت إسرائيل قويّة كلّما كان السّلام أقرب"[36]. إنّ المعادلة القائمة في الفكر الإستراتيجي بين القوّة والسّلام تؤسّس فعلا لسلام الرّدع والسّلام الإمبريالي، وتكشف عن عدم جديّة إسرائيل في إحلال سلام دائم وعادل في المنطقة. ولا اختلاف في ذلك بين زمني ما قبل الثّورات العربيّة وما بعدها في رؤية إسرائيل لطبيعة السّلام المنشود في المنطقة، واستدعاء مقولات تبرّر بها سياساتها العدوانيّة والتّوسّعيّة. وفي خطاب نتنياهو ما يوحي بأنّ الاعتماد على إستراتيجيّة الهيمنة عنصر حيويّ في إدارة المراحل المقبلة للسّلام، ولكنّه السّلام الذي يستوفي شرط أن تكون إسرائيل أكثر أمنا من أيّ وقت مضى، "فحتّى قبل أن يهزّ الزلزال منطقتنا كنت متمسّكا بمصالح إسرائيل الأمنيّة، واليوم أكثر من أيّ وقت مضى أؤكّد لكم أنّنا في مفاوضات السّلام سنستمرّ في الإصرار على مصالحنا الوطنيّة، وفي مقدّمتها الأمن"[37].

وبناء على ذلك، كان مؤتمر البحرين للسّلام الاقتصادي في 25- 26 يونيو 2019 استجابة لمتطلّبات الأمن الإسرائيليّ في الحفاظ على التّطبيع الاقتصادي مدخلا للثّقافي والسّياسيّ، ورصيدا استراتيجيّا للاعتراف بها فاعلا إقليميا أساسيّا. وهو في ذلك ليس إلاّ استعادة لمحاولات شمعون بيريس والمؤتمرات الاقتصاديّة الشّرق أوسطيّة في بداية التّسعينات في المغرب والدّوحة وعمّان لإحلال السّلام الاقتصادي برؤية إسرائيليّة خالصة. وأعلنت "صفقة القرن" أو خطّة السّلام، وعنوانها "السّلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشّعبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ"[38] عن ضرورة الانخراط في المشروع الإسرائيلي للسّلام، والإقرار بمبدإ الأمن الإسرائيليّ أوّلا من خلال تأبيد واقع الاحتلال وتهويد القدس. فما من مضامين لها سوى تهميش قضايا الصّراع العربيّ-الإسرائيليّ في بعدها المصيريّ، وإنكار قضيّة اللاّجئين وحقّهم في العودة تسليما بضرورة الحفاظ على إسرائيل وأمنها. ولم تخل "اتّفاقيّة إبراهام"[39] في سبتمبر 2020 من صياغة للمشهد الإقليميّ استنادا إلى مصالح إسرائيل في بعديها الثّقافي والرّوحيّ، تمهيدا لوجودها الآمن وتكريسا لاستراتيجيّة الرّدع ومشروعيّاتها في إحلال رؤيتها للسّلام الإقليميّ.

الخاتمة:

تطرّقنا إلى مفهوم السّلام الديمقراطيّ في المنظور الإسرائيليّ في فترتين مختلفتين، شهد خلالهما العرب تحوّلات غير مسبوقة، اتّسمت الأولى بالاستبداد وتطلّعت الثّانية إلى الدّيمقراطيّة رغم محاولات إجهاضها. ولمّا كان السّلام الدّيمقراطيّ نظريّة في العلاقات الدوليّة ارتأينا أن نقدّم قراءة تكشف عن

أبعاده ومآلاته، قبل دراسته في الفكر الاستراتيجيّ الإسرائيليّ، وهو الذي أدار عليه رؤيته للسّلام سواء في كتاب بنيامين نتنياهو "مكان تحت الشّمس" وخطاباته المتكرّرة أو في كتاب شمعون بيريس "الشّرق الأوسط الجديد" والمؤتمرات الاقتصاديّة الشّرق أوسطيّة. وبعد البحث في منسوب حضور هذا المفهوم وأهميّته في مشاريع السّلام في الفكر الإسرائيلي يمينا ويسارا، اتّضحت جملة من المسائل، أهمّها :

إنّ استناد حزبي العمل واللّيكود إلى اعتبار مفاده ما من سلام في المنطقة دون أن تشهد المنطقة أنظمة ديمقراطيّة، يقوم على مغالطات عديدة تجلّت معالمها باندلاع الثّورات العربيّة. فتمسّك الإدارة الإسرائيليّة بسياسة الرّدع تبريرا لسلوك دول الطّوق العدائيّ وأنظمته الاستبداديّة لم يتغيّر بعد الحراك العربي وتطلّع المنطقة إلى الانتقال الدّيمقراطيّ، فأوجدت من المبّررات ما يجعل التّفكير في الرّدع والأمن أولويّة مطلقة قبل إحلال السّلام، وأبرزها صعود التيّارات الإسلاميّة ومقاومة الفوضى الإقليميّة.

ولم تكن الغاية من أسئلة السّلام؛ السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيليّ بحثا في الحلول العادلة لمسألة الصّراع، بل كانت برمّتها تفكيرا في مقوّمات الأمن ومتطلّبات الوجود. وليس في استدعاء مفهوم "السّلام الدّيمقراطي" سوى تعزيز لمقولة الأمن أوّلا والسّلام ثانيا، فما من اختلاف في التّصوّر الإسرائيلي لأزمة السّلام وأزمنته قبل الثورات وبعدها، وهو ما يعكس حجم المغالطات الكبرى، فكان خطابا مضلّلا مخادعا، تتمّة لسرديّاتها القديمة ومشروعها الاستعماريّ.

وأمّا ما اتّضحت معالمه من إصرار إسرائيلي على تدعيم سياسة الرّدع وتفعيل استراتيجيّة الاستباق والهجوم على ما كان عليه سابقا للحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنيّة بدعوى تحوّل الجغرافيا السياسيّة للمنطقة وضرورة "دمقرطتها" وفق تصوّرها المخصوص، فلم يكن سوى تطلّع إلى إقامة "دولة إسرائيليّة" قويّة وآمنة. وقد بدت ملامح ذلك واضحة للعيان من خلال مؤتمر البحرين للسّلام الاقتصادي وصفقة القرن واتّفاق إبراهام، فكلّها مبادرات عزّز ت الأمن الإسرائيلي وسعت إلى الحفاظ عليه، دون الاهتمام بالقضايا الرّئيسيّة للصّراع العربي- الإسرائيليّ. وليس من شكّ في أنّ انقسام الموقف العربي بين مؤيّد ورافض لمشاريع السّلام والتّطبيع، ضاعف من سياستها التّوسّعية العدوانيّة في الأراضي المحتلّة وخارجها، فكان من تبعاته أن ظلّت وفيّة لمبادئها؛ الأمن الإسرائيليّ أولويّة مطلقة، والسّلام مؤجّل إلى حين إعلان العرب والفلسطينيّين مبادرة الاستسلام.

الإحالات والهوامش:

[1] Stephen Walt, « International Relations: One world, many theories »,foreign policy, no 110, (Spring 1998), p: 30.

[2] Peter Sutch, Juanita Elias, International Relations, the basics, First Publisher, Routledge, 2007, p : 71.

[3] إيمانويل كانط، مشروع للسلام، ترجمة عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط1، 1952.

[4] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993.

[5] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسيّة في العلاقات الدوليّة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربيّة المتّحدة، ط1، 2008، ص: 252.

[6] Jack Snyder, Edward Mansfield, « Democratic Transitions, Institutional Strength, and war, International Organisation, vol 56, n 2, spring 2002, p: 330.

[7] Kenneth Waltz, « Structural Realism after the Gold war » International security, International security, vol 25, n 1, (Summer 2000), p:10.

[8] بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشّمس، محمّد عودة الدويري، دار الجليل للنّشر والدراسات والأبحاث الفلسطينيّة، عمان، ط2، 1996، ص: 297.

[9] شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد.، ترجمة محمّد حلمي عبد الحافظ، الأهليّة للنّشر والتوزيع، عمان، ط1، 1994، ص: 65.

[10] المصدر نفسه.

[11] بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، مصدر سابق، ص: 297.

[12] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[13] Voir, Natan Sharansky, Ron Dermer, The Case for Democracy : The Power of Freedom To Overcome Tyranny and Terror, New York, Public Affairs, 2004.

[14] Barry Buzan, « New Patterns of global Security in the Twenty-first Century », International Affairs, no 3, 1991, pp : 432- 433.

[15] بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، مصدر سابق، ص: 313.

[16] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[17] بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، مصدر سابق، ص: 314.

[18] The Camp David Agreements For Middle East Peace, Journal of Palestine Studies, Vol 8, N2 (Winter 1979), pp. 205- 214.

[19] The Egyptian- Israeli Peace Treaty, March 26, 1979, Journal of Palestine Studies, Vol 8, N4, (Summer 1979), pp. 189- 213.

[20] The Camp David Agreements For Middle East Peace, Journal of Palestine Studies, op, cit, p. 206.

[21] Ibidem.

[22] Ibid, p. 207.

[23] يشكّل إقامة بيئة إقليميّة آمنة جوهر نظريّة الأمن الإسرائيلي لحزب العمل في التّسعينات بالاستناد إلى إقامة شرق أوسط جديد على حدّ تعبير شمعون بيريس، وهو ما تجلّى في دعوة إسحاق شامير إلى إنشاء أسرة إقليميّة موحّدة.

- Head of The Israeli Delegation, Prime Minister Yitzhak Shamir, (31 October 1991), (Excerpts), The Madrid Peace Conference, op, cit, p.129.

[24] Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements, 11 October 1993, A/48/486, S/26560, General Assembly, Security Council, United Nations.

[25] Ibid, p. 18.

[26] Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area, Cairo, 4 May 1994, A/49/180, S/194/727, General Assembly, Security Council, United Nations.

[27] Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area, Article 8 : Arrangements for Security and Public order, op, cit, p.14.

[28] Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area, Article 12 : Relation between Israel and the Palestinian Authority, op, cit, p. 16.

[29] Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area, Article 18 : Prevention of Hostile Acts, op, cit, p.19.

[30] The Raod Map, 30 April 2003, Journal of Palestine Studies, Vol 32, N 4, (Summer 2003), pp. 83-99.

[31] يمكن العودة إلى: مذكّرات روبرت غايتس، الواجب، شركة المطبوعات للنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2017.

[32] Efraim Inbar, Israel's National Security Amidst Unrest in The Arab World, The Washington Quarterly, Summer 2012, p: 70.

[33] Efraim Inbar, "The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Mideast Security and Policy Studies, No 95, February 2012.

[34] Netanyahu adresses opening of Knesset, 31 october, 2011, www. gov. Il, accessed on : November 2021.

[35] Netanyahu adresses opening of Knesset, 31 october, 2011, www. gov. Il, accessed on : November 2021.

[36] Ibid.

[37] Netanyahu adresses opening of Knesset, 31 october, 2011, op, cit.

[38] Peace to Prosperity : A vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, January 2020, www.whitehouse.gov. Accessed on : October, 2021.

[39] The Abraham Accords Declaration, www. state. gov, Accessed on : october 2021.

القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (2019-2021)

Soft Power in China's Foreign Policy (2021-2019)

د. سعود محمد الشاوش[1، *]

1 أستاذ العلوم السياسية المساعد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جامعة صنعاء

* عنوان المراسلة: seensheen777@gmail.com

الملخص:

اشتهرت السياسة الخارجية للصين بالحذر والرصانة وعدم التدخل في شؤون غيرها من الدول،وتهدف من خلال تلك السياسة تحقيق المصالح الاقتصادية للصين بدرجة أساسية،والمحافظة على علاقات غير تصادمية مع غيرها من الدول وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن اجل تحقيق تلك المصالح بدأت الصين تنتهج سياسة أكثر انفتاحا على العالم، مستخدمة في ذلك ما يعرف بالقوة الناعمة،وكانت الفترة 2019-2021 بمثابة اختبار حقيقي للقوة الناعمة الصينية،ففي هذه الفترة ظهرت جائحة(كوفيد-19) وكان الظهور الأول لها في الصين، وكان لذلك الظهور الكثير من التداعيات الكبيرة ليس على الصين فحسب بل على جميع دول العالم، وان كانت الصين قد كان لها تداعيات خاصة بها كون الجائحة قد ظهرت فيها ،وفي هذه الدراسة نلقي الضوء على مقومات القوة الناعمة للصين، وهل استطاعت الصين توظيف نلك المقومات في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما أن الدراسة قد ألقت الضوء على المعوقات التي تحول دون تطبيق القوة الناعمة الصينية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الصين قد نجحت في استخدام قوتها الناعمة في سياستها الخارجية، وذلك خلال فترة الدراسة ،وأوصت الدراسة بمزيد من الدراسات حول القوة الناعمة وكيفية تحقيقها والحد من معوقاتها لتكون بمثابة أداة جديدة من أدوات السياسة الخارجية للدول.

Abstract:

China's foreign policy has been cautious, driving and non-interference in other countries, and through that policy aim to achieve China's economic interests, and maintain non-political relations with other countries, especially with the United States, and for achieving those interests China has begun to pursue a policy More open to the world, using the soft force, 2019-2021 was a real test of the Chinese soft force, in this period a pandemic (Kovid -19) has emerged her first in China, and there was so much of the big repercussions On China, but on all countries of the world. Has highlighted the obstacles to the implementation of the Chinese Soft Force, and the study concluded that China has succeeded in using its soft strength in its foreign policy, during the study period, the study recommended more Of the study on soft power and how they are accounted for and reducing.

Keywords: soft power, hard power, China's foreign policy

المقدمة:

«السياسة الخارجية للدولة هي مجموعة الأهداف والقيم والوسائل التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى منفردة أو مجتمعة أو مع أي كيان آخر في سبيل تحقيق أهداف الدولة العليا ومصالحها الوطنية» (الجميلي، 2013، صفحة 11) و"تعد السياسية الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول" (الكفارنة، 2009، صفحة 16)وبالإمكان تعريفها بأنها"مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشاكل البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان" (الدبار، 2019، صفحة 5). وهناك تعريف إجرائي لها بأنها "مجمل القرارات والإجراءات والتدابير التي تتبناها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى،والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها وغاياتها وحماية أمنها الوطني ومصالحها الإستراتيجية. (العجمي، 2011، صفحة 4).

أما عن السياسة الخارجية للصين فلسنوات ليست بالقليلة انتهجت الصين سياسة خارجية هادئة ومتوازنة تعتمد على المبادئ الخمسة التي صاغها القادة الصينيون (الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي- وعدم الاعتداء- وعدم التدخل في الشؤون الداخلية - والمساواة والمنفعة المتبادلة- والتعايش السلمي) (وزارة الخارجية الصينية، 2021) وتقوم السياسة الخارجية للصين على أساس تحقيق مصالحها القومية،وعدم السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية،وظلت الصين بعيدة عن التأثير المباشر للقضايا الدولية، ولم تدخل في صدامات مباشرة مع الدول الكبرى بشأن الملفات السياسية المهمة، بل يمكن القول أنها قد سارت في فلك الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من قضايا السياسة الدولية، وحاولت جاهدة الابتعاد عن أية مواجهات بينها وبين تلك الدول. وكما هو معلوم فان اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية لآية دولة ليس بالأمر السهل؛فالدول عند اتخاذها لتلك القرارات تضع في حسبانها الكثير من الاعتبارات الأمنية والسياسة والاقتصادية (منتس و روبن الأبن، 2016) وهناك ما يسمى بالقيم التي يجب إتباعها في السياسة الخارجية للدول وهي "مجمل السياسات العامة والخطوط العريضة التي يتوجب على صانعي القرار والجهاز التنفيذي في الدولة الالتزام بها في سعيهم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية" (الجميلي، 2013، صفحة 27).

وبالرغم من اشتهار السياسة الخارجية الصينية بالحذر فقد قامت الصين بالتخلي –تدريجيا-عن ذلك النهج، مستخدمة ما يعرف "بالقوة الناعمة" فعمدت إلى تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحا وتحررا عما كانت عليه،مستغلة إمكاناتها الاقتصادية الضخمة في رسم علاقات سياسية مع كثير من دول العالم قائمة على تحقيق المنافع المتبادلة وجذب الاستثمارات الصينية للكثير من تلك الدول دون وضع شروط و املاءات سياسية عليها.

1-الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على نوعين من الدراسات السابقة: الأولى تتعلق بالقوة الناعمة، والثانية تتعلق بسياسة الصين الخارجية، وذلك على النحو الآتي:

أولا:الدراسات المتعلقة بالقوة الناعمة

1- دراسة (الكعود، 2016) إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، وكانت الدراسة قد سعت إلى بيان كيف مكنت أدوات القوة الناعمة الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق إستراتيجيتها لإحداث تغيرات بنيوية في بعض مفاصل النظام العربي، وتحليل وتقييم الآثار المترتبة للقوة الناعمة في إطار العمل الاستراتيجي المنظم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة عن تساؤلاتها التالية:

كيف وظفت الولايات المتحدة الأمريكية عناصر قوتها الناعمة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية في المنطقة العربية؟ وما الآثار المترتبة على توظيف الولايات المتحدة لقوتها الناعمة؟ وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن القوة الناعمة، رغم مغريات شعارتها وجاذبية أداتها، فإن نتائجها لا تقل خطورة عن النتائج المترتبة على استخدام القوة العسكرية وأدوات الضغط الاقتصادية.

2-دراسة: (هلال، 2021) السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها، وتناول الباحث في دراسته مكانة وآليات وأدوات القوة الناعمة في السياسة الروسية الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص؛ واضعا لدراسته فرضية رئيسية لها وهي: غلبة التركيز على إبعاد القوة الصلبة العسكرية تحديدا في تدخلات روسيا وأدوارها في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية؛ وتوظيف السياسة الروسية بالتوازي لأدوات القوة الناعمة في سعيها لتحقيق أهدافها.وعرضت الدراسة ملامح تغيير السياسة الروسية تجاه قضايا ومشكلات المنطقة العربية وذلك من خلال تحليل أهداف السياسة الروسية الجديدة في المنطقة، وأدوات القوة الناعمة التي اعتمدتها روسيا للوصول إلى أهدافها، وكذلك تقييم فاعلية كل أداة من هذه الأدوات وبيان أوجه القصور والخلل فيها .

وكشفت الخاتمة عن وجود عدة معوقات وقيود على فعالية أدوات القوة الناعمة للسياسة الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط عموما ومع الدول العربية على وجه الخصوص، غير أن السياسة الروسية الجديدة استطاعت تحقيق بعض المنجزات كجذب الاستثمارات المشتركة في قطاعي الطاقة وصناعة الأسلحة؛ واستعادة الصورة الإيجابية لروسيا لدى الشباب العربي.

3- دراسة: (عبدالحي، 2014) القوة الذكية في السياسة الخارجية:دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، وقد سعت الدراسة إلى دراسة القوة الذكية كمفهوم برز في العلاقات الدولية،واتخذت من إيران تطبيقا لذلك، واستعرضت الدراسة كيفية استخدام

إيران لأدواتها الناعمة في سياستها الخارجية مع لبنان وكيف وظفت تلك الأدوات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- أن مفهوم القوة الذكية جاء نتيجة لواقع العلاقات الدولية المعقد والمتشابك.
- استخدمت إيران القوة الذكية في سياستها الخارجية استجابة للتحديات التي تواجهها.
- القوة الذكية الإيرانية لم تقتصر على استخدامها مع لبنان فقط بل امتدت إلى دول أخرى لا ترتبط معها عقائديا كدول أمريكا اللاتينية.

4- دراسة (وديع و جمال، 2021)الدول الصاعدة: توظيف القوة الناعمة في التظاهرات الرياضية دراسة حالة العاب الكومنولث في الهند 2010، و في هذه الدراسة ركز الباحثان على أهمية استخدام القوة الناعمة للدول الصاعدة كأداة من أدوات السياسة الخارجية وقاما باستخدام الهند كدراسة حالة لذلك،حيث وظفت الهند قوتها الناعمة أثناء العاب الكومنولث في العام 2010 وكانت مشكلة الدراسة تتمثل في:إلى أي مدى ساهمت استضافة ألعاب الكومنولث لسنة 2010 في تفعيل القوة الناعمة الهندية كدولة صاعدة في العالم ؟وللإجابة على الإشكالية طرح الباحثان الفرضيات التالية:

- يشكل البعد الثقافي أهم مصدر لتوظيف القوة الناعمة الهندية في استضافة ألعاب الكومنولث لسنة 2010.
- تعتبر السياحة أهم مجال جمال جذب يبرز مدى نجاعة توظيف القوة الناعمة الهندية في استضافة ألعاب الكومنولث لسنة 2010.

واستخدم الباحثان المؤشرات التي يتم من خلالها قياس القوة الناعمة للدول من نموذج التصنيف السنوي للثلاثين دولة الأكثر تأثيرا في العالم من Soft Power 30 A Global Ranking of Soft Power والذي يصدر عن مجلة "فوربس الأمريكية" عن مركز الدبلوماسية العمومية Public on Centre USC، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أن استخدام القوة الهندية الناعمة قد أفاد الهند من خلال زيادة أعداد السائحين إليها وزيادة نسبة إنفاق السائحين فيها مما شكل مصدرا للدخل القومي،كما وفرت الألعاب فرصة لتسويق ونشر الثقافة الهندية في العالم.

ثانيا:الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية

1- دراسة (غنيم، 2020): إستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على ملامح ومؤشرات إستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية وصولا إلى محاولة وضع مجاور ارتكاز لفهم وتحليل السياسة الخارجية الصينية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى أداة المقابلة حيث قام بإجراء مقابلة مع احد المسؤولين الصينيين المعنيين بقضايا الأمن القومي،وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- أن الصين تسعى دائما لتوضيح فكرة أنها تشارك في مكافحة الإرهاب العالمي.
- أن هدفها هو حماية المصالح المشتركة.
- أنها لا تحمل عداء للإسلام والمسلمين.
- أن هدف مبادرة الحزام والطريق العالمية هو تحقيق الأهداف التنموية المشتركة بين الصين وغيرها من الدول.

2-دراسة (باكير، 2016)مستقبل الصين في النظام العالمي(دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة) ، وتمحورت الإشكالية الرئيسية للدراسة حول شكل ومستقبل الصعود الصيني على المستوى العالمي،وعما إذا كان الصعود السلمي للصين سيبقى سلميا في المستقبل أم لا،وقد استخدم الباحث ما اسماه المنهج المتكامل في البحث العلمي فاستعان بأدوات المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي والتحليلي،واستعان كذلك بأسلوب المقارنات،وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1-استطاعت الصين أن تتفادى الوقوع في التصنيف المبكر لها بأنها خطر صاعد وان تحيد بالفعل نظرية الخطر الصيني.

2-أصبحت الصين دولة أكثر قوة ومناعة عما كانت عليه في السابق.

3-ليس واضحا بعد ما إذا كانت الصين ستتخلى عن نهجها السلمي في سياستها الخارجية في المستقبل.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء الإطار العام للدراسة،وفي تحديد المشكلة البحثية للدراسة،وسيركز في دراسته هذه على دور القوة الناعمة الصينية وكيف سخرتها الصين لتكون أداة مهمة من أدوات سياستها الخارجية، ،مستعرضا فيها أسباب ومقومات النجاح، ومحللا لأسباب الضعف والإخفاق الذي قد يحدث.

2-مشكلة الدراسة:

تواجه الكثير من الدول تحديات مختلفة في انتهاج سياسات خارجية تقليدية قد لا تتمكن من خلالها تحقيق أهداف تلك السياسات لذا تلجأ بعض الدول إلى انتهاج إستراتيجية القوة الناعمة بغرض تحقيق أهدافها وتجنب الصدامات العسكرية مع القوى الدولية الأخرى، وقد انتهجت الصين هذه السياسة وبالتحديد خلال الفترة 2019-2021، ومن ثم فان المشكلة البحثية تتمثل في الإجابة على السؤالين الآتيين :

- ما هي المقومات التي اعتمدت عليها الصين في تنفيذ تلك السياسة؟ و ما هي المعوقات التي تحول دون قيامها بتحقيق تلك الأهداف؟
- ما هي ابرز صور استخدام الصين لقوتها الناعمة وهل استطاعت الصين تنفيذ سياستها الناعمة خلال فترة الدراسة؟

3-هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

- إلى أي مدى استطاعت الصين استخدام إستراتيجية القوة الناعمة في سياستها الخارجية لمواجهة التحديات الدولية؟
- ما المقومات التي اعتمدت عليها الصين في استخدام إستراتيجية القوة الناعمة في سياستها الخارجية وما المعوقات التي واجهتها في استخدام تلك الإستراتيجية لمواجهة التحديات الدولية؟

4-أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت مفهوم القوة الناعمة كأحد أدوات السياسة الخارجية للصين،وهي دراسة حديثة لأنها تتناول فترة زمنية معاصرة 2019-2021 كانت مليئة بالأحداث والتفاعلات ما بين الصين ودول العالم المختلفة، وشكلت تلك الفترة تحديا مهما للسياسة الخارجية للصين بشكل عام ولسياستها الناعمة بشكل أكثر خصوصية.

الأهمية العملية

تعد هذه الدراسة بمثابة موجهات لكل من يهتم بدراسة أدوات السياسة الخارجية سواء أكانوا من صناع القرار السياسي الخارجي ، أو المهتمين بدراستها من المؤسسات الغير رسمية .

5-حدود الدراسة:

أ-الحدود الموضوعية

اقتصرت الدراسة على موضوع القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين.

ب-الحدود الزمنية:

تحدد الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة 2019 -2021 كون هذه الفترة قد شهدت نشاطا كبيرا للسياسة الخارجية الصينية بسبب ظهور فيروس (كوفيد-19) فيها، وما ترتب على ذلك من تفاعلات كبيرة للسياسة الخارجية الصينية.

6-منهجية الدراسة:

"تتميز العلاقات الدولية في الوقت الحاضر بالتعقيد والترابط الشديدين، وهذا ناتج عن التطورات الكبيرة و المتسارعة التي يشهدها النظام السياسي الدولي" (الكفارنة، 2009، صفحة 13) ويعد مفهوم القوة مفهوما محوريا في العلاقات الدولية، وقد طرأت على هذا المفهوم العديد من التحولات التي عكست تطور واقع العلاقات الدولية (عبدالحي، 2014)ومثلت القوة العسكرية الخيار المتقدم على بقية الخيارات الأخرى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، وقد تماهى هذا الخيار، على الدوام، مع النتائج المأساوية بل الكارثية الناجمة عن استخدامه (الكعود، 2016)

ومن ثم أصبح من الضرورة بمكان وجود قوة أو قوات أخرى لا لتحل محل القوة العسكرية ولكن لكي تكون رديفا لها. وظهرت هذه القوة الجديدة باسم"القوة الناعمة"، والتي تعتمد على وسائل غير عسكرية، وبالرغم من امتلاك الدول العظمى "لقوى صلبة" هائلة، فإنه لابد لها من استخدام القوى الناعمة بجانبها. وأصبحت الحرب الناعمة هي الشكل الجديد من الحروب، الأكثر فعالية، والأقل تكلفة، فأصبحت الفضائيات تعادل الطائرات، ومواقع الانترنت تعادل المدرعات والدبابات (مركز الحرب الناعمة للدارسات، 2017).وظهرت جمهورية الصين الشعبية كواحدة من القوى الدولية الكبرى التي تنتهج القوة الناعمة في سياستها الخارجية، وفي هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الواقعي(القوة والمصلحة) وهذا المنهج يعد بمثابة تعبير عن الواقع الدولي والذي يقوم على تحليل الأحداث بالارتكاز على فكرتي المصلحة والقوة، ولا يمكن تحقيق المصالح دون امتلاك القوة (العنبكي و العقابي، 2015)وقد توصلت "مؤسسة راند RAND" البحثية إلى منهج بحثي يركز على دراسة قوة الدولة من خلال ثلاث مراحل هي (عبدالحي، 2014):

المرحلة الأولى: الموارد والإمكانات المتاحة للدولة(الموارد التكنولوجية، والموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد الطبيعية.

- المرحلة الثانية: كيف استطاعت الدولة تحويل تلك الموارد إلى عناصر ملموسة للقوة(قوة الدولة العسكرية والاقتصادية، ومؤسسات الدولة، والقيم الثقافية، والقيود الخارجية.
- المرحلة الثالثة: كيف استطاعت الدولة أنتحقق أهداف سياستها الخارجية نتيجة استخدام نواتج عناصر القوة التي تمتلكها.

واعتمدت هذه الدراسة في قياس مؤشرات القوة الناعمة على التقرير الذي تقوم بإصداره مؤسسة"Brand Finance" وهو تقرير يتتبع ترتيب 30 دولة الأكثر تقدما في مؤشرات القوة الناعمة على مستوى العالم.

وتنقسم مؤشرات القوة الناعمة إلى مجموعتين مختلفتين: المجموعة الأولى، عبارة عن مقومات موضوعية يبلغ وزنها النسبي70% على المؤشر العام للقوة الناعمة،وتشمل:الحكومة،المنتجات وسلع التكنولوجيا الرقمية،الثقافة،المبادرة في المشروعات،والانتفاع والإشتباك، والتعليم. أما المجموعة الثانية فهي عبارة عن مقومات ذات طابع معنوي يتم تقديرها بناء على استطلاع آراء خبراء في كل مجال منها، ويبلغ وزنها النسبي على المؤشر العام للقوة الناعمة 30% وتشمل: مقومات معنوية مبنية على آراء واستطلاعات (وزنها النسبي30%) وتشمل: المطبخ والمأكولات الشعبية أو الوطنية؛ والمنتجات التكنولوجية ذات المنشأ الوطني والثقافة ووفرة السلع ومنتجات الرفاهية والسياسة الخارجية ومقومات الحياة أو فيما يطلق عليه القابلية للمعيشة (هلال، 2021، صفحة 170).

1/ القوة الناعمة: المفهوم والمؤشرات

للقوة الناعمة الكثير من التعريفات، شانها في ذلك شان الكثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية،وسنكتفي ببعض التعريفات لها، كما أن للقوة الناعمة عدة مؤشرات بالإمكان من خلالها تحديد ملامحها، وسنتناول كل ذلك من خلال النقاط الآتية:

تعريف القوة الناعمة ومؤشراتها وأدواتها

أولاً: التعريف

"القوة الناعمة تعتمد على إحراز النفوذ بواسطة الإقناع والترغيب وتوفير مقومات التقدم والرقي وتقديم النموذج الجذاب الذي يغري الآخرين بالحذو حذوه وتقليده" (هلال، 2021، صفحة 170) ويعرفها منظر القوة الناعمة،الأمريكي" جوزيف ناي" بأنها: القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال (ناي، 2007) أما موارد القوة الناعمة لبلد ما فهي ثلاث موارد (ناي، 2007):

1-ثقافته(في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين).

2-قيمه السياسية(عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج).

3-سياسته الخارجية(عندما يراها الآخرون أنها مشروعة).

ثانيا: مؤشرات القوة الناعمة

هناك عدد من العناصر غير الملموسة في مؤشرات القوة الناعمة هي (عبدالحي، 2014):

5- الثقافة: وتقاس بها قدرة الدولة على دعم ثقافتها من الآخرين(التبادل الطلابي، الإعلام الخارجي للدولة، لغة الدولة وانتشارها في الخارج).

2- الدبلوماسية: وتقاس عبر قدرة الدولة الدبلوماسية، وعدد بعثاتها في الخارج، وعدد اللغات التي يتحدث بها قادة الدولة والدبلوماسية الشعبية.

3-التعليم: ويقاس عبر عدد المراكز البحثية، والجامعات والمدارس، وجودة التعليم، وعدد الطلاب الأجانب المتواجدين في الدولة.

4-الحكومة: وتقاس عبر درجة الثقة بالحكومة وشعبيتها، والحكم الرشيد في الدولة، والحريات المتاحة ومدى رضاء المواطنين عن أحوالهم.

5-الاقتصاد والعمل: ويقاس عبر الاستثمارات الأجنبية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية، ومستويات الشفافية والفساد.

وفي تقرير مؤشرات القوة الناعمة للعام 2021 تم توضيح المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في ترتيب مؤشرات القوة الناعمة وهي)(brand finance, 2021):

5- الإدارة والأعمال ويندرج تحته:

الاقتصاد –الأعمال-العلامات التجارية-تحصيل الضرائب-التجارة-الاستثمار-البنية الأساسية-النمو في المستقبل.

2- الحكم :

قواعد القانون-حقوق الإنسان- معدل الجريمة-الأمان- الدستور-النخبة السياسية.

3-العلاقات الدولية:

العلاقات الدبلوماسية-العلاقات الدولية-المنظمات الدولية-النزاع-المساعدات الدولية-المناخ.

4-الثقافة والحضارة

السياحة-الرياضة-الغذاء-الفنون الجميلة-المؤلفات-الموسيقى-الأفلام-الألعاب-الموضه.

5-الإعلام والتواصل

التقليديين-الإعلام-وسائل التواصل الاجتماعي-التسويق.

6-التعليم والعلم

التعليم العالي-العلوم-التقنيات.

7-الناس والقيم

القيم-الشخصية –الثقة.

وقد جاءت ألمانيا في المرتبة الأولى عالميا في مؤشر القوة الناعمة للعام 2021 تبعتها اليابان، ثم المملكة المتحدة في المركز الثالث وكندا في المركز الرابع، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت هي الدولة الأسرع هبوطًا في الترتيب، حيث تراجعت من المركز الأول إلى المركز السادس، أما الصين فقد جاءت في المرتبة الثامنة نازلة ثلاث مراتب عن العام الماضي حيث كانت في المرتبة الخامسة)(brand finance, 2021).

ثالثاً: أدوات القوة الناعمة:

بالرغم من أن الحروب ليست الوسيلة المثلى لحل النزاعات الدولية إلا أن واقع الحال يقول بغير ذلك، فخارطة الحروب العسكرية لا تزال ممتدة في كثير من أرجاء العالم.ومن المسلم به، وليس جديدا، أن تقوم الدول بممارسة التأثير والنفوذ بمختلف أشكاله على غيرها من الدول والشعوب، فهذا ديدن الدول منذ فجر التاريخ ونشوء الدول، سواء بواسطة السفارات والقنصليات أو عبر الوسائل الدبلوماسية والثقافية والإعلامية المختلفة (الحرب الناعمة الاسس النظرية والممارسات العملية، 2017) وقد استخدمت القوة العسكرية في كثير من الأحيان في ذلك التأثير والنفوذ، وعلى سبيل المثال دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في عشرات الحروب منذ الحرب الهندية في العام 1817 مرورا بالحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى حربها على تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) في العام 2014 (Congressional Research Service, 2020)، ولم تنته بعد الحروب والتدخلات

الأمريكية في العالم حتى يومنا هذا(2022/2/2) وهناك عدة أسباب مهمة لانحسار الحروب الصلبة لتحل محلها الحروب الناعمة، منها

1 –عامل الديموغرافيا (الحرب الناعمة الاسس النظرية والممارسات العملية، 2017) :

أدى التزايد السكاني إلى تضخم حجم وانتشار سكان المدن، الأمر الذي أدى إلى وضع عائق ضخم أمام أتباع النظرية العسكرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على مبدأ السيطرة الخاطفة على الأرض واحتلال المواقع العسكرية .

2- التطور التكنولوجي:

تغيرت مصادر القوة فأصبحت العلوم والتكنولوجيا قوة هائلة ومصادر مهمة لقوة الدولة (عبدالحي، 2014).

3- فشل خيار الحسم العسكري:

كانت الحروب العسكرية تقوم على الضربات الجوية والتوغل البري واحتلال المواقع العسكرية، ولكن ذلك ثبت فشله (الفشل في فيتنام وأفغانستان والعراق) (الحرب الناعمة الاسس النظرية والممارسات العملية، 2017).

4-التكلفة المادية والمالية والبشرية:

تتطلب الحروب الصلبة تكلفة مالية كبيرة جدا، ومعدات عسكرية متنوعة، وتكلفتها البشرية وخيمة، وهذا ما أثبتته نتائج الحروب الصلبة في العديد من أماكن العالم.

5- تغير الفواعل في السياسة العالمية(المنظمات الغير حكومية، والشركات متعددة الجنسيات (عبدالحي، 2014) .

2/ مقومات القوة الناعمة للصين

تمتلك الصين العديد من المقومات الطبيعية كالمساحة الشاسعة والموقع الاستراتيجي إلى جانب التضاريس المتنوعة الغنية بالبحار والجزر والأنهار، إضافة إلى مناخ اجتماعي مرن وطموح، وسكان تعودوا على إعطاء الأولوية للمجتمع على حساب الفرد، والانضباط في العمل والالتزام باحترام القوانين والمؤسسات (الربيعي، 2018) وللقوة الناعمة الصينية عدد من المقومات المهمة منها:

أولاً: المقومات السياسية:

1- الحزب الشيوعي الصيني

احتفل الصينيون في الأول من يوليو 2021 بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني والذي يعده الصينيون أساس قيام الدولة الصينية الجديدة وأساس الاستقرار والتقدم الذي تعيشه الصين (الصين اليوم) وقد أصدرت دائرة الدعاية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في السادس عشر من أغسطس 2021، وثيقةً بعنوان "الحزب الشيوعي الصيني: مهمته ومساهماته"، تشتمل الوثيقة على مقدمة وخمسة فصول، الأول بعنوان "خدمة الشعب بكل

إخلاص"، ويشتمل على أربعة أقسام هي: وضع الشعب أولا، من نصر إلى نصر مع الشعب، الشعب سادة البلاد، حياة طيبة للشعب؛ الثاني بعنوان "تحقيق المثل العليا للحزب"، ويشتمل على أربعة أقسام هي: التمسك بالماركسية، المُثل والقناعات الراسخة، شق أرض جديدة، نزع فتيل المخاطر والتغلب على التحديات؛ الثالث بعنوان "قيادة قوية وحوكمة قوية"، ويشتمل على خمسة أقسام هي: لجنة مركزية قوية، المبادئ التوجيهية والإستراتيجيات السليمة، التنفيذ الفعال للقرارات والخطط، تضافر جهود كافة القطاعات، تنشئة مسؤولي الحزب من الطراز الرفيع؛ الرابع بعنوان "المحافظة على النشاط والحيوية"، ويشتمل على أربعة أقسام هي: التمسك بالديمقراطية داخل الحزب، تصويب الأخطاء، حماية صلابة الحزب، تعزيز الدراسة والمراجعة، والفصل الأخير بعنوان "المساهمة في السلام العالمي والتنمية"، ويشتمل على أربعة أقسام هي: حماية السلام العالمي، السعي لتحقيق التنمية المشتركة، انتهاج طريق التنمية السلمية، بناء مجتمع مصير مشترك للعالم، إضافة إلى الخاتمة (الحزب الشيوعي الصيني مهمته ومساهماته...الحزب والدولة والشعب)و"كل صيني بلغ الثامنة عشرة من العمر، من العمال والفلاحين وأفراد الجيش والمثقفين والعناصر المتقدمة من سائر الفئات الاجتماعية، له الحق في أن يتقدم بطلب الانضمام إلى الحزب الشيوعي الصيني، على أن يعترف بمنهاج الحزب ودستوره، وأن يرغب في الانتماء إلى إحدى منظمات الحزب ويعمل فيها بنشاط، وينفذ قرارات الحزب ويدفع اشتراكه الحزبي بانتظام" (الحزب الشيوعي الصيني مهمته ومساهماته...الحزب والدولة والشعب) ."والحزب الشيوعي الصيني هو صانع القرارات الوحيد في الصين والمكتب السياسي المكون من 17 عضو و6 أعضاء مناوبين هو الذي يصنع القرارات داخل الحزب والحزب يراقب الدولة عن طريق تولي كبار أعضائه لأعلى مناصبها" (الحيصه، 2009، صفحة 40)

2-المجلس الوطني لنواب الشعب:

"المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني مؤسسة بالغة الأهمية، فهو الهيئة التشريعية العليا في الصين، وتشمل وظائفه الرئيسية تعديل الدستور ومراقبة تطبيقه؛ وتطوير وتعديل القانون الجنائي والقانون المدني وقانون الهيئات الوطنية والقوانين الأساسية الأخرى؛ وانتخاب أعضاء الهيئات الوطنية واتخاذ القرارات بشأنهم وإقالتهم، ومراقبة عمل الهيئات الوطنية العليا الأخرى" (غهوي) وتنبثق أجهزة الحكومة والنيابة للدولة من مجلس نواب الشعب وتكون مسؤولة أمامه وتحت مراقبته (الحيصه، 2009، صفحة 46).

ثانياً: المقومات الاقتصادية

تشهد الصين منذ أكثر من أربعة عقود تجربة تنموية رائدة، من اقتصاد يقوم في الأساس على الزراعة إلى دولة صناعية عالمية، لتنتشل بذلك نحو 700مليون شخص من الفقر (عباس، 2019). وكانت الصين حتى نهاية فترة الستينيات من الدول الضعيفة اقتصادياً، ومنذ العام 1978تبنت ما عرف ببرنامج التحديثات الأربعة، والذي جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع

المتغيرات الهيكلية وإعادة النظر في أولويات التنمية ومنح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن سيطرة الحزب الشيوعي، وتسهيل قنوات التجارة الخارجية (الحيصه، 2009)وتتصدر الصين دول العالم من حيث النمو الاقتصادي العالمي منذ العام 2006 وحتى العام 2021 وتتجاوز نسبة مساهمتها في الاقتصاد العالمي 30% (الحزب الشيوعي الصيني مهمته ومساهماته...الحزب والدولة والشعب)أما في العام2021 فمن المتوقع أن تصل قيمة إجمالي واردات وصادرات الصين من السلع إلى 6 تريليون دولار أمريكي (وزارة التجارة قيمة تجارة السلع الصينية تصل الى 6تريليونات دولار)وبالرغم من تسبب جائحة كورونا(كوفيد-19)في صدمة اقتصادية عالمية وخسائر مالية ضخمة في كافة القطاعات الاقتصادية كالتراجع الكبير في الصادرات، خاصة المواد الخام، وانخفاض في أسعار السلع الأساسية إلى مستويات تاريخية متدنية؛ وتراجع حاد في الخدمات مثل السياحة؛ وانخفاض حاد في التحويلات المالية (البنك الدولي، 2020)إلا إن الصين تمثل الاقتصاد الكبير الوحيد الذي شهد نموا في عام2020 (bbc news، 2021) .

ثالثا: المقومات البشرية:

بلغ عدد سكان الصين في العام 2021(1,444,216,102)الهرم السكاني للعالم في الفترة من 1950إلى 2100،الصين (2021)، والصين بلد متعدد القوميات، فيها 56 قومية، ويحتل عدد سكان قومية "هان" حوالي 92% من إجمالي سكان الصين، والثمانية بالمائة المتبقية لأبناء الأقليات القومية الأخرى (معلومات عامة عن الصين) .

وفي العالم اليوم من كل 10 أميين صيني واحد، وينتشر 90% من الأميين الصينيين في أرياف الصين، وبحلول عام 2018، بلغ إجمالي عدد المدارس في الصين 518.8 ألف مدرسة من مختلف الأنواع والمستويات، وبلغ عدد الطلبة المقيّدين في المدارس 276 مليون، وبلغ عدد المعلمين النظاميين 16.7285 مليون نسمة، و بلغ عدد الجامعات 2940 جامعة (وزارة التربية والتعليم، جمهورية الصين الشعبية)وكشف تقرير صادر عن الجمعية الصينية للعلوم والتكنولوجيا أن سكان الصين أصبحوا أكثر ثقافة علمية، حيث أصبح المزيد منهم قادرين على فهم واستخدام العلوم لحل مشكلات الحياة اليومية والمهنية، "حيث يعد أكثر من 10% من البالغين في الصين مثقفين علميا" (مجموعة الصين للإعلام) .

رابعاً: المقومات العسكرية

تأتي الصين في المركز الثاني خلف الولايات المتحدة من حيث الإنفاق العسكري في العام 2019 بواقع 261مليار دولار (يورونيوز، 2020) ، و يحتل جيش الصين المرتبة الثالثة عالميًا، في قائمة أقوى جيوش العالم لعام2021، ولديها 3260 طائرة حربية و3250 دبابة و 777 قطعة بحرية متنوعة (2022 Military Strength Ranking) ، وتعداد جنود الجيش الصيني في الخدمة 2.185 مليون جندي، إضافة إلى 510 آلاف جندي في قوات الاحتياط (cnn بالعربي، 2021)وتتضمن الاتجاهات البارزة في تطوير قدرات الجيش الصيني ما يلي (هيت، غانيت، و كوبز، 2016) :

- اختبار منصات جديدة عالية التقنية ونشرها، بما في ذلك طائرات حربية بدون طيار، وطائرات بدون طيار، ومركبات انزلاقية بسرعة فوق صوتية، ومقاتلات شبح جديدة.
- التطوير المستمر لقدرات التلويح بالقوة بما في ذلك حاملات الطائرات والهجوم بعيد المدى بالصواريخ الباليستية والقذائف الانسيابية.
- الاستثمار في أنظمة القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والاستطلاعات المضادة، والقدرات الفضائية بما في ذلك أجهزة رادار كشف ما وراء الأفق، وقدرات حرب المعلومات والحرب الإلكترونية والتجسس الإلكتروني.

خامساً: المقومات الثقافية

جاءت ثورة الصين البروليتاريَّة الثقافية العظمى إلى الحياة في مايو عام 1966، واستمرت حتى وفاة "ماو تسي تونج" عام 1976.وقد كانت بروليتاريَّة في طموحها أكثر من واقعها، بالنظر إلى أن أربعة أخماس الصينيين كانوا من الفلاحين، وكانت الثورة ثقافية من منظور أن أكثر أهدافها ثباتًا كان الفنون والمعتقدات العامة (كرواس، 2014)وتتسم الثقافة الإستراتيجية الصينية بعدد من السمات العامة منها (منصور، 2021) :

1- أنها تتمتع بتميز ثقافي وسياسي عن غيرها فهي حضارة كل ما تحت السماء، وان الصين هي العالم المتحضر وغيرها من البرابرة، ولا تقبل الصين فكرة مساواة الثقافة الصينية مع غيرها من ثقافات العالم.

2- تأكيد الوحدة والسيادة داخليا وعدم التدخل الخارجي، وهو أن يقبل الشعب الحكم، وبالمقابل يحكم من في السلطة بطريقة تؤمن العدل والأمان للمجتمع، و يستمر الحكم لوقت غير محدد لطالما كان يعمل من اجل الشعب.

3- تجنب الحرب وخاصة القتال المباشر.

3/ معوقات القوة الناعمة للصين

بالرغم من امتلاك الصين للعديد من مقومات القوة بكافة أشكالها، إلا أن هناك معوقات لتلك القوة بشكل عام ولقوتها الناعمة بشكل خاص، وتلك المعوقات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي:

أولا المعوقات الداخلية

1-التلوث البيئي ونقص المياه

لقد كان تلوث الهواء أحد أخطر النتائج السلبية للعقود الثالثة الأخيرة من التحول والنمو الاقتصادي في الصين وأصبحت تركزات التلوث في الصين متجاوزة لما توصي به منظمة الصحة العالمية (كرين و ماو، 2015)وتعد الصين من أكثر بلدان العالم تلوثاً،فقد أدى النمو الاقتصادي السريع إلى تدهور نوعية الماء والهواء في الصين (عباس، 2019)،ونتيجة الاعتماد الكثيف على

الفحم لتوليد الطاقة، فإن 50% من الشعب الصيني يعانون من تلوث الهواء، ومن بين 160 مدينة كبرى في الصين، فإن 10% منها فقط تلبي المعيار العالمي لجودة الهواء (فخري) وتسعى الصين إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة في انتاج الطاقة ففي عام 2021، ولدت الصين 2.48 تريليون كيلووات/ساعة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، والتي شكلت 29.8 بالمائة من إجمالي استهلاك الكهرباء في البلاد (وكالة شينخوا، 2022) وتعهدت الصين بالوصول إلى وقف الزيادة في انبعاث ثاني أكسيد الكربون في العام 2030 والحياد الكربوني في العام 2060 (عرفة، 2021) وتعاني الصين من شحة المياه العذبة حيث تعاني نحو 400 مدينة كبرى من أصل 600 مدينة من نقص كبير في المياه (عباس، 2019).

2-التفاوت بين المناطق الجغرافية

كان للاختلاف الواضح (من الناحية الاقتصادية)بين الأقاليم الصينية نتيجة سلبية، فقد أدى ذلك إلى تنصل بعض تلك الأقاليم الغنية من الالتزامات المالية تجاه الدولة المركزية،كما بدا بعض حكام بعض المناطق الغنية غير متحمسين لدفع أموال لتنمية بقية مناطق الصين الفقيرة (عباس، 2019).

3-نقص الموارد

نجم عن الطفرة الاقتصادية للصين ارتفاعٍ حاد في الاستخدام المحلي للطاقة وزيادة الطلب على واردات الطاقة،وقد وجه حصة كبيرة من رأس المال الصيني إلى قطاع ا لطاقة الأجنبي،وذلك في إطار السعي لمحاولة التخفيف من مخاوف أمن لطاقة في البلاد من خلال السيطرة على أصول إمدادات الطاقة في الخارج (غالكين، تشن، و كه، 2019)وتعد الصين من اكبر مستهلكي النفط في العالم وبما يعادل 14% من الاستهلاك العالمي للنفط ولم تتأثر واردات الصين من النفط بالرغم من جائحة (كوفيد -19) ومن المتوقع أن يزداد طلب الصين من النفط في العام 2021 بمعدل 1,1 مليون برميل يوميا (جدوى للاستثمار، 2021)

ومن المعوقات الداخلية للقوة الناعمة للصين ما يعرف بشيخوخة السكان في الصين، فنظرا لسياسة تقييد الإنجاب في الصين فقد أصبح عدد السكان من كبار السن ضخما فيها ويشكل نسبة مهمة من إجمالي سكان الصين، كما أن البطالة المنتشرة بشكل كبير ودخول ملايين من السكان إلى طابور البطالة الصيني له الكثير من التداعيات على القوة الناعمة للصين.

ثانياً: المعوقات الخارجية

1-مشاكل الحدود

تعد مشاكل الحدود الصينية في بحري الصين الجنوبي والشرقي من ضمن المشاكل المعقدة والتي لم تصل إلى حلول لها حتى اللحظة، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية تلك الحدود الإستراتيجية سواء بسبب مرور التجارة العالمية منها، أو بسبب احتوائها على موارد غازية ونفطية.وترى الصين أن"بحر الصين الجنوبي ليس جسرا يربط بين الصين والدول المجاورة لها فحسب، بل هو أيضا

رابطة بين الصين وتلك الدول تتمثل في السلام والصداقة والتعاون والتنمية ويرتبط السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي ارتباطا وثيقا بأمن دول المنطقة وتنميتها وازدهارها ورفاهية شعوبها" (السفارة الصينية بالاردن، 2017) وشكلت الجزر المتنازع عليها يبين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي بؤرة للنزاع بين البلدين، خاصة وأن هناك حساسية تاريخية بين البلدين بسبب الاحتلال الياباني السابق للصين.وأصبح بحر الصين الشرقي نقطة توتر في علاقات الصين الخارجية خاصة وان هذه المنطقة تحلق بها الطائرات الحربية النفاثة من قبل اليابان والصين، كما أن الولايات المتحدة تتواجد في ذات المكان بحجة مراقبة الحصار المفروض على كوريا الشمالية (دندن، 2019) ولا يختلف الحال في بحر الصين الجنوبي ، فهناك نزاع بين الصين والفلبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة "بروناي" على مناطق متداخلة فيه (دندن، 2019) وارتفعت التوترات بين الولايات المتحدة والصين بشأن بحر الصين الجنوبي بسب السياسة التوسعية للصين في الجزر المتنازع عليها عبر استصلاحها وبناء المطارات والقواعد العسكرية فيها (حطاب و مشعالي، 2019)

2-التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للصين

تأتي قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان على رأس القضايا التي يتم فيها التدخل الخارجي تجاه الصين، وهي قضايا محل انتقاد الدول الغربية والولايات المتحدة للصين.وفي حين تعتبر تلك الدول أن انتهاكات حقوق الإنسان في الصين لا تتناسب مع الرخاء الاقتصادي للصين،ترى الصين أن قضية حقوق الإنسان تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية ورقة للضغط عليها من اجل الأخذ بالمفاهيم الغربية والأمريكية وبما يخدم مصالح تلك الدول وتعتبر الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على استخدام قضية حقوق الإنسان وإثارتها بين الحين والآخر، وربطتها بالعلاقات الاقتصادية والتجارية معها (المساوي، 2021) ،ومما لاشك فيه أن هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الصين، وهو ما أكدته الكثير من المنظمات الدولية، فمنظمة العفو الدولية وفي تقرير لها في العام 2020 أشارت إلى "اضطهاد الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان بلا هوادة برغم النصوص الدستورية والتزاماتها وواجباتها الدولية؛ فقد تعرضوا طوال العام على نحو ممنهج للمضايقة، والترهيب، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، وبمعزل عن العالم الخارجي، فضلاً عن السجن مدداً طويلة. وفاقم غياب سلطة قضائية مستقلة وضمانات فعالة للمحاكمة العادلة هذه الانتهاكات المتكررة ...كما استمر القمع الشديد والواسع النطاق بلا هوادة للأقليات العرقية تحت ذريعة "محاربة النزعة الانفصالية"، و"مكافحة التطرف"، و"مكافحة الإرهاب"، في إقليم شينجيانغ الأويغور ذات الحكم الذاتي (شينجيانغ) ومنطقة التبت ذات الحكم الذاتي (التبت)."((منظمة العفو الدولية)

4/ القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين

سيتم تناول القوة الناعمة في سياسة الصين الخارجية من خلال النقاط الآتية:

1-مبادئ وأهداف السياسة الخارجية للصين

كان للتجارب التاريخية للصين دورا مهما في رسم سياستها الخارجية، فقد عرفت الصين ما عرف "بقرن الإذلال"والذي عانت فيه الصين الكثير جراء الاستعمار الأجنبي لها ابتداء من حرب الأفيون الأولى في عام1839 والغزو الياباني لها في العام 1937 (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، 2014).وكان لهذه التجارب التاريخية دورا مهما في رسم السياسة الخارجية للصين والتي تقوم بالأساس على السيادة الإقليمية للصين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أولا: مبادئ السياسية الخارجية للصين

في عام 1945، وتحت رئاسة "ماو تسي تونغ"، وضعت الصين "مبادئها الخمسة للتعايش السلمي بين البلدان" وهي (وزارة الخارجية الصينية، 2021):

1-الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراض2- وعدم الاعتداء3- وعدم التدخل في الشؤون الداخلية 4- والمساواة والمنفعة المتبادلة5- والتعايش السلمي.

و زادت أهمية الصين بالنسبة للسياسة الدولية منذ عام 1978 ؛عندما وضعت إصلاحات السوق التي بدأها "دنغ شياو بينغ" الصين في مسار عمل يمكن أن يحول بسرعة إمكاناتها الكامنة إلى قوة فعلية (غنيم، 2020) وتحتفظ الصين بمكانة فريدة بوصفها القوة الخارجية التي تحافظ على علاقات جيدة مع بلدان العالم، وتفضّل بكين عدم المخاطرة بهذا الوضع عن طريق الإعلان عن مواقف سياسية محددة أو إستراتيجية إقليمية واضحة، والذي قد يؤدي إلى الدخول في مواقف صراع مع تلك الدول وهو ما تتحفظ عليه الصين بشدة في سياستها الخارجية، وتعارض الصين في سياستها الخارجية ما يلي (سكوبيل و نادر، 2016):

- الإفراط في اللجوء للقوة أو التهديد باستخدام القوة.
- أي نوع من الغزو الأجنبي.
- محاولة أي دولة لاستغلال حجم علاقاتها وقوتها وثروتها لإيذاء الدول الضعيفة أو الفقيرة أو الصغيرة.
- استخدام أي دولة لقضايا العرق أو الدين أو حقوق الإنسان أو الحرية أو الديمقراطية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وانتهاك سلامة أراضيها وسيادتها.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية للصين

كان لرصانة السياسة الخارجية الصينية دورا مهما في تطوير علاقات الصين الخارجية مع الكثير من دول العالم (الربيعي، 2018) و استطاعت الصين أن تتمدد سياسيا واقتصاديا في كثير من مناطق العالم وان تضع لها نفوذا فيها دون أن تدخل في صراعات مع الدول الكبرى (المدني، 2016) وتمثل منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة للغاية في السياسة الخارجية للصين، وتسعى الصين –جاهدة- لحماية مصالحها المتزايدة في المنطقة من خلال الحرص على تجنّب الانحياز إلى أطراف

النزاعات والخلافات في علاقاتها الخارجية (سكوبيل و نادر، 2016) ولا بد من الإشارة إلى أن الاندفاع الصيني في سياستها الخارجية اقتصاديا يقابله تحفظ وتردد في الجوانب العسكرية والأمنية (منصور، 2021) وبالإمكان القول أن أهداف السياسة الخارجية للصين ترتكز على النقاط الآتية (هيث، غانيس، و كوبر، 2016):

الأمن: حماية النظام السياسي الأساسي والأمن القومي للصين.

- السيادة: حماية السيادة الوطنية وسلامة الأراضي والتوحيد الوطني.
- التنمية: المحافظة على الأوضاع الدولية اللازمة للتنمية الاقتصادية للصين.

2-القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين

بالإمكان القول: أن مفهوم القوة الناعمة في الصين له فترة طويلة من الزمن قد تتجاوز الألفي سنة من خلال الأفكار "الكونفوشوسية" الصينية القائمة على أساس الأبعاد الأخلاقية للقوة،كما أن هذا المفهوم أصبح متداولا وبكثرة في الأوساط السياسية الصينية منذ العام2005 (باكير، 2016)وقدتبنت الصين نظرية القوة الناعمة، حيث شخصت أجهزتها وجود حرب ثقافية وحرب ناعمة تقودها الإدارة الأميركية وحلفاؤها لضرب الصين من الداخل، وتفكيك هويتها الثقافية وتفكيك مكوناتها القومية (الحرب الناعمة الاسس النظرية والممارسات العملية، 2017) ومن ثم فقد اتجهت الصين إلى استخدام قوتها الناعمة في سياستها الخارجية مركزة على منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، فقامت بإنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي، كما عززت وجودها في الشرق الأوسط من خلال بنك التسويات الدولية .وتخلت الصين على ما يبدو مما كان يعرف "بسياسة الظل "والتي روج لها الزعيم الراحل "دنغ شياوبين"، القائل إن بكين يجب أن "تخفي قوتها وتتمهل". ومن الأمثلة الحية لاستخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية عموما ما عرف بمبادرة الحزام والطريق،ومبادرة الحزام والطريق الصينية (أو طريق الحرير الجديد)مشروع ضخم متعدد الأبعاد سيكون له تأثير هائل على قضايا متنوعة، منها النقل والتجارة الدوليين (مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية؟، 2019)"وأطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، وهي مشروع واسع النطاق يهدف إلى ربط بلدان العالم بعضها البعض عبر شبكة من الطرق البرية، والسكك الحديدية، والموانئ، وخطوط أنابيب النفط والممرات البحرية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمر بالصين و65 بلدا آخر" (مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية؟، 2019)والمقصود بالحزام الاقتصادي ربط الصين بأوروبا مرورا بجنوب آسيا وآسيا الوسطى؛ وطريق الحرير البحري الذي يهدف إلى ربط الصين بأوروبا مرورا بجنوب شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا (مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية؟، 2019) .

3-القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين 2019-2021

أرغم مرض كورونا المستجد (كوفيد-19) العالم بأسره على مواجهة أكثر التحديات صعوبة في التاريخ المعاصر، ولم يكن ذلك المرض مجرد أزمة صحية فقط بلأزمة إنسانية واسعة النطاق توثر بشدة على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية (منظمة التعاون الإسلامي، 2020)وتعد الفترة 2019-2021 اختباراً حقيقياً للدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية للصين، ففي العام 2019 تفشى فيروس كرونا الجديد(كوفيد-19) في الصين مما شكل تحديا حقيقيا للسياسة الخارجية الصينية، ويمكن تفسير ذلك من عدة اعتبارات (علي، 2022) :

1- كونه يرتبط ببعد جديد على الساحة الدولية يتعلق بأمن الصحة العامة العالمي.

2- محاولة بعض القوى الدولية- لاعتبارات المنافسة والمكانة الدولية- توظيف تلك المسألة الجديدة في سياق علاقاتها مع الصين، واستغلال مسألة نشأة المرض في الصين، لاتهامها بالمسؤولية عن انتشاره عالميا.

3-ما ترتب على (كوفيد- 19) من تحديات غير مسبوقة للصين.

4-ما يفرضه هذا التحدي الجديد من وقائع ومشكلات جديدة، يتعين على الدوائر الدبلوماسية الصينية التكيف معها، من أجل تقليل تأثير(كوفيد-19)على حياة الشعب وصحته، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والملاحظ على سياسة الصين أثناء أزمة (كوفيد-19) أنها تعاملت مع تلك الأزمة بأسلوبين فريدين:

1-على المستوى الداخلي:

قامت بإجراءات صارمة من اجل منع انتشار الفيروس فعزلت مدينة "ووهان" التي ظهر فيها الفيروس بالكامل ومنعت كافة وسائل النقل من والى المدينة وفرضت حجرا صحيا صارما. واستخدمت الصين أموال ضخمة وأعداد بشرية كبيرة لبناء المستشفيات ومراكز الحجر الصحي المؤقتة، وإرشاد الشركات في جميع أنحاء البلاد لتصنيع معدات الوقاية الشخصية اللازمة لتلبية الطلب الصيني (لعريض، 2021)وكانت الإجراءات الصينية مثار إعجاب الأمم المتحدة ؛ حيث دعت منظمة الصحة العالمية إلى استقاء الدروس من تجربة الصين وتطبيقها على بقية دول العالم من أجل الحد من انتشار المرض (الأمم المتحدة، 2020) ،وفي فبراير من العام 2020 تلقى 200 مليون طالب صيني التعليم عن بعد " وأبدى النظام التعليمي في الصين حنكة مبهرة في التصدي لأزمة مرض(كوفيد-19)، ولاسيما فيما يخص جودة المرافق التي أتاحها للتعلّم عن بعد، والقدرة الهائلة على تلبية مختلف الاحتياجات في هذا السياق (اليونسكو، 2020).

أما على المستوى الخارجي فقد مارست الصين سياستها الناعمة خارجيا بعدة طرق:

1- تقديم الدعم الخارجي والمنح والمساعدات دون أملاءات أو شروط سياسية.

قامت الصين بتطبيق "دبلوماسية اللقاح" / "دبلوماسية القناع" حيث قامت بتوفير الأقنعة واللقاحات للعديد من دول العالم (حلف الناتو، 2021) كما استخدمت الصين أداة ناعمة جديدة أضيفت إلى أدواتها الناعمة وهي" القوة الحيوية Vital Power" والتي "تعتمد على مدى توظيف الدولة لكل إمكانات مجالات الكيمياء والبيولوجيا والطب والأغذية والزراعة وعلوم الجراثيم وغيرها من المجالات لتطوير اللقاحات والصناعة الدوائية ومعامل التكنولوجيا الحيوية" (هلال، 2021، صفحة 171)وأثناء جائحة كورونا قامت الصين بما عرف بأنه أكبر حملة إنسانية في تاريخ الصين حيث قامت بما يلي (وزارة الخارجية الصينية، 2020) :

- تقديم المساعدات العاجلة لنحو 150 دولةو4 منظمات دولية، بغية حلحلة احتياجاتها الملحة.
- عقدت اجتماعات مرئية للخبراء في مجال الصحة مع أكثر من 170 دولة لتقاسمها خبراتها في مجال الفحص والعلاج والوقاية والسيطرة.
- إرسال26 فرقة من الخبراء الطبيين إلى 24 دولة ذات الاحتياجات الملحة، للقيام بالتواصل والإرشاد معها وجها لوجه.
- تصدير56.8 مليار كمامةو250 مليون لبس واقٍ إلى العالم.

2- مواجهة الانتقادات الأمريكية

اتخذت الولايات المتحدة العديد من السياسات تجاه الصين،فقد اعتبرتها حليفا أحيانا ومنافسا أحيانا أخرى، وأجمعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على سياسة منع وصول الصين إلى مكانة المنافس الاستراتيجي ولكن مع مواصلة الاستفادة منها في مجالات مختلفة . ومنذ العام 2011 وضعت الولايات المتحدة الصين من ضمن دائرة التهديد المحتمل على المكانة الأمريكية (البديري، 2017) ووصلت التوترات الأمريكية- الصينية ذروتها في عهد الرئيس "دونالد ترامب" والذي كان يرى في الصين أنها السبب الرئيس في عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة ،واتهمها بأنها السبب الرئيس في نشر فيروس كرونا وتصديره إلى العالم. كما اتهمها بتضليل العالم بعد أن اخفت معلومات حول انتشار الفيروس (سلامة) ، وكان وصف الرئيس الأمريكي الفيروس بالصيني، مخالفا للمسمى العلمي له(فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19))ومتجاهلا حقيقة كونه وباء لا علاقة له بجنسية معينة (المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان، 2020) وحاول الرئيس "دونالد ترامب" من جانبه، تركيز الانتباه على تقاعس الصين عن التصرف في بداية تفشي (كوفيد-19)، لكنه فعل ذلك باستخدام لغة عنصرية مشيراً إليها ب"فيروس الكونغ" و"الصينيين" و "الفيروس" ودأب وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" على وصف الفيروس بأنه "فيروس ووهان" (لعريض، 2021، صفحة 190).وبالرغم من كل تلك الاتهامات لم تستطع الولايات المتحدة أن تقود العالم

في مواجهة تلك الجائحة، فانسحبت من منظمة الصحة العالمية، كما اتضح أن نظامها الصحي لم يكن قادرا على مواجهة الجائحة، في حين قدمت الصين العديد من صور الدعم المادي والتقني لمواجهة(كوفيد-19) متبنية سياسة ناعمة عرفت بدبلوماسية الصحة.

3-العلاقات مع جيران الصين

بالرغم من العلاقات المتوترة- في بعض الأحيان- بين الصين ومحيطها الجغرافي المعروف بدول جنوب شرق آسيا وخاصة في قضايا الحدود مثل النزاع على جزر "باراسيل وسبراتلي" التي تتنازع معها على ملكية هذه الجزر ومنطقة "فانجارد بنك "مع الفلبين (كوه، 2020)إلا أن العلاقات الصينية مع تلك الدول في أثناء أزمة (كوفيد-19)كانت علاقات تعاون من اجل مكافحة ذلك المرض.

4- الملفات المهمة

ركزت الصين رغم انشغالها بالشأن الداخلي والمتعلق أساسا بمكافحة (كوفيد- 19) على ما يلي (علي، 2022):

1-المعارضة الحازمة والوقوف بشدة ضد أي نشاطات انفصالية تسعى وراء "استقلال تايوان".

2- شنت الخارجية الصينيةفي2021/8/4هجوما حادا ضد تصريحات صدرت عن الولايات المتحدة واليابان بشأن القضايا المتعلقة "بشينجيانغ" و"هونغ كونغ"، معربة عن رفض بكين هجمات البلدين ضد الصين لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان، وان تصريحات التشهير هذه ما هي إلا عبارات مبتذلة وتدخلاً خطيراً في الشؤون الداخلية للصين (وكالة شينخوا، 2021)

3- وافق المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني على تشريع الأمن الوطني الخاص بمنطقة "هونغ كونغ" الإدارية الخاصة، ودعم آليات إنفاذه، لحماية الأمن الوطني للبلاد.

4- التأكيد على التنفيذ المشترك للمرحلة الأولى من الاتفاق الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تم التوقيع عليها في يناير 2020.

وكانت الإجراءات الصينية التي قامت باتخاذها خلال الفترة 2019-2021 قد أيدت وجهة النظر لدى بعض الدول الغربية أن سياسية الصين بدأت تطبق ما يعرف "بدبلوماسية المحارب الذئب" وخاصة بعد تفشي (كوفيد-19) في إشارة إلى الأسلوب الذي ينتهجه دبلوماسيون صينيون في الدفاع عن المصالح الوطنية لبلادهم وصورتها العالمية، باعتبار أن ذلك تحول عن الممارسات الدبلوماسية الصينية السابقة التي تم تعظيمها، ومنها نهج "تاوقوانغ يانغهوي" الذي أسس له الزعيم الصيني الراحل "دنغ شياو بينغ"، ويتلخص في تجنب الجدل واستخدام الخطاب التعاوني، و"المحافظة على ظهور منخفض" (المحاربون الذئاب في مواجهة الكلاب المسعورة).

أما عن العلاقات الصينية- العربية، فالصين تنظر دائما إلى العلاقات الصينية العربية من الزاوية الإستراتيجية، وتلتزم بتوطيد وتعميق الصداقة التقليدية بين الصين والدول العربية كسياسة خارجية طويلة الأمد للصين وهو ما التزمت به الصين في ما عرف بسياسة الصين تجاه الدول العربية والذي أصدرتها الصين في العام 2016 (وزارة الخارجية الصينية)أما عن السياسة الناعمة

الصينية تجاه الوطن العربي في الفترة 2019-2021فكانت التبادلات التجارية هي السائدة فيها، وعلى مدار عام 2021، أجريت التبادلات التكنولوجية والعلمية بين الصين والدول العربية بشكل مكثف، ليصبح التعاون التكنولوجي من النقاط البارزة التي تقدم دعما قويا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لدى الجانبين. وأكدت "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" على تعزيز التعاون الثنائي في مجال العلوم والتكنولوجيا، حيث أشارت إلى تسريع وتيرة إقامة آليات حكومية صينية وعربية للتعاون في الابتكار والإبداع العلمي والتكنولوجي، وتنفيذ برنامج الشراكة العلمية والتكنولوجية، وتشجيع التواصل بين المواهب العلمية الشابة وغيرها من الأمور. وفيما يلي أبرز جوانب التبادل والتعاون الصيني العربي في مجال العلوم والتكنولوجيا في عام 2021 (وكالة شينخوا، 2021):

- مبادرة التعاون بين الصين وجامعة الدول العربية في مجال أمن البيانات.
- تفعيل المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا والذي يهدف لإجراء وتعميق التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بين الصين والدول العربية.
- نظام الري الموفر للمياه.
- استعداد الصين مساعدة الدول العربية على تسريع التحول نحو الطاقة البديلة.
- التعاون بشأن نظام "بيدو" للملاحة عبر الأقمار الصناعية(BDS).

وفي الختام ، يمكن القول : أن الصين قد حققت نجاحا كبيرا في مكافحة(كوفيد -19) والسيطرة عليه وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت (كه، 2021).

الخاتمة

استطاعت الدراسة أن تتحقق من صدقية الفرضيات التي انطلقت منها والتي كانت:

- السياسة الخارجية للصين هي سياسة "براجماتية" نفعية تقوم على تحقيق المصالح الصينية بالأساس.
- حققت الصين نجاحا واضحا في استخدام سياستها الخارجية عن طريق قوتها الناعمة.
- استطاعت الصين توظيف قوتها الناعمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية رغم وجود العديد من المعوقات لتنفيذ تلك السياسة.
- لا تسعى الصين إلى المصادمة السياسية في سياستها الخارجية مع الدول الغربية.

كما أن الصين استطاعت خلال الفترة الزمنية 2019-2021 أن تنجح نجاحاً واضحاً في استخدام القوة الناعمة في سياستها الخارجية وتعود أسباب ذلك النجاح إلى:

1-امتلاك الصين لمقومات القوتين الصلبة والناعمة في آنٍ واحد.

2-قيادة صينية متعاقبة طبقت مفهوم المصلحة الوطنية الصينية بشكل صحيح وفعال.

3-تماسك الجبهة الداخلية للصين.

5-انحسار الدور الأمريكي في العالم أفسح المجال للصين لتنافس أمريكا في السياسة الدولية.
6-الانخراط الصيني في المنظمات الدولية المختلفة والمشاركة في عضويتها بفعالية.
7-تقديم المساعدات والدعم الاقتصادي الغير مشروط لكثير من الدول النامية كان محط إعجاب حكومات وشعوب نلك الدول.

وبالرغم من نجاح القوة الناعمة في السياسة الخارجية إلا أن هناك بعض التحديات التي لا تزال تواجهها تلك القوة وتحد من فعاليتها منها:

1- الفقر الذي لا يزال منتشرا في الصين، فبرغم الطفرة الاقتصادية الضخمة للاقتصاد الصيني إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على رفاهية المجتمع الصيني.

2-هناك العديد من التناقضات والمشاكل والتحديات التي تراكمت علي مدار أربعين سنة من التنمية والتطور السريع والمتواصل في الصين ، منها النزاع بين الحكومة المركزية والأقاليم الاقتصادية ، والشره الشديد للمواد الأولية والمعادن والطاقة ، تدهور وتلوث البيئة ، ازدياد حدة مشكلة الهجرة من الريف إلي المدن . (عباس، 2019، صفحة 574)

3-مشاكل الأقليات واتهام الصين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان فيها.

4-مشاكل الحدود واستقلال تايوان.

5-الصورة النمطية لدى الغرب وتحديدا الولايات المتحدة والمتمثلة في أن الصين لا تزال تحمل الفكر الشيوعي المعادي للرأسمالية الغربية.

الاستنتاجات:

1- أوضحت جائحة(كوفيد-19) حجم الخلاف الصيني-الأمريكي مما يوحي بوجود حرب باردة بينهما.

2- لا تسعى الصين إلى تغيير النظام العالمي حاليا ويعود السبب في ذلك إلى أنها قد استفادت هي منه ومن ثم فان هذا التغيير سيتعارض مع مصالحها (لعريض، 2021).

3- بالرغم من التنافس المحموم بين الصين والولايات المتحدة تجاريا واقتصاديا إلا أن الصين لا تفضل الدخول في مواجهات سياسية أو عسكرية معها ؛بل أن هناك تناغما فيما بينهما فيما يتعلق بقضايا كالإرهاب ومنع إيران من الحصول على طاقة نووية عسكرية.وتنظر الصين إلى العلاقات مع الولايات المتحدة بنظرة مصلحيه فالصين تسعى إلى أن تكون قوة إقليمية كبرى وبشرط ألا تدخل في توترات مع الولايات المتحدة والدول الغربية بسبب ذلك السعي . (الجميلي، 2013، صفحة 27).

4-السياسة الخارجية للصين مع الولايات المتحدة تتغير وتتطور تبعا لتطور الأحداث،والأوضاع الإقليمية والدولية ، ويبقى هدف السياسة الخارجية الأمريكية الحفاظ على مكانتها على قمة النظام الدولي، أما هدف السياسة الخارجية الصينية فتسعى إلى بروزها كقوة كبرى على الصعيد الدولي (المساوي، 2021).

مراجع

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من https: //www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/20 /21.

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من https: //arabic.euronews.com/2020/04/27/military-spending-2019-reached-highest-levels-since-cold-war-sipri-report-5-top-countries.

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من https: //www.globalfirepower.com/countries-listing.php.

(21-22 12, 2019). *مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية؟* عمان: الاسكوا.

2022 Military Strength Ranking. (n.d.). Retrieved 2 2, 2022, from https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php.

bbc news. (16 4, 2021). *الاقتصاد الصيني يحقق نموا قياسيا بنسبة 18.3 في ظل التعافي من كورونا*. تاريخ الاسترداد 13 2, 2022، من https://www.bbc.com/arabic/business-56721736.

brand finance. (2021). *GLOBAL SOFT POWER INDEX2021.* brand finance.

cnn بالعربي. (17 9, 2021). *الامكانيات العسكرية مقارنة بين قدرات الجيش الصيني والاسترالي من يتفوق على الاخر*. تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من https: //arabic.cnn.com/world/article/2021/09/17/weapons-explainer-china-vs-australia/.

Congressional Research Service. (2020). *U.S. Periods of War and Dates of Recent Conflicts,.* Congressional Research Service.

أحمد عارف الكفارنة. (2009). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، العدد 42،2009، ص 13. *مجلة دراسات دولية* ، صفحة 13.

احمد فاروق عباس. (2019). التجربة التنموية في الصين. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* .

الأمم المتحدة. (16 3, 2020). *كورونا: الصين تجربة فريدة في مواجهة المرض واحتوائه، فكيف يمكن لبقية دول العالم استقاء الدروس؟* تاريخ الاسترداد 14 1, 2020، من https: .//news.un.org/ar/story/2020/03/1051342

البنك الدولي. (2020). *حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد(2020 (COVID-19)* . واشنطن: لبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(2017). الحرب الناعمة الاسس النظرية والممارسات العملية.

الحزب الشيوعي الصيني مهمته ومساهماته...الحزب والدولة والشعب. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 9 1, 2022، من http: .//www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202110/t20211025_800261459.html

السفارة الصينية بالاردن. (14 7, 2017). *تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين عبر التفاوض*. تاريخ الاسترداد 13 2, 2022، من http: .///www.chinaembassy.org.sa/ara/zt/9375kfu

الصين اليوم. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 9 1, 2022، من http: .//www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202110/t20211025_800261459.html

المحاربون الذئاب في مواجهة الكلاب المسعورة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 1, 2022، من http: .//www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202109/t20210926_800259094.html

المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان. (2020). *كورونا فوبيا:سلوكيات وممارسات سلبية نتيجة ضعف سياسات رسمية*. المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان.

الهرم السكاني للعالم في الفترة من 1950 إلى 2100، الصين 2021. (n.d.). Retrieved 2 2, 2022, from

https://www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/2021/.

أليكس منتس، و كارل دي روبن الأبن. (2016). *فهم صنع القرار في السياسة الخارجية(سلسلة الكتب المترجمة79)* (المجلد 1). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

اليونسكو. (19 2, 2020). *كيف تكفل الصين انتظام التعلم في ظل تعطل الدراسة بسبب فيروس كرونا؟* تاريخ الاسترداد 4 2, 2022، من https: //ar.unesco.org/news/kyf-tkfl-lsyn-ntzm-ltlwm-fy-zlw-ttwl-ldrs-bsbb-fyrws-kwrwn.

أندرو سكوبيل، و علير ظا نادر. (2016). *الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر*. كاليفورنيا: مؤسسة راند.

إياد خلف عمر الكعود. (يناير, 2016). إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية(رسالة ماجستير). عمان: جامعة الشرق الأوسط،كلية الآداب والعلوم،قسم العلوم السياسية.

إيمان فخري. (بلا تاريخ). *لصين والتحديات التي تواجهها كدولة نامية*. تاريخ الاسترداد 19 1, 2022، من http: //arabic.chinatoday.com.cn/se/2017-07/01/content_742886.htm.

تيموثي ار هيت، كريستين غانيت، و كورتيز إي كوبز. (2016). *تيموثي ار هيت، كريستين غانيت، كورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الإستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية*. كاليفورنيا: مؤسسة "راندRAND ".

تيموثي آر هيث، كريستين غانيس، و كورتيز إي كوبر. (2016). *إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الإستراتيجيةالعسكريةوإستراتيجيةالأمنالقومي*. كاليفورنيا: مؤسسة راند.

جدوى للاستثمار. (2021). *أسواق النفط العالمية: الربع الأول 2021 عقبات صغيرة في الطريق إلى التعافي*. الرياض: جدوى للاستثمار.

جوزيف س ناي. (2007). *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية2007* (المجلد 1). (محمد توفيق البجيرمي، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان.

حسين لعريض. (2021). العلاقات الأمريكية الصينية ما بعد جائحة كورونا . *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية* .

حلف الناتو. (2021). *انخراط الصين في أفريقيا والشرق الأوسط نهج تحليلي منظم،محور المسار الاستراتيجي للناتو في الجنوب*. حلف الناتو.

خديجة عرفة. (1 6, 2021). *الصين والطاقة الخضراء خطوات نحو تحقيق الحياد الكربوني6، ،2021/1/2060*. تاريخ الاسترداد 2 2, 2022، من http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2021lh/202103/t20210301_80023 .7599.html

رافع علي المدني. (2016). *الدبلوماسية الناعمة في السياسة تجاه أفريقيا:العلاقات الصينية-السودانية نموذجا(2000-2010)(عمان:،الطبعة الأولى، 2016)* (المجلد 1). عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

رضا محمد هلال. (2021). د.رضا محمد هلال،السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : ادراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية* .

ريتشلرد كيرت كرواس. (2014). *الثورة الثقافية الصينية: مقدمة قصيرة جدا* (المجلد 1). (شيماء الريدي، المترجمون) القاهرة: مكتبة هنداوي للتعليم والثقافة.

سماح عبدالصبور عبدالحي. (2014). *القوة الذكية في السياسة الخارجية:دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013* (المجلد 1). القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

سويلينا نكولين كوه. (10, 2020). التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبةما بعدالكوفيدلدول الخليج.

سيد محمود علي غنيم. (10, 2020). غنيم، سيد محمود علي، "إستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية،. *مجلة البحوث المالية والتجارية* .

شيماء فاروق سلامة. (بلا تاريخ). *أثر جائحة كورونا على العلاقات الامريكية الصينية*. تاريخ الاسترداد 25 1, 2022، من https: //democraticac.de/?p=74882.

طه حميد حسن العنبكي، و نرجس حسين زاير العقابي. (2015). *أصول البحث العلمي في العلوم السياسية* (المجلد 1). بغداد،الرباط،الجزائر،بيروت.: دار اوما،دار الامان،منشورات الاختلاف،منشورات ضفاف.

عادل علي. (11 1, 2022). *السياسة الخارجية الصينية في عام 2020.. بين الثابت والمتغير"*. تم الاسترداد من :http //www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202007/t20200702_800212498 ..html

عبدالقادر دندن. (7, 2019). مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي . *قضايا آسيوية* .

عبدالمالك حطاب، و ابراهيم مشعالي. (12, 2019). المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي. *مجلة العلوم القانونية والسياسية* .

علي حسين محمود باكير. (2016). *باكير، علي حسين محمود، مستقبل الصين في النظام العالمي(دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة(رسالة دكتوراه)*. بيروت: جامعة بيروت،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

عماد منصور. (7, 2021). السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الإستراتيجية . *سياسات عربية* .

غانم علوان الجميلي. (2013). *السياسة الخارجية*. بغداد، العراق: وزارة الخارجية.

فيليب غالكين، دونمي تشن، و جونيوانغ كه. (12, 2019). الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مُبادرة الحِزام والطريق.

كرار أنور البديري. (8, 2017). التعايش المعقد:العلاقات الامريكية الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب. *مجلة أبحاث إستراتيجية*، .

كيث كرين، و جيمين ماو. (2015). *تكاليف السياسات المختارة لمعالجة تلوث الهواء في الصين* . كاليفورنيا: موسسة راند RAND،.

لينا غهوي. (بلا تاريخ). *2021 بين المؤيتين*. تاريخ الاسترداد 10 1, 2022، من :http .//www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202103/t20210303_800237998.html

مبارك سعيد عوض العجمي. (2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من 1980-2000 (رسالة ماجستير). 4. عمان، الاردن: جامعة الشرق الاوسط،كلية الاداب،قسم العلوم السياسية.

مجموعة الصين للإعلام. (بلا تاريخ). *ما يفوق 10% من سكان الصين مثقفين علميا*. تاريخ الاسترداد 10 1, 2022، من https: //arabic.cgtn.com/n/BfJEA-EA-HIA/FDGbIA/index.html.

محمد الدبار. (مارس, 2019). محمد الدبار،أبعاد السياسة الخارجية دراسة تاصيلية. *دراسات سياسية* ، صفحة 5.

مخلوف وديع، و منصر جمال. (2021). الدول الصاعدة: توظيف القوة الناعمة في التظاهرات الرياضية دراسة حالة العاب الكومنولث في الهند 2010. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* .

مركز الحرب الناعمة للدارسات. (2017). *الحرب الناعمة:الأسس النظرية والتطبيقية* (المجلد 1). بيروت: مركز الحرب الناعمة للدارسات.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات. (2, 2014). سياسة الصين الخارجية،: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، الإستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط. *مسارات* .

معلومات عامة عن الصين. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من :http .//arabic.cri.cn/1421/2013/11/06/82s165320.htm

منصور فالح اسماعيل الحيصه. (2009). *الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(1990-2006)*. عمان: جامعة مؤته.

منظمة التعاون الإسلامي. (2020). *الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة (كوفيد- 19) في الدول الأعضاءفي منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات2020*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(سيسرك) .

منظمة العفو الدولية. (بلا تاريخ). *الصين 2020*. تاريخ الاسترداد 4 2, 2022، من www.amnesty.org/ar/location/asia-and-the-pacific/east-asia/china/report-china.

هويو شيانغ وو سي كه. (9 4, 2021). *بدء الخطة الخمسية الرابعة عشرة ورحلة جديدة من التحديث*. تاريخ الاسترداد 3 2, 2022، من http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/202104/t20210409_800243020.html.

وزارة التجارة قيمة تجارة السلع الصينية تصل الى 6تريليونات دولار. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 21 12, 2021، من http: //arabic.news.cn/2021-12/30/c_1310402186.htm.

وزارة التربية والتعليم، جمهورية الصين الشعبية. (بلا تاريخ). *لمحة عامة عن التعليم في جمهورية الصين الشعبية-تطورات التعليم في الصين عام 2018*. تاريخ الاسترداد 10 1, 2022، من http: //ar.moe.gov.cn/documents/reports/202010/t20201028_497068.html.

وزارة الخارجية الصينية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 1, 2020، من https: //www.mfa.gov.cn/ce/cebh/eng/xwdt/t1332271.htm.

وزارة الخارجية الصينية. (24 5, 2020). *مستشار الدولة وزير الخارجية "وانغ يي" يجيب على أسئلة الصحفيين الصينيين والأجانب حول سياسة الصين الخارجية وعلاقاتها الدولية*. تاريخ الاسترداد 25 1, 2022، من http: //mr.china-embassy.org/fra/sbgx/202005/t20200527_5954664.htm.

وزارة الخارجية الصينية. (16 1, 2021). *وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية 1/16/، 2016، موقع وزارة الخارجية الصينية*. تاريخ الاسترداد 6 2, 2022، من https: //www.mfa.gov.cn/ce/cebh/eng/xwdt/t1332271.htm.

وكالة شينخوا. (1 2, 2022). *1.06 مليار كيلووات...إجمالي قدرة الطاقة المتجددة في الصين حتى نهاية عام 2021*. تاريخ الاسترداد 2 2, 2022، من http://arabic.news.cn/2022-02/01/c_1310449288.htm.

وكالة شينخوا. (30 12, 2021). *تقرير نهاية العام: أبرز جوانب التعاون العلمي والتكنولوجي بين الصين والدول العربية خلال عام 2021*. تاريخ الاسترداد 4 2, 2022، من http: //arabic.news.cn/2021-12/30/c_1310401338.htm.

وكالة شينخوا. (5 8, 2021). *وزير الخارجية الصيني يفند الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة واليابان على الصين في قمة شرق آسيا*. تاريخ الاسترداد 4 2, 2022، من http: //arabic.news.cn/2021-08/05/c_1310108229.htm.

ياسين عامر عبدالجبار الربيعي. (2018). *واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص*. عمان: جامعة الشرق الاوسط،كلية الاداب والعلوم.

يورونيوز. (27 4, 2020). *تعرف إلى الدول الـ 5 الأولى من حيث الإنفاق العسكري في 2019*. تاريخ الاسترداد 2020، من https://arabic.euronews.com/2020/04/27/military-spending-2019-reached-highest-levels-since-cold-war-sipri-report-5-top-countries.

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من https: //www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/20/21.

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من https: //arabic.euronews.com/2020/04/27/military-spending-2019-reached-highest-levels-since-cold-war-sipri-report-5-top-countries.

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من https: //www.globalfirepower.com/countries-listing.php.

(21-22 12, 2019). *مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية؟* عمان: الاسكوا.

2022 Military Strength Ranking. (n.d.). Retrieved 2 2, 2022, from https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php.

bbc news. (16 4, 2021). *الاقتصاد الصيني يحقق نموا قياسيا بنسبة 18.3 في ظل التعافي من كورونا*. تاريخ الاسترداد 13 2, 2022، من https://www.bbc.com/arabic/business-56721736.

brand finance. (2021). *GLOBAL SOFT POWER INDEX2021.* brand finance.

cnn بالعربي. (17 9, 2021). *الامكانيات العسكرية مقارنة بين قدرات الجيش الصيني والاسترالي من يتفوق على الاخر*. تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من https: //arabic.cnn.com/world/article/2021/09/17/weapons-explainer-china-vs-australia.

Congressional Research Service. (2020). *U.S. Periods of War and Dates of Recent Conflicts,.* Congressional Research Service.

أحمد عارف الكفارنة. (2009). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، العدد 42،2009، ص 13. *مجلة دراسات دولية* ، صفحة 13.

احمد فاروق عباس. (2019). التجربة التنموية في الصين. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* .

الأمم المتحدة. (16 3, 2020). *كورونا: الصين تجربة فريدة في مواجهة المرض واحتوائه، فكيف يمكن لبقية دول العالم استقاء الدروس؟* تاريخ الاسترداد 14 1, 2020، من https: //news.un.org/ar/story/2020/03/1051342.

البنك الدولي. (2020). *حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد(COVID-19) (2020)* . واشنطن: لبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(2017). الحرب الناعمة الاسس النظرية والممارسات العملية.

الحزب الشيوعي الصيني مهمته ومساهماته...الحزب والدولة والشعب. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 9 1, 2022، من http: .//www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202110/t20211025_800261459.html

السفارة الصينية بالاردن. (14 7, 2017). *تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين عبر التفاوض*. تاريخ الاسترداد 13 2, 2022، من http: .///www.chinaembassy.org.sa/ara/zt/9375kfu

الصين اليوم. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 9 1, 2022، من http: .//www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202110/t20211025_800261459.html

المحاربون الذئاب في مواجهة الكلاب المسعورة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 1, 2022، من http: .//www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202109/t20210926_800259094.html

المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان. (2020). *كورونا فوبيا:سلوكيات وممارسات سلبية نتيجة ضعف سياسات رسمية*. المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان.

الهرم السكاني للعالم في الفترة من 1950إلى 2100،الصين 2021. (n.d.). Retrieved 2 2, 2022, from https://www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/2021/.

أليكس منتس، و كارل دي روبن الأبن. (2016). *فهم صنع القرار في السياسة الخارجية(سلسلة الكتب المترجمة79)* (المجلد 1). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

اليونسكو. (19 2, 2020). *كيف تكفل الصين انتظام التعلم في ظل تعطل الدراسة بسبب فيروس كرونا؟* تاريخ الاسترداد 4 2, 2022، من https: //ar.unesco.org/news/kyf-tkfl-lsyn-ntzm-ltlwm-fy-zlw-ttwl-ldrs-bsbb-fyrws-kwrwn.

أندرو سكوبيل، و عليرظا نادر. (2016). *الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر*. كاليفورنيا: مؤسسة راند.

إياد خلف عمر الكعود. (يناير, 2016). إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية(رسالة ماجستير). عمان: جامعة الشرق الأوسط،كلية الآداب والعلوم،قسم العلوم السياسية.

إيمان فخري. (بلا تاريخ). *لصين والتحديات التي تواجهها كدولة نامية*. تاريخ الاسترداد 19 1, 2022، من http: //arabic.chinatoday.com.cn/se/2017-07/01/content_742886.htm.

تيموثي ار هيت، كريستين غانيت، و كورتيز إي كوبز. (2016). *تيموثي ار هيت، كريستين غانيت، كورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الإستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية*. كاليفورنيا: مؤسسة "راندRAND ".

تيموثي آر هيث، كريستين غانيس، و كورتيز إي كوبر. (2016). *إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الإستراتيجيةالعسكريةوإستراتيجيةالأمنالقومي*. كاليفورنيا: مؤسسة راند.

جدوى للاستثمار. (2021). *أسواق النفط العالمية: الربع الأول 2021 عقبات صغيرة في الطريق إلى التعافي*. الرياض: جدوى للاستثمار.

جوزيف س ناي. (2007). *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية2007* (المجلد 1). (محمد توفيق البجيرمي، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان.

حسين لعريض. (2021). العلاقات الأمريكية الصينية ما بعد جائحة كورونا . *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية* .

حلف الناتو. (2021). *انخراط الصين في أفريقيا والشرق الأوسط نهج تحليلي منظم،محور المسار الاستراتيجي للناتو في الجنوب*. حلف الناتو.

خديجة عرفة. (1 6, 2021). *الصين والطاقة الخضراء خطوات نحو تحقيق الحياد الكربوني6، 2060/1/2021*. تاريخ الاسترداد 2 2, 2022، من http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2021lh/202103/t20210301_80023.7599.html

رافع علي المدني. (2016). *الدبلوماسية الناعمة في السياسة تجاه أفريقيا:العلاقات الصينية-السودانية نموذجا(2000-2010)(عمان:،الطبعة الأولى، 2016)* (المجلد 1). عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

رضا محمد هلال. (2021). د.رضا محمد هلال،السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : ادراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية* .

ريتشلرد كيرت كرواس. (2014). *الثورة الثقافية الصينية: مقدمة قصيرة جدا* (المجلد 1). (شيماء الريدي، المترجمون) القاهرة: مكتبة هنداوي للتعليم والثقافة.

سماح عبدالصبور عبدالحي. (2014). *القوة الذكية في السياسة الخارجية:دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013* (المجلد 1). القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

سويلينا نكولين كوه. (10, 2020). التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبةما بعدالكوفيدلدول الخليج.

سيد محمود علي غنيم. (10, 2020). غنيم، سيد محمود علي، "إستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية،. *مجلة البحوث المالية والتجارية* .

شيماء فاروق سلامة. (بلا تاريخ). *أثر جائحة كورونا على العلاقات الامريكية الصينية*. تاريخ الاسترداد 25 1, 2022، من https: //democraticac.de/?p=74882.

طه حميد حسن العنبكي، و نرجس حسين زاير العقابي. (2015). *أصول البحث العلمي في العلوم السياسية* (المجلد 1). بغداد،الرباط،الجزائر،بيروت.: دار اوما،دار الامان،منشورات الاختلاف،منشورات ضفاف.

عادل علي. (11 1, 2022). *السياسة الخارجية الصينية في عام 2020.. بين الثابت والمتغير"*. تم الاسترداد من http: //www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202007/t20200702_800212498 ..html

عبدالقادر دندن. (7, 2019). مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي . *قضايا آسيوية* .

عبدالمالك حطاب، و ابراهيم مشعالي. (12, 2019). المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي. *مجلة العلوم القانونية والسياسية* .

علي حسين محمود باكير. (2016). *باكير، علي حسين محمود، مستقبل الصين في النظام العالمي(دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة(رسالة دكتوراه)*. بيروت: جامعة بيروت،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

عماد منصور. (7, 2021). السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الإستراتيجية . *سياسات عربية* .

غانم علوان الجميلي. (2013). *السياسة الخارجية*. بغداد، العراق: وزارة الخارجية.

فيليب غالكين، دونمي تشن، و جونيوانغ كه. (12, 2019). الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مُبادرة الحِزام والطريق.

كرار أنور البديري. (8, 2017). التعايش المعقد:العلاقات الامريكية الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب. *مجلة أبحاث إستراتيجية*، .

كيث كرين، و جيمين ماو. (2015). *تكاليف السياسات المختارة لمعالجة تلوث الهواء في الصين* . كاليفورنيا: موسسة راند RAND،.

لينا غهوي. (بلا تاريخ). *2021 بين المؤيتين*. تاريخ الاسترداد 10 1, 2022، من :http .//www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202103/t20210303_800237998.html/

مبارك سعيد عوض العجمي. (2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من 1980-2000 (رسالة ماجستير). 4. عمان، الاردن: جامعة الشرق الاوسط،كلية الاداب،قسم العلوم السياسية.

مجموعة الصين للإعلام. (بلا تاريخ). *ما يفوق 10% من سكان الصين مثقفين علميا*. تاريخ الاسترداد 10 1, 2022، من https: //arabic.cgtn.com/n/BfJEA-EA-HIA/FDGbIA/index.html.

محمد الدبار. (مارس, 2019). محمد الدبار،أبعاد السياسة الخارجية دراسة تاصيلية. *دراسات سياسية* ، صفحة 5.

مخلوف وديع، و منصر جمال. (2021). الدول الصاعدة: توظيف القوة الناعمة في التظاهرات الرياضية دراسة حالة العاب الكومنولث في الهند 2010. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* .

مركز الحرب الناعمة للدارسات. (2017). *الحرب الناعمة:الأسس النظرية والتطبيقية* (المجلد 1). بيروت: مركز الحرب الناعمة للدارسات.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات. (2, 2014). سياسة الصين الخارجية،: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، الإستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط. *مسارات* .

معلومات عامة عن الصين. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 1, 2022، من http: //arabic.cri.cn/1421/2013/11/06/82s165320.htm.

منصور فالح اسماعيل الحيصه. (2009). *الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(1990-2006)*. عمان: جامعة مؤته.

منظمة التعاون الإسلامي. (2020). *الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة (كوفيد- 19) في الدول الأعضاءفي منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات2020*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(سيسرك) .

منظمة العفو الدولية. (بلا تاريخ). *الصين 2020*. تاريخ الاسترداد 4 2, 2022، من www.amnesty.org/ar/location/asia-and-the-pacific/east-asia/china/report-china.

هويو شيانغ وو سي كه. (9 4, 2021). *بدء الخطة الخمسية الرابعة عشرة ورحلة جديدة من التحديث*. تاريخ الاسترداد 3 2, 2022، من http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/202104/t20210409_800243020.html.

وزارة التجارة قيمة تجارة السلع الصينية تصل الى 6تريليونات دولار. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 21 12, 2021، من http: //arabic.news.cn/2021-12/30/c_1310402186.htm.

وزارة التربية والتعليم، جمهورية الصين الشعبية. (بلا تاريخ). *لمحة عامة عن التعليم في جمهورية الصين الشعبية-تطورات التعليم في الصين عام 2018*. تاريخ الاسترداد 10 1, 2022، من http: .//ar.moe.gov.cn/documents/reports/202010/t20201028_497068.html

وزارة الخارجية الصينية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 1, 2020، من https: .//www.mfa.gov.cn/ce/cebh/eng/xwdt/t1332271.htm

وزارة الخارجية الصينية. (24 5, 2020). *مستشار الدولة وزير الخارجية "وانغ يي" يجيب على أسئلة الصحفيين الصينيين والأجانب حول سياسة الصين الخارجية وعلاقاتها الدولية*. تاريخ الاسترداد 25 1, 2022، من http: //mr.china- .embassy.org/fra/sbgx/202005/t20200527_5954664.htm

وزارة الخارجية الصينية. (16 1, 2021). *وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية 1/16/، 2016، موقع وزارة الخارجية الصينية*. تاريخ الاسترداد 6 2, 2022، من https: .//www.mfa.gov.cn/ce/cebh/eng/xwdt/t1332271.htm

وكالة شينخوا. (1 2, 2022). *1.06 مليار كيلووات...إجمالي قدرة الطاقة المتجددة في الصين حتى نهاية عام 2021*. تاريخ الاسترداد 2 2, 2022، من http://arabic.news.cn/2022- .02/01/c_1310449288.htm

وكالة شينخوا. (30 12, 2021). *تقرير نهاية العام: أبرز جوانب التعاون العلمي والتكنولوجي بين الصين والدول العربية خلال عام 2021*. تاريخ الاسترداد 4 2, 2022، من http: .//arabic.news.cn/2021-12/30/c_1310401338.htm

وكالة شينخوا. (5 8, 2021). *وزير الخارجية الصيني يفند الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة واليابان على الصين في قمة شرق آسيا*. تاريخ الاسترداد 4 2, 2022، من http: .//arabic.news.cn/2021-08/05/c_1310108229.htm

ياسين عامر عبدالجبار الربيعي. (2018). *واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص*. عمان: جامعة الشرق الاوسط،كلية الاداب والعلوم.

يورونيوز. (27 4, 2020). *تعرف إلى الدول الـ 5 الأولى من حيث الإنفاق العسكري في 2019*. تاريخ الاسترداد 2020، من https://arabic.euronews.com/2020/04/27/military-spending-2019-reached-highest-levels-since-cold-war-sipri-report-5-top-countries.

واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد العام 2003

The reality of Iraqi-Kuwaiti relations after 2003

الباحثة نهى جاسم حسين

كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية- العراق

nuhajasim94@gmail.com

الملخص

تعد العلاقات الدولية ظاهرة من التفاعلات المتداخلة المتواصلة بين وحدات سياسية بشكل أساس وبين وحدات شبة سياسية (إقليمية ودولية), ولكل منها مسلك ومؤثرات تسير فيه لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى, وبما أن تلك الأهداف والقدرات والمسالك المتباينة كماً ونوعاً, وللعلاقات الدولية (العراقية/ الكويتية) جوانب مختلفة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية , وبعض هذه الجوانب لها علاقة بوحدات السياسية الدولية , في حين يقع بعضها الآخر على مستوى العلاقات التي لا تظهر الدولة فيها طرفاً مباشراً في التعامل بينهما وان ظاهرة التفاعل في العلاقات اتسم بالتعاون من جانب وبالصراع من جانب أخرى .

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع العلاقات العراقية-الكويتية والقضايا التي تواجه تطورها, وتداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على هذه العلاقات والرؤية المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية .

الكلمات المفتاحية : العلاقات الدولية , العراق , الكويت .

Abstract

International relations are a phenomenon of continuous overlapping interactions between essentially political units and between regional and international semi-political units, and each of them has a path in which it goes to achieve near and long-term goals. Another aspect, and international relations have different aspects, whether they are political, economic or social, and some of these aspects are related to international political units, while others are located at the level of relations in which the state does not appear as a direct party in the transaction.

This study attempted to shed light on the reality of Iraqi-Kuwaiti relations, And the repercussions of the US withdrawal from Iraq on Iraqi-Kuwaiti relations , the issues facing the development of Iraqi-Kuwaiti relations, the future vision of Iraqi-Kuwaiti relations.

Keywords: international relations, Iraq, Kuwait.

المقدمة

تمثل العلاقات العراقية-الكويتية أحد أهم العلاقات الخلافية في منطقة الخليج العربي , إذ واجهت هذه العلاقات توترًا ملحوظًا منذ عقودًا طويلة , ورغم حقيقة أنه من المسلم به وجود الخلافات بين الدول المتجاورة جغرافياً , إلا أن الخلافات الكويتية العراقية شهدت أمورًا أكثر تعقيدًا من أي خلافات ببن دول متجاورة أخرى نتيجة عوامل داخلية و خارجية معقدة جدًا , لاسيما وإن أواصر الصراع بين الدولتين تتفوق على أواصر التعاون أو تكاد تلغي أي بادرة تفاهم عقب حرب الخليج الثانية لعام 1991 وتركت العقوبات المفروضة على العراق لمدة زادت على عقد من الزمن , وفضلا عن , ترسخ هذا الصراع وحال نبذ الآخر لاسيما لدى الجانب الكويتي ليكون جزءًا من المنظومة العقائدية للنظام السياسي الكويتي وعلى حساب آليات التعاون في السياسة الخارجية .

تتأتى أهمية البحث من دراسة واقع العلاقات الثنائية العراقية- الكويتية , وتداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق , ومحاولة تقديم تصور أكاديمي لكيفية تعامل كل من دولة الكويت والعراق مع القضايا موضع الخلاف بينهما , والتي تشكل عائقا أساسيًا أمام أي تقدم في هذه العلاقات.

تتلخص مشكلة هذا البحث بالتركيز على واقع العلاقات العراقية-الكويتية وحتى تسنى معالجة المشكلة ، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث :

أولاً : ما أهم قضايا الخلاف التي شهدتها العلاقات العراقية-الكويتية ؟

ثانياً : ما أهم التطورات التي شهدتها العلاقات العراقية-الكويتية خلال فترة ما بعد عام 2003 ؟

ثالثاً : ما اتجاهات العلاقة بين دولة الكويت والعراق في ظل النظام الساسي الحالي وأثرها على القضايا الخلافية بين البلدين؟

يعتمد البحث على فرضية مفادها : إن واقع العلاقات العراقية-الكويتية يشهد العديد من التطورات الإيجابية والسلبية والتي تؤثر بالضرورة على التطورات المستقبلية لهذه العلاقة .

ومن أجل التوصل إلى النتائج المتوخاة من هذا البحث , تم اعتماد على المنهج الاستنباطي الذي يساعدنا في تحقيق الانتقال من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية لموضوع البحث مع تحليل الواقع الفعلي الذي تعيشه العلاقات الثنائية بين الدولتين .

هيكلية البحث تم تقسيم هيكلية البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة , اذ تناول المبحث الأول واقع العلاقات العراقية-الكويتية , ودرس المبحث الثاني تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على العلاقات العراقية-الكويتية, وبحث المبحث الثالث القضايا التي تواجه تطوير العلاقات بينهما .

المحور الاول : واقع العلاقات العراقية-الكويتية

يعدّ فهم المراحل التي مرت بها العلاقات بين العراق والكويت قبل العام 1990 ، ضرورة للانطلاق نحو دراسة تلك العلاقات للمدة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت ثم التوصل إلى متابعة إيقاعاتها بطريقة علمية تتوخى الأنصاف والحيادية , ويأتي تناول مراحل العلاقات لتلك الدراسة ، استنادًا إلى أنها قد امتازت بالتعقيد والتركيب، وتعدد الأوجه ، والتذبذب صعوداً ونزولاً ، ومن ثم أفادت ، وفق مسيرتها ما بين الطرفين، إلى أزمات متكررة .

أولاً: **العلاقات العراقية-الكويتية خلال الحقبة (1958-1988)**

بعد قيام ثورة 14 تموز/ يونيو 1958 , رحب أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح بالثورة من طريق برقية التهنئة التي بعثها لرئيس الوزراء الاسبق عبد الكريم قاسم (في 12 آب/ اغسطس 1958 بنجاح الثورة , وفي 25 تشرين الاول / اكتوبر 1958 زار الشيخ عبد الله العراق للتعرف بشكل مباشر على موقف قادة الثورة من الكويت , وعن سير العلاقات بينهما وتطورها , لكن جاءت سنة 1961 لتشهد أول أزمة حقيقة بين العراق والكويت , إذ عادت المطالبة بالكويت كلها بعد أعلن رئيس الوزراء الأسبق عبد الكريم قاسم بإعادة الكويت إلى العراق [1] . إذ ادعى عبد الكريم قاسم أن الكويت جزءًا لا يتجزأ من العراق , وأن الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني , وأعلن تعيين قائمقام للكويت الذي سيصبح تابعاً للسلطة الإدارية في لواء محافظة البصرة [2] .

وكانت ردة فعل الكويت سريعة ، إذ قدم أمير الكويت شكوى أمام مجلس الأمن الدولي ، بوصفه الجهاز المسئول عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين في منظمة الأمم المتحدة وذلك في الأول من تموز / يونيو العام 1961 ، كما طالبًا من الحكومة البريطانية تطبيق الضمانة المنصوص عليها في اتفاقية الاستقلال لعام 1961، وكذلك تقدمت الكويت بشكوى إلى جامعة الدول العربية لتتخذ الإجراءات الفعالة لصيانة استقلال الكويت.[3]

وفي الأول من تموز / يونيو العام 1961 وصلت القوات البريطانية إلى الكويت ، واستكملت انتشارها في السادس من الشهر نفسه ، على الرغم من عدم وجود تحرك عسكري عراقي ملحوظ في المنطقة الحدودية ، لذلك قدم العراق شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ، لمناقشة التهديد البريطاني لأمنه واستقلاله، غير ان مجلس الأمن الدولي لم يستطيع اتخاذ قرار؛ بسبب التعارض بين المشروعين البريطاني والمصري[4]، إذ عارضهما الاتحاد السوفيتي (السابق) مستخدماً حق النقض (الفيتو) بدعوى ان مشروع قرار مجلس الأمن الدولي لا يتضمن أمراً بانسحاب القوات البريطانية من الكويت ، لذلك طلبت الجامعة العربية التدخل لتسوية الأزمة سلمياً ، فعقد مجلس الجامعة اجتماعاً في الخامس من تموز ، وقام باتصالات مع كل من بغداد والكويت والرياض ، والطلب منها لتسوية الأزمة ، وقد أثمرت الجهود المشتركة إلى عقد مجلس الجامعة العربية جلسة له في العشرين من تموز العام نفسه ، قرر خلالها الموافقة على طلب الحكومة الكويتية بالانضمام إلى جامعة الدول العربية* ، على أن تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها ، مقابل التزام العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت إليه ، وان يؤيد أية رغبة تبديها حكومة الكويت للوحدة معه أو الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية لميثاق الجامعة , وطلب القرار من الدول العربية مساعدة الكويت في الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة ، وكذلك تقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت إذا طلبت ذلك , وقد تم اتخاذ هذا القرار، الذي حمل الرقم 35/1777 ، بالإجماع بالرغم من انسحاب رئيس الوفد العراقي الدكتور عبد الحسين القطيفي من اجتماع المجلس احتجاجًا على القرار، مع إعلانه مقاطعة كل الاجتماعات التي يعقدها المجلس إذا ما اشتركت الكويت فيها.[5]

وأشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية على تشكيل قوة طوارئ عربية ، ضمت قوات سعودية وأردنية وسودانية ومصرية وتونسية ، وقد وصلت إلى الكويت في العاشر من أيلول / سبتمبر العام 1961م ، لكنها لم تبقِ طويًلا ، إذ انسحبت تباعًا ، واستكملت انسحابها في شهر كانون الثاني / يناير من عام 1963 [6]. ويبدو ان هذه الأزمة لم تنتهِ[7] , إلا بعد تولي عبد السلام محمد عارف السلطة في العراق 1963 , والتي أنهت نظام عبد الكريم قاسم في العراق , حتى بدأت في بغداد في شهر تشرين الأول / اكتوبر من عام 1963 مباحثات بين رئيس وزراء العراق والكويت[8]، أسفرت عن التوقيع على اتفاق بين الجانبين تضمن توطيد العلاقات بين الدولتين العربيتين من خلال فتح صفحة جديدة في هذه العلاقات تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ، إذ تم الاتفاق على الأمور الآتية [9]:-

1. اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها التامة على حدودها المعنية في عام 1932 .

2. تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات بين البلدين .
3. تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.
4. تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء .

وقامت الكويت بالتصديق على هذا الاتفاق وايداعه الأمم المتحدة في 4 كانون الثاني / يناير 1964 , ومن ثم في جامعة الدول العربية , وبذلك أصبحت معترفاً بها على المستويين العربي والدولي , وبهذا أصبحت قضية الحدود هي التي فرضت نفسها على العلاقات بين العراق والكويت للسنوات التالية .

وبعد سيطرة حزب البعث على السلطة في العراق عام 1968 كان التوجه الغالب للنظام السياسي العراقي ازاء الكويت هو التعايش مع الأمر الواقع , لكن دون ترسيم الحدود بين البلدين واستمر الوضع كذلك حتى ظهور أزمة في كانون الأول / ديسمبر لعام 1972 عندما بدا العراق بشق طريق داخل الأراضي الكويتية نحو جنوب أم قصر من أجل حماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني محتمل وكانت الأزمة الثانية حين أقدمت الحكومة العراقية على غزو مركز (الصامته) الحدودي في أذار / مارس لعام 1973 وهي منطقة غنية بالنفط [10] , وفي 28 نيسان / ابريل سحب العراق قواته من مركز الصامته أثر تنديد عربي شامل وتحرك دولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة , وبعد توقيع العراق اتفاقية الجزائر 1975 مع إيران , بعد هذه المرحلة تحول الأمر لدى الحكومة العراقية إلى محاولة العراق اقناع الحكومة الكويتية بتأجير جزيرة (وربة وبوبيان) لمدة 99 عاماً فرفضت الكويت هذا الطلب وأغلقت الحدود بين البلدين[11], وفي عقد الثمانينيات من القرن العشرين تحسنت العلاقات العراقية-الكويتية وذلك إبان الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) . وضمن هذا الاطار قام أمير الكويت جابر الأحمد الصباح بزيارة العراق عام 1989 وجرى الاحتفاء به بشكل كبير وتوالت بعد ذلك زيارات المسؤولين الكويتيين للعراق من أجل تخطيط الحدود , إلا أن الجانب العراقي لم يكن متحمساً لترسيم الحدود مع الكويت , ومما زاد من مخاوف الكويتيين من العراق هو رفض الحكومة العراقية آنذاك التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء معهم , وقد برر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المنحل آنذاك بان على الطرفين أولا الانتهاء من مشاكل ترسيم الحدود قبل البحث في مسألة معاهدة عدم الاعتداء [12] .

مما يسترعي النظر هنا , أن العراق خرج من الحرب قوياً عسكرياً ومنهاراً اقتصادياً , فقد كانت لدى العراق قبل الحرب مدخرات تصل إلى أكثر من 38 مليار دولار , وعندما انتهت الحرب اخرج العراق مثقلاً بالديون .

ثانياً : العلاقات العراقية الكويتية خلال حقبة التسعينات

لقد اتسمت العلاقات العراقية-الكويتية بالتوتر والتدهور خلال تسعينات القرن العشرين , ولاسيما عندما اجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية في 2 أب / اغسطس لعام 1990 , وبعد هذا الاحتلال صدرت سلسلة من قرارات مجلس الأمن الدولي مستندة على الباب السابع من الميثاق[13] , منها قراره المرقم (660) الذي أدان الاجتياح العراقي للكويت وطالب العراق بأن يسحب قواته كاملة فورًا ومن دون قيد أو شرط ، ويدعو العراق والكويت إلى البدء بمفاوضات مكثفة، ويؤيد جميع الجهود المبذولة بهذا الصدد خصوصاً جهود الجامعة العربية [14].

إلا أن العراق لم يستجب لقرار مجلس الأمن (660)، وإعلان العراق ضم الكويت في 8 أب / اغسطس لعام 1990 , إلا أن مجلس الأمن رفض ذلك واصدر القرار المرقم (661) و (662) **1990** حول سحب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط ، وعدم شرعية ضم الكويت للعراق ، وعد أي إجراء من جانب العراق باطلًا ، وحصل القرار على الإجماع , والقرار المرقم (678) الذي يجيز استخدام القوة ضد من لا ينفذها , ولان القيادة العراقية رفضت الانسحاب من الكويت , واستمر الوجود العراقي في الكويت لمدة ستة اشهر , هذا ما دعى إلى تأسيس تحالف دولي ضد غزو العراق للكويت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية , وتوجيه ضربة عسكرية واسعة للعراق , مما اضطر العراق الانسحاب من الكويت تحت ضغط القوة الدولية [15], فيما تم الاعتراف العراقي بالسيادة الكويت 14 تشرين الاول/ اكتوبر 1994, وامتثاله لقرار مجلس الأمن المرقم(833) 1993 المتضمن اعترافه بالحدود البحرية بينه وبين دولة الكويت كما رسمتها اللجنة التابعة للأمم المتحدة واحترامه لحرمة الحدود [16] .

وأصبح العراق تحت طائلة عقوبات دولية اقتصادية وسياسية وعسكرية , مما زاد من تعقيد العلاقات بين البلدين أكثر واضاف لها مشكلات حدودية واقتصادية وانسانية[17] .

واخذت العلاقات العراقية-الكويتية منحاً أخرى اتخذ ابعاد جيو استراتيجية واقتصادية وسياسية خطيرة سواء بإغلاق حدود الخليج العربي بوجه العراق وتحكم الكويت بها أو بفرض الحصار

الاقتصادي على الشعب العراقي لمدة(13) عاماً وما آل إلية من تدمير لثروات الشعب العراقي واقتصاده وبنيته التحتية والاجتماعية وبقيت العلاقات العراقية-الكويتية في مستوى الجمود .

ثالثاً : العلاقات العراقية-الكويتية المدة من 2003 إلى 2004

لم تتغير العلاقات العراقية -الكويتية بعد عام 2003 تغييراً كبيراً , فبعد القطيعة الطويلة بين البلدين والمشاكل العالقة بينهما فيما يخص ملف التعويضات التي يقَّدمها العراق للكويت منذ الغزو العراقي عام 1990 وحتى يومنا هذا , فضلاً عن , مشاكل ترسيم الحدود التي ما زالت ملفاتها معلقة بين البلدين , التي تثير الشكوك حول إمكانية تحسين العلاقات بين الطرفين .

لكن تغيرت الرؤية الكويتية للعراق بعد سقوط النظام السابق كونها عدّت وجود هذا النظام تهديداً مباشراً لها , لذا فإنّ غياب هذا النظام يُعدُّ مكسباً استراتيجياً لها , لذلك اعترفت الدول الخليجية وفي مقدمتها الكويت بمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في العراق وعدّته بمثابة السلطة السياسية والمثل الشرعي للقوى السياسة العراقية[18] , ومنذ البداية أعادت العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة استمرت خمسة عشر عامًا [19] , وتبادل البلدان السفراء وأعيد فتح السفارتين العراقية في الكويت والكويتية في العراق , ثم استمر تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وعلى مختلف المستويات وتشكلت اللجان المشتركة لمعالجة القضايا العالقة بين البلدين , واتفق البلدان على ضرورة بحث في القضايا التالية وإيجاد حلول لها : [20]

أ. استكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين بعد العلامة الحدودية (162*).

ب. تنظيم وتنمية النشاط البحري في خور عبد الله .

ج . تحديث اتفاقية تنظيم الخدمات الجوية بين البلدين .

د. التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والجمركي والنفطي والقطاع الخاص.

رابعًا : **العلاقات العراقية الكويتية المدة من 2005 إلى 2021**

لم يختلف الأمر كثيراً في العلاقات العراقية-الكويتية في عام 2005 فالكويت كانت في مقدمة الدول التي رحبت بانتخابات العراقية لعام 2005, وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة استمرت خمسة عشر عامًا , إذ جاءت زيارة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري إلى الكويت عام 2005 خطوة من خطوات بناء الثقة بين البلدين وخلال زيارته أجرى مباحثات مع المسؤولين الكويتيين بحثت القضايا العالقة بين البلدين لاسيما قضيتي الحدود والديون وكيفية تجاوز تراكمات المرحلة السابقة وسبل تطوير العلاقات بينهما[21]. ألا إنّ الكويتيين لم يطمئنوا لذلك , إلا بعد أن

أصدر رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري في نهاية عام 2005 تأكيداً مفاده , بأن العراق يَعدُّ الكويت دولة شقيقة ومستقلة وذات سيادة مع عدم وجود شقيق كبير وصغير في العلاقات بينهما , وهذا ما أكّده وزير الخارجية العراقي في تلك الحقبة هوشيار زيباري حينما قال : "إنّ سيادة الكويت وحدودها مصونة بقرارات الشرعية الدولية" ، ونفى وجود أطماع لبلاده في الأراضي الكويتية واصفاً من يروج لذلك سياسياً وإعلامياً بأنَّه : "يعيش في أوهام الماضي" , كما طالب رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري من خلال زيارته إلى الكويت بإلغاء الديون على العراق , إلّا أنّ نوابًا كويتيين رفضوا قرار الحكومة الكويتية بإسقاط الديون وعدّوها حقاً لا يمكن التنازل عنه ، فهي بمثابة (قدس الأقداس كما صرّح به فايز العنزي عضو البرلمان الكويتي), وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن هي واجبة التطبيق والتي لا تحتمل التعديل أو المساس بها , وكان موقف مجلس الأمة الكويتي هذا قد أغلق موضوع الديون والتعويضات المطلوبة لكن رغم ذلك قامت الحكومة الكويتية بتقديم 60 مليون دولار كمنحة ووعدت بقروض ميسرة للجانب العراقي[22].

بالرغم من تأكيد الجانبين العراقي والكويتي على أهمية بناء علاقات جيدة قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل , فإنّ هذه العلاقات واجهت أزمة في عهد رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري وتحديدًا في شهر تموز/2005 عندما قامت الكويت باختراق الحدود العراقية بحجة إقامة (حاجز حديدي) لحماية الكويت من الأوضاع التي يشهدها العراق , وقد أثار هذا الحدث ردود أفعال عراقية على المستويين الرسمي والشعبي تمثلت بتنديد بعض أعضاء مجلس النواب العراقي بالتجاوز الكويتي على أراضي العراق ومياهه الإقليمية , ومطالبة بعض آخر بإعادة النظر بالاتفاقيات الحدودية التي أقرت بعد عام 1990[23].

أثناء زيارة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي إلى الكويت في عام 2006 ناقش خلالها ملف ترسيم الحدود وإمكانية حلها عبر الحوار الثنائي والخلاص من وصاية مجلس الأمن الدولي , وقال نوري المالكي: " إنّ مسألة الكويت والعراق محسومة ، ولكن ينبغي أن تحسم وفق القرارات والتفاهم بين البلدين, ولا زالت هناك مشكلات مثارة ينبغي أن نجد لها الحلول الثنائية فيما بيننا أفضل لنا من أن نتوجه بها إلى الأمم المتحدة" , وأضاف المالكي بأنَّ : "المشكلة بين العراق والكويت ليست مشكلة حدود على حدَّ تعبيره، إنّما مشكلة فنية تعمل اللجان على متابعتها" , وأضاف بأنَّ: "العلاقة ما بين الطرفين متينة جدًا" , وقد أكدت الكويت للمالكي دعمها للعراق وحكومته ، وترحيبها واستعدادها للمشاركة في مؤتمر العهد الدولي المتعلق بموضوع الديون ، ودعم عملية الاستثمار في العراق , وكانت الكويت

قبل هذه الزيارة أعربت عن نيتها تخفيض ديونها المستحقة بذمة الخطوط الجوية العراقية ، والبالغة أكثر من200 مليون دولار وأعلنت استعدادها لفتح أول خط جوي مع العراق بعد توقف دام أكثر من 17عامًا ، مما سيسهم في تعميق العلاقات التجارية بين البلدين[24] . ونظراً لاستمرار حالة عدم الاستقرار في العراق دعت الكويت إلى ضرورة معالجة هذه الأوضاع بما يعيد الأمن والاستقرار إليه في مؤتمر دول جوار العراق الذي عقد في طهران في حزيران لعام 2006 والذي يضم وزراء خارجية دول جوار العراق وطالب المجتمعون فيه بنقل المهام الأمنية إلى القوات العراقية ومطالبة الدول والمنظمات الدولية بضرورة تقديم المساعدة الواسعة لعملية التطوير السياسي والاقتصادي لإعادة بناء العراق[25]. ثم عينت الكويت في عام 2008 سفيراً لها في بغداد كأول سفير كويتي لدى العراق منذ عام 1990 ليواجه مهمة شاقة في العمل على تقريب وجهتي نظر البلدين حيال القضايا العالقة بينهما[26] , وفي عام 2009 قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية محمد صباح السالم الصباح وبعد قطيعة دامت 19 سنة بزيارة لبغداد اجتمع فيها مع رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي ، وشهد اللقاء بحث سلسلة من القضايا التي من شأنها الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين , وسبل توسيع التعاون بينهما على جميع الأصعدة ، وبارك رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الجهود الكويتية في كل ما تسعى إليه من أجل وحدة الصف العربي , وأعرب عن شكر بلاده للكويت على عقد القمة الاقتصادية التي تناولت مواضيع مهمة[27]. وتُعُّد زيارة وزير الخارجية الكويتي الأولى من نوعها منذ الغزو العراقي للكويت لعام1990، وعلى الرغم من أنَّ العلاقات بين البلدين تحسنت بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 وحدوث تحسن نسبي , إلّا أنَّ عدداً من الملفات القديمة ما زالت عالقة بينهما , والكويت لا زالت تحصل على التعويضات مقابل الأضرار التي لحقت بها من جراء الغزو العراقي لها , ومن جانب آخر , يطالب العراق الكويت بإلغاء التعويضات أسوة بالدول الأخرى التي أسقطت ديون وتعويضات العراق على أساس أنَّ الحكومة الحالية غير مسؤولة عنها , كما أن ترسيم الحدود وإدارة حقول النفط المشتركة تمثل تحديات أخرى للعلاقات بين البلدين[28]. أكّد وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري بتاريخ 22/ تموز/2009 أنَّ : "العراق ملتزم بجميع القرارات الدولية المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت" , وإنّ سعي حكومته الحالية للخروج من الفصل السابع لن يكون على حساب دولة الكويت وسيادتها وآمنها" ، وأضاف أنَّه " يوجه إلى الكويت رسالة ود وإخوة مبيناً أنَّه من الطبيعي أن يتخذ العراق خطوات عملية مستقبلاً لتبديد مخاوف الكويت" , وأكّد أنَّ هناك مجموعة من الخطوات يمكن اتخاذها معرباً عن اعتقاده أنَّ المرحلة المقبلة ستكون مرحلة مهمة لتعزيز بناء

الثقة من خلال مجموعة من الإجراءات العملية[29], وأضاف أن العراق حريص على التعاون ثنائي مع الكويت لمعالجة القضايا العالقة كافة بكل مودة ومهنية وبروح أخوية ومن خلال القنوات الرسمية بين الدولتين الصديقتين[30]. وقد نجح العراق في مسعاه حول بناء علاقات فعالة مع الكويت والتي تمثلت في المساعي العراقية لتجاوز الأزمات من خلال طرح رئيس مجلس النواب الأسبق أياد السامرائي ما أسماه التفاهم المشترك لتسوية الملفات العالقة بينهما[31], ولتعزيز العلاقات الودية تم تقديم أوراق اعتماد محمد حسين محمد بحر العلوم في الأول من حزيزان/ 2010 كأول سفير عراقي في الكويت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 , وقد تركت زيارة رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ ناصر محمد الصباح بتاريخ 12/ كانون الثاني/2011 إلى بغداد أثراً إيجابياً في إنهاء مرحلة التوتر وفتح صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين[32] . وزار رئيس الوزراء نوري المالكي الكويت في تاريخ 14/ آذار/2012 وذلك تلبية للدعوة التي وجهها رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح , وصرّح رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي خلال محادثاته مع نظيره الكويتي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح قائلاً: " لقد قطعت الحكومة العراقية شوطاً كبيراً لحل وحسم جميع القضايا العالقة والتي تعد من العقبات الرئيسة في طريق تحسين العلاقات مع الكويت لكي نصل إلى خروج العراق من الفصل السابع" , وقد كثف المسؤولون العراقيون في السنوات الأخيرة جهودهم بعد ذلك لإقناع مجلس الأمن بإخراج العراق من طائلة الفصل السابع[33] , مؤكدين التزام العراق بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة وإنّه لم يعد يشكل تهديدًا لأمن واستقرار المنطقة , مطالبين بخفض النسبة المخصصة للتعويضات إلى1% من عائدات العراق , في المقابل أصرَّ المسؤولون الكويتيون على إبقاء العراق خاضعًا للفصل السابع لحين الوفاء بكل التزاماته[34]. وقد نجح العراق والكويت في عام 2013 في حل بعض مشاكل ترسيم الحدود التاريخية بينهمًا بعدما وافق البلدان على استكمال إجراءات تخطيط الحدود البرية والبحرية بين البلدين وفق القرار المرقم (833) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في عام 1993 عقب الغزو العراقي للكويت[35] .

وبعد تشكيل الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي في عام 2014 ،جاءت مرحلة جديدة لمواجهة الأزمات السياسية في البلد ، والعمل على وقف تقدم تنظيم داعش الإرهابي ، وتغيير السياسات الداخلية وتشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة لكل الأطياف السياسية ،وتبني علاقات خارجية منفتحة على دول الجوار الإقليمي والعالم الخارجي بما يخدم مصالح العراق وأمنه واستقرار, وقد سعت الحكومة العراقية إلى الانفتاح على الدول المجاورة ومنها الكويت ورغبتها في طي

صفحة الماضي، وبحث جميع الملفات العالقة بينهم ، وكان هذا ضمن البرنامج الحكومي للحكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي , وبدأت بعدها سلسلة زيارات ولقاءات متبادلة بين المسئولين العراقيين ونظرائهم الخليجيين, ومنها زيارة وزير الخارجية الأسبق ابراهيم الجعفري إلى الكويت ومن ثم زيارة وزير الخارجية الكويتي صباح خالد الصباح إلى بغداد وتأكيده التزام الكويت بقرارات مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب وتمويله وتجفيف منابعه خاصة القرارين 2170و2178 , وتأكيده أن دول المنطقة تواجه فكراً مدمراً يحتاج إلى مواجهه شاملة [36] .

ويبدو أن مرحلة ما بعد زوال تنظيم داعش الإرهابي من العراق , حظيت بتفهم الجانبين العراقي والخليجي للمتطلبات اللازمة للمحافظة على أمنهما الداخلي وتجاوز المرحلة السابقة من التوتر وعدم التفاهم , والانطلاق نحو مرحلة جديدة تضمن تحقيق المصالح المشتركة بين البلدين وتطوير العلاقات بينهما في المستقبل , وظهر ذلك واضحًا في مساعي حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي الحثيثة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية-الكويتية كمهمة أساس في مواجهة الإرهاب في العراق , وبسبب التحديات الداخلية والخارجية التي كان يعانيها العراق , وأهمية هذه العلاقات بالنسبة للعراق في ظل توجهاته الجديدة في تطوير علاقاته مع دول الخليج العربي , وبذلك شهد العراق حالة من الانفراج في علاقاته مع دول الخليج العربي وخاصة الكويت في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية .

نستنتج , إنّ العلاقات بين البلدين شهدت تطورًا ملموسًا في السنوات 2018 و2020و 2021 لاسيما عقب المساعي الحثيثة التي بذلها قادة الدولتين لتجاوز خلافات الماضي , فضلاً عن , تكثيف الزيارات الرسمية بين قادة البلدين والتي تمخضت عنها مرحلة جديدة من العلاقات المبنية على حسن الجوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بينهما .

المحور الثاني : تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على العلاقات العراقية-الكويتية

جاء الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق مع نهاية العام 2011 ليؤكد حقيقة استراتيجية مهمة ، مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية هي دومًا العامل الأشد تأثيرًا في أمن الخليج واستقرار النظام الإقليمي الخارجي ، وتؤكد التجارب التاريخية أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت تمامًا في تحقيق الأمن للنظام الإقليمي الخليجي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي ، أي منذ الانسحاب البريطاني وتولي الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الأمن في الخليج , إذ عاشت المنطقة خلال هذه المدة حالة مستمرة من الأزمات السياسية والعسكرية ، وذلك نتيجة لسوء إدارة الولايات المتحدة

الأمريكية لقضية الأمن والاستقرار فيها , إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أدخلت النظام الإقليمي الخليجي الغني بنفطه وثرواته المالية في دوامة من الصراعات والأزمات ، فما أن تنتهي أزمة , إلاّ وتندلع أزمة أخرى , وأضحت حالة التأزم والتوتر والصراع هي السمة السائدة لمنطقة الخليج ، وأضحى البحث عن الأمن والاستقرار هو الغاية صعبة المنال بالنسبة لجميع الأطراف في المنطقة .

وقد ارتبط الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق بفكرتين رئيستين ، الأولى تتعلق بضرورة استعادة العراق لاستقلاله وسيادته على أراضيه والتي فقدت في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، والثانية تتعلق بالتحذير المستمر من قبل القيادات الميدانية العراقية والأمريكية ومن أطراف إقليمية ودولية من المخاطر والتداعيات التي يمكن أن تتر تب على هذا الانسحاب[37].

ومن المعروف أن الانسحاب الأمريكي من العراق قد جاء تطبيقًا لاتفاقية أمنية التي وقعت عام 2008 بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية , علمًا بأن الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما أكد في تشرين الأول / اكتوبر لعام 2011 أن الانسحاب العسكري الأمريكي الكامل هو نتيجة لرفض العراق منح آلاف الجنود الأمريكيين حصانة قانونية[38] .

ويرى بعض المحللين السياسيين أن الإدارة الأمريكية أرادت من خلال الاتفاقية الأمنية مع العراق ومن

ثم سحب القوات العسكرية من الأراضي العراقية أن تعيد النظر في آلية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي , من خلال إعادة انتشاره من جديد في دولة الكويت لكي تتمكن من التدخل السريع في حال تدهور الوضع الأمني في العراق أو حدوث تدخل خارجي فيه في المستقبل , وهذه الخطة حسب ما نشرتها (صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية) في 3 آب/أغسطس لعام 2011 هي البديل بعد فشل إبقاء 20 ألف جندي أمريكي في العراق ، و إلى جانب ذلك سيتم إرسال سفن حربية إلى المياه الدولية في المنطقة , إلى جانب القوات البرية الموجودة في الكويت , في الوقت الذي تحاول فيه واشنطن التي لها علاقات استراتيجية وعسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجي أن تبني هيكًلا امنيًا جديدًا في المنطقة ، وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون تلك الحقيقة بقولها : " سيكون لنا وجود قوي مستمر في كافة أنحاء المنطقة , وهذا دليل على التزامنا المستمر في العراق ومستقبل تلك المنطقة" [39] .

كما كان للاحتلال تداعياته على دول الخليج العربي , فإن الانسحاب أيضًا له تداعياته المرتبطة بطبيعة البنية الإقليمية و الخليجية بعد انسحاب القوات الأمريكية وبداية عهد جديد في العراق , فمن

الثابت أن ما يجري على الساحة العراقية من تطورات سياسية وعسكرية غداة الإعلان الأمريكي عن الانسحاب ، له انعكاساته وتداعياته الواضحة على الساحة الخليجية ومنها الكويت ، فهي دومًا أكثر عرضة للتأثر والتأثير لما يجري في العراق ، وخاصة في ما يتعلق بالوضع الأمني[40] .

إذ تخشى دول مجلس التعاون الخليجي من الآثار الكبيرة التي قد يسببها الانسحاب الأمريكي من العراق، نظرًا للجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية بين العراق ودول الخليج العربي ، وهذا ما كان موضوع قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في 18 كانون الأول /ديسمبر لعام 2011 والتي كان من أبرز مهامها دراسة الوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، والبحث عن توافق خليجي للأمن والاستقرار في المنطقة بعيدًا عن التجاذبات الإقليمية والدولية , وتتمحور مخاوف دول المجلس حول نتائج الانسحاب الأمريكي الذي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد فراغ أمني في منطقة الخليج العربي , وازدياد النفوذ الإيراني في العراق ، إذ كانت دول المجلس تعول على الوجود العسكري الأمريكي في العراق , لاسيما أنها ترتبط باتفاقيات عسكرية وتحالفات ومصالح مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن , تخوف دول المجلس من تصاعد النفوذ والتنافس الإقليمي في العراق , إذ تعتقد دول المجلس أن العراق سيقترب أكثر من إيران في ظل غياب واضح لدور دول كبرى إقليمية مثل السعودية عن المشهد السياسي العراقي , والتخوف الآخر هو أن يؤدي الانسحاب إلى اضطرابات في المنطقة نتيجة لفشل العملية السياسية في العراق ، ولجوء البلد إلى تحالف مع دول جوار أقوى [41] .

لذا أظهرت التجارب التي عاشتها منطقة الخليج العربي منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أن ما يجري في الداخل العراقي له انعكاسات كبيرة على مستقبل الأوضاع في منطقة الخليج العربي ، وبالتالي، فإن المستقبل الخليجي يتوقف في جانب منه على مستقبل العراق ، فإذا نجحت جهود وضع العراق على طريق التنمية والديمقراطية في ظل الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة أراضيه ، سيعزز ذلك من فرض الأمن والاستقرار في المنطقة , أما إذا حدث العكس، واتجهت الأوضاع في العراق نحو مزيد من التدهور، بما يمكن أن يؤدي إلى تفكك الدولة العراقية، فإن ذلك سيجعل من العراق بؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة ، بل ومصدر تصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدود العراق [42] .

ولذلك يتضح حرص دول الخليج العربية على وحدة العراق استقراره من خلال موقف هذه الدول من المشروع الذي تقدمت بها بعض الأطراف العراقية إلى قمة قادة مجلس التعاون الخليجي الثانية والثلاثين في الرياض في كانون الأول / ديسمبر لعام 2011 والتي تضمن طلب دعم لهذه الأطراف في مشروعات تقسيم العراق من خلال نظرية الأقاليم , لكن هذه الدعوة لم تلق الدعم الكامل من قبل

القادة الخليجيين ، وهذا مؤشر يستبطن احتراماً لوحدة العراق وحفاظاً على استقراره ومستقبله، وهو ما أشار إليه البيان الختامي للقمة الخليجية وهو المؤشر الذي يمكن أن يبنى عليه مستقبلاً , فالمأمول أن تبادر دول مجلس التعاون إلى الأخذ بزمام المبادرة الحقيقية لاعتبار عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي الجزء الحيوي في المعادلة الأمنية الخليجية في ثوبها الاتحادي الذي دعت إليه القمة الأخيرة ، ما سيستدعي إعادة استراتيجية دول المجلس تجاه العراق الجديد المتحرر من الوجود الأمريكي على أراضيه ، خصوصاً أن العراق اليوم يواجه مشاكل أمنية وسياسية واقتصادية حادة ، سيكون مستعدًا لإرادة الشراكة الأمنية الخليجية العراقية , إذا ما وجد تعاملاً خليجيًا شفافًا يدعم تقدم العراق بعيدًا عن المبادرات الجزئية التي ترمي إلى الاتصال بكتلة دون غيرها من الكتل السياسية العراقية [43] .

نستنتج , إن الانسحاب الأمريكي بالكامل من العراق سيكون له تأثيرات سلبية و إيجابية على أمن الخليج العربي لا بد من أن تعد نفسها له ، وذلك من خلال تعاطي دول مجلس التعاون الخليجي مع مسألة الوجود الأمريكي في الخليج بعد الانسحاب من العراق بشيء من الحذر والحيطة، حتى لا يثير هذا الأمر مخاوف الجانب العراقي ، ويشعل فتيل الريبة والشك في الأوساط العراقية , مما قد ينعكس على طبيعة العلاقات العراقية-الخليجية في المستقبل القريب ، وخاصة مع تواتر العديد من التقارير التي تبرز تخطيط الإدارة الأمريكية لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي بعد انسحاب القوات المتبقية في العراق ، وتوسيع العلاقات العسكرية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي .فكل ذلك من شأنه إثارة الحساسيات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ، وتلك القضية غاية في الأهمية وخاصة بعد أن صرح وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز "خلال زيارته للولايات المتحدة في العام 2011 ، في إشارة له إلى دول الخليج ، بأنهم "قلقون من أن الانسحاب الأمريكي من العراق سيترك فراغًا", وأضاف أن" اقتراح الإدارة الأمريكية تعزيز علاقتها الأمنية مع دول الخليج العربي لن يشكل بديلًا عما يحدث في العراق ، لكنه ضروري في ظل الانسحاب لإظهار دفاع موحد في المنطقة" .

ولمعالجة هذا الفراغ الأمني المحتمل غداة الانسحاب الأمريكي من العراق تظهر ضرورة الاتجاه صوب وضع ترتيبات أمنية مشتركة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي من شأنه تخفيف حدة القلق لدى دول المجلس من حجم الفراغ الأمني الذي سيترتب جراء الانسحاب الأمريكي من الخليج من جانب ، و يوفر قدرًا من الأمن للعراق ما بعد الانسحاب ، وقد بدأ هذا الاتجاه يتبلور فعليًا , أذ ذكر أحد المسؤولين العراقيين أن العراق يسعى للتوصل إلى اتفاق للدفاع الجوي المشترك مع دول

الخليج العربية ، من أجل تأمين مجاله الجوي بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق ، وفي شأن آخر صرحّ مدير مكتب الرئيس الجمهورية الأسبق جلال الطالباني نصير العاني خلال مؤتمر صحفي في الرياض في 4 شباط/فبراير لعام 2011 ، بأن العراق يقترح توقيع اتفاق مشترك للدفاع الجوي مع دول الخليج ، لا يغطي المجال الجوي العراقي وحده إنما المنطقة كلها ، موضحاً أن العراق يفتقر إلى الموارد اللازمة لتأمين مجاله الجوي ، وأكد أن القدرات العراقية محدودة في هذا القطاع ، مضيفًا أن بلاده تأمل بأن تكون الأيام التي يتعرض فيها مجاله الجوي للانتهاك من جانب قوة معادية قد انتهت[44] .

ويمكن القول , أن علاقات العراق مع دول الخليج العربي بعد انسحاب القوات الأمريكية تمثل مرحلة مفتوحة على احتمالات عدة ؛ أخطرها على دول الخليج ترك الولايات المتحدة فسحة أكبر من التحرك لإيران ، لكي تعود و تمارس دور المنقذ وتضفي شرعية على سياستها في المنطقة ، ويكون العراق سببا في ذلك الأمر الذي من الممكن أن تساهم دول الخليج فيه بتعاملها السلبي مع الوضع ، كذلك فإن تدهور الوضع الاجتماعي وتفكك الترابط الذي كان يتميز به الشعب العراقي من الممكن أن يعبر الحدود إلى دول الخليج خاصة بعد الثورات والاحتجاجات التي حصلت في عدد من الدول العربية ، وبالتالي , فإن ترك دول الخليج لأوضاع العراق تتدهور سيكون تفريطا بمصالحها قبل مصالح العراق .

ومع تطور الأحداث في المنطقة ، بعد الاحتلال الأميركي للعراق العام 2003 ، واستفادة إيران من هذا الاحتلال من خلال تدخلها المستمر في العراق والمنطقة , وانسحاب القوات الأميركية من العراق بشكل نهائي ، جعل دول مجلس التعاون الخليجي تفكر في مسألتين مهمتين تتعلقان باستراتيجية المجلس للمرحلة القادمة بكل ما فيها من تطورات واحتمالات على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية :

الأولى : تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي لحفظ استقرار شعوب ودول المجلس ، خصوصًا بعد انتفاضات الجماهير العربية الأخيرة في المنطقة العربية وخاصة في البحرين واليمن وليبيا ومصر وغيرها من البلدان العربية , والتي يعتقد مسئولون في المجلس أن إيران لها دور في أحداث البلدين، ولذلك فأن الخيار الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي هو إقامة اتحاد أو وحدة خليجية كونفدرالية، وهو خيار الحد الأدنى للوصول إلى اتحاد فيدرالي يرقى إلى طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

الثانية : توسيع مجلس التعاون ليشمل الأردن والمغرب والعراق و ربما اليمن ومصر ودول أخرى خلال العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين على خلفية التطورات السياسية والاقتصادية الحالية والمستقبلية في المنطقة والعالم .

ويلاحظ من خلال الاستعراض السابق، أن تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على دول مجلس التعاون يعتمد بصورة كبيرة على قضيتين في غاية الأهمية ، القضية الأولى تتعلق بمستقبل الاوضاع الداخلية في العراق ومدى الاستقرار الممكن تحقيقه بين مختلف الجماعات السياسية في العراق ، أما القضية الثانية تتعلق بدول المجلس التعاون الخليجي ، حيث يمكن استغلال الفرصة السانحة لبناء علاقات جيدة مع العراق ، تضمن انهاء التداعيات التي خلفها الاحتلال الأمريكي على المنطقة منذ بداية القرن الجديد .

أما فيما يتعلق بالعلاقات العراقية- الكويتية , فيلاحظ أن انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق قد ترافق مع الأزمة الجديدة بين الكويت والعراق حول ميناء مبارك الكويتي ، ومن المعروف أن انسحاب القوات الأمريكية قد يعني انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في طريقة إدارة القادة العراقيين الجدد لدولتهم ، وبالتالي بداية مرحلة جديدة من العلاقات العراقية –الكويتية محملة بكل ما يمكن من التعقيد نتيجة للمورث الكبير من القضايا العالقة بين الجانبين والتي ظلت تتراكم دون أي حل منذ بدايات القرن العشرين , وعلى الرغم من جميع الخلافات والمعوقات القائمة والمتوقعة في مسار العلاقات العراقية- الكويتية ، فإنه من الثابت أن حقيقة الجوار بين الدولتين تجعل كلا منهما بحاجة لعلاقات تعاونية مع الآخر ، وتجعل الكويت تحديداً معنية باستقرار الأوضاع بالعراق سواء ما يتعلق بالناحية الأمنية , أو بطبيعة الحكم أو بالعلاقة بين الطوائف والجماعات العراقية , وهي كلها أمور تؤثر حتما على الأمن الوطني الكويتي، ومن ثم تتطلب حدا أدنى من التعاون والتنسيق السياسي بين البلدين لتحجيم التداعيات السلبية على الطرفين .

المحور الثالث : القضايا التي تواجه تطوير العلاقات بينهما

تتفق أغلب الدراسات أن أهم الملفات والقضايا التي من الممكن ان تثبط من تطور العلاقات بين الدولتين , وتعمل على توسيع فجوة الخلاف الذي لا يخدم الطرفين , إذا ما تمسك احد الأطراف في تعليق هذه الملفات وإبقاءها معلقة دون حل .

تطرقنا في هذا المبحث إلى عدة ملفات مهمة :

أ. أزمة الحدود .

ب. ملف الاسرى والمفقودين .

ج. ملف الأرشيف الوطني الكويتي .

د. ملف التعويضات .

هـ. أزمة ميناء مبارك الكويتي .

أ. أزمة الحدود بين الدولتين

تعد قضية الحدود الأهم والأكثر تأثيرًا على العلاقات بين البلدين ، كما انها تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه العلاقات العراقية – الكويتية ، فضلاً عن , أنها السبب الرئيسي إلى جانب أسباب أخرى في توتر وعدم استقرار العلاقات طوال الحقبة السابقة , وما تمخض عنها من إصدار مجلس الأمن عدة قرارات بحق العراق .

لذا شملت هذه المرحلة مسألتين أساسيتين أكد عليهما قرار مجلس الأمن المرقم 687 المؤرخ في 3 نيسان / أبريل لعام 1991 , الأولى تتعلق بتخطيط الحدود النهائية بين البلدين , وثانية تتعلق بإقامة منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين .

حيث كانت بداية عملية تخطيط الحدود بين العراق والكويت , في مرحلة التسعينات مع صدور قرار المرقم 687 عن مجلس الأمن الذي نص في الفقرة (أ) على ما يلي : [45]

- يطالب العراق والكويت بأن يحترماً حرمة الحدود الدولية , وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين العراق والكويت " بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف ذات العلاقة" وممارسة كل منهما لسيادته الذي وقعاه في بغداد بتاريخ 4 تشرين الأول /اكتوبر لعام 1963, وسجل لدى الأمم المتحدة في الوثيقة المرقمة 7063 .
- يطلب القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة , أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لترسيم الحدود بينهما , مستعيناً بالمواد المناسبة بم فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن (5122421) , وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً بشأن ذلك .
- يقرر المجلس أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه , وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة , لتحقيق الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة , و قرار رقم (688) الصادر في نيسان / ابريل العام 1991 والذي حدد مجلس الأمن بموجبه مسألة وقف إطلاق النار وقضية التعويضات والرقابة على التسلح والحصار الاقتصادي ومسألة الحدود العراقية - الكويتية ، إذ تشكلت بموجب هذا القرار عدد من اللجان لتنفيذ بنوده منها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت[46] .

وبموجب هذا القرار تم ترسيم الحدود بين العراق والكويت من لجنة ترسيم الحدود التي ضمت ممثلين عن الأمم المتحدة والكويت والعراق ، واصدر مجلس الأمن بعد انتهاء اعمال اللجنة القرار (833) بتاريخ 27 أيار /مايو لعام 1993 نص على ما يلي " إن المجلس الأمن يعرب عن تقديره للجنة ,

لما قامت به من عمل على الجزء البري من الحدود , وكذلك في خور عبدالله أو القطاع البحري من الحدود , ويرحب بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود , ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية ,.... وباحترام الحق في المرور الملاحي , وفقاً للقانون الدولي , وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة"[47] . وبذلك تم ترسيم الحدود العراقية –الكويتية بعد مواقفة أعضاء مجلس الأمن على هذا القرار.

إن مسألة الحدود والمواقف المتصلبة بين العراق والكويت يشكل بداية الأزمة التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة وتتصاعد إلى مستوى الصراع السياسي والاقتصادي ، وقد تجلت مواقف الصراع السياسي من خلال مطالبة الساسة العراقيين بإعادة الأراضي العراقية التي استولت عليها الكويت بحجة أنَّها أراضي كويتية , وكذلك المطالبة بإعطاء العراق منفذاً بحرياً لإنعاش العراق واقتصاده , إذ صعدت هذه الدعوات من خلال تعبئة الشارع العراقي لدعمها من خلال نشاط الأحزاب العراقية[48].

وبعد أن ساد التوقع بأن تهدأ قضية الحدود بين البلدين بعد عام 2003 ، إلا أنها عادت لتبرز من جديد في تموز /يوليو عام 2005 في الوقت الذي لم تشق فيه العلاقات بين الدولتين طريقها الجديد بعد، وجاء تصعيد القضية نتيجة لقيام الكويت بإنشاء حاجز حديدي على الحدود مع العراق ، بحجة تامين أراضيها من الهجمات والأحداث التي تشهدها الساحة العراقية ، وأقامت الكويت هذا الحاجز على بعد مئات الأمتار داخل الأراضي العراقية ، متجاوزة حتى الترسيم الذي أقرته الأمم المتحدة بين البلدين عام 1993 ، إلا أن المواطنين العراقيين هاجموا هذا الحاجز وأزالوه ، مؤكدين تجاوزه على أراضيهم ، وانه أقيم داخل الأراضي العراقية , وقد جاء هذا التصعيد عقب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأسبق إبراهيم الجعفري للكويت ، لبحث العلاقات العراقية-الكويتية والمشاكل العالقة بينهما ومنها قضية الحدود وكيفية معالجة مخلفات المرحلة السابقة[49] .

وقد دفعت هذه الأحداث الطرفين العراقي والكويتي إلى إجراء مباحثات بشان قضية الحدود بينهما ، لاسيما وان إجراءات الترسيم لم تستكمل بشكل نهائي سابقا ، وخلال المباحثات التي أجراها وكيل وزير الخارجية محمد الحاج حمود مع نظيره الكويتي خالد الجار الله توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص إذ وقع الطرفان في 21 تشرين الثاني / نوفمبر لعام 2006 على اتفاق يتيح للكويت استكمال بناء سياج حديدي على طول الحدود بين البلدين ودفع تعويضات للمزارعين العراقيين المتضررين[50] .

وبعد قيام السلطات الكويتية بحجز زوارق صيد عراقية ، و اعتقال صيادين عراقيين لدخولهم المياه الإقليمية بصورة غير قانونية ، أعلنت الحكومة العراقية عن الاتفاق مع دولة الكويت لإنشاء منطقة عازلة بعرض 200 متر على كل من جانبي الحدود بينهما ، على أن تكون المنطقة خالية بشكل تام من أي أنشطة باستثناء شرطة الحدود [51] .

أمّا فيما يخص استكمال تحديد الحدود البحرية بين البلدين , فقد تم التأكيد على ضرورة استكمال تحديد هذه الحدود بين البلدين , وطلب الجانب العراقي تأجيل النظر في هذه المسالة لحين الانتهاء من بعض الأمور الفنية الخاصة بتحديد نقاط واضحة على الساحل العراقي[52]. وبحلول عام 2011 تم تشكيل لجنة مشتركة بين العراق والكويت تتخلص مهمتها في مناقشة وحل المسائل العالقة بينهما ومنها قضية ترسيم الحدود البحرية وتنظيم الملاحة في خور عبدالله , وفي خضم هذا التعاون بين البلدين لحل المشاكل العالقة بينهما صرحت الكويت عن أنشاء ميناء مبارك الكويتي في جزيرة بوبيان , الامر الذي يتعارض مع أعمال الحكومة العراقية الرامية إلى انشاء ميناء الفاو , ونتيجة ذلك وبعد سلسلة من الاجتماعات بين الجانبين عقدت اللجنة المشتركة اجتماعها في عام 2012 في بغداد ليتمخض عن توقيع اتفاقية خور عبدالله في عام 2012 لغرض تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله ومحاولة لأنهاء الخلافات بين الطرفين حول الممر الملاحي في خور عبدالله [53] .

ب. ملف المفقودين الكويتيين

يُعدُّ ملف المفقودين من الملفات التي لا تقل أهمية عن الملفات التي اعاقت تطوير العلاقات بين العراق والكويت , وتشغل حيزًا من اهتمام الجانبين , فالكويت تدعى بأنها فقدت(605) شخص من رعاياها فقدوا أثناء الاجتياح العراقي للكويت وحملت النظام السابق مسؤولية ذلك , ومنذ عام 1991 تطالب الكويت بالكشف عن اماكن تواجدهم والإعلان عن مصيرهم , وبقى موقف الدولتين على ما هو علية حتى عام 2003[54]. وبعد عام 2003 تشكلت لجنة لمتابعة ملف المفقودين وتتكون اللجنة من ثلاثة أطراف , الطرف الأول الكويت والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والطرف الثاني العراق أمّا الطرف الثالث اللجنة الدولية للصليب الاحمر[55], وبعد ذلك قام فريق كويتي متخصص بهذا الجانب بعمليات بحث في العراق وبمساعدة الحكومة العراقية المؤقتة , إلّا أنَّ اللجنة لم تتمكن من مواصلة عمليات البحث لسوء الأوضاع في العراق وتدهور الحالة الأمنية , وأوضح الجانب الكويتي بأنّه تم العثور على رفات 227 شخص من مجموع المفقودين ولا يزال مصير الكثير منهم مجهولا, لذا لا تزال قضية الأسرى والمفقودين من القضايا التي لم تحسم حتى الان [56] .

أعلن نائب رئيس الجمهورية الأسبق طارق الهاشمي عام 2008: "أنه ليس في العراق أسرى كويتيون بل يوجد مفقودين" ، في حين أكّد مندوب العراق في الأمم المتحدة إن الجهود مستمرة للبحث في الملف المفقودين , وأنَّه كلما وردت معلومات بوجود مقابر جماعية جرى متابعتها والتحقق من أي دليل يشير إلى وجود مفقودين كويتيين بها[57].

وقد تابعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تطورات موضوع المفقودين الكويتيين وغيرهم من خلال الاطلاع على التقرير الثلاثين المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في10كانون الاول/ ديسمبر 2010 وتبين في هذا الشأن ما يأتي :

- أكّد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي التزامه بشان مسألة المفقودين ، وقال أن العراق على استعداد للقيام بالمطلوب مهما كان والتحقيق في أية معلومات يمكن أن تؤدي الى العثور على رفاتهم , ووصف تلك المهمة بأنها ليست مجرد التزام سياسي فحسب , بل واجب إنساني أيضًا[58].
- شدد وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري على أنَّ تحسين العلاقات مع الكويت سيمثل إحدى أهم الأوليات بالنسبة للحكومة ، فيما أعربت وزيرة حقوق الإنسان العراقية عن تقديرها للمنحة التي قدمتها الكويت بقيمة 947.000 تسعمائة وسبعة واربعون الف دولار في بداية عام 2010 للمساعدة في بناء القدرات العراقية في نبش القبور الجماعية وتحديد هوية الاشخاص المفقودين , وجدير بالذكر , أنَّه وقعت بتاريخ 16 ايلول/سبتمبر 2010 مذكرة الاتفاق بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووزارة حقوق الإنسان العراقية بشأن استخدام المنحة الكويتية لهذا الغرض.
- ركز المنسق رفيع المستوى الاممي السفير(جينادي تاراسوف) على ضرورة تسريع الجهود المبذولة في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى , وترجمة النوايا الحسنة المعبر عنها في البيانات والتعهدات إلى إجراءات محددة بغية تحقيق نتائج ملموسة على الارض[59].

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية أحمد الصحاف " أن سعي وزارة الخارجية إلى جانب وزارتي الدفاع والصحة لإنهاء ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين , وقد جرت مشاركة بعثة الصليب الأحمر في بغداد مراسم تسليم رفات (46) من المفقودين كان قد تمكن الفريق الفني المعني من العثُور عليها في محافظة المثنى بتاريخ 6 اذار/مارس 2019 ، وأسفرت نتائج التحليل الجيني عن

أن هذه الرفات تعود للمفقودين الكويتيين" , وأضاف الصحاف " أن العراق لن يدخر جهدًا من أجل تحديد مصير المفقودين الآخرين ، وما تم اكتشافه مؤخرا يؤشر على استمرار الجهود التي أدت للتوصل إلى معلومات تتعلق بهذه الرفات , ونعده تقدما ملموسا في طريق إنهاء هذا الملف" [60].

مما تقدم يمكن القول , إنَّ قضية الأسرى والمفقودين من أهم القضايا العالقة بين العراق والكويت والتي تمثل عقبة كبيرة أمام تطوير العلاقات بين البلدين وتشغل حيزًا من اهتمام البلدين , إلّا أنَّ وزارة الخارجية العراقية بذلت جهدًا ملموسًا من أجل حسم ملف المفقودين الكويتيين .

ج. ملف الأرشيف الوطني الكويتي

تعد قضية الأرشيف الوطني الكويتي من القضايا المعقدة في العلاقات بين العراق والكويت، إذ أن هذا الأرشيف اختفى بعد الاجتياح العراقي لكويت، وظلت الكويت تطالب العراق بإعادة هذا الأرشيف , وقد تسلمت الكويت جزءًا من هذا الأرشيف عام 2009 بوساطة من الجامعة العربية والأمم المتحدة , والذي يضم وثائق خاصة بأمن الدولة ، ووزارات الداخلية ، والخارجية ، والإعلام ، والنفط ، والمواصلات، ودائرة الآثار والمتاحف ، وملفات تابعة للديوان الأميري ومجلس الوزراء ، ووثائق أخرى تتعلق بالحدود العراقية-الكويتية[61] .

سلّمت وزارة الخارجية العراقية في **28** أذار / مارس 2021 الكويت دفعة جديدة من الممتلكات والأرشيف الكويتي، الذي تم الاستيلاء عليه عام 1990، لتكون هذه ثالث شحنة من أرشيف الدولة الخليجية تم استعادتها من العراق منذ عام 2019 , حسبما أعلن مسؤولان كويتي وعراقي بعد توقيع محضر التسليم في معهد سعود الناصر الدبلوماسي بالعاصمة الكويت [62] .

د. ملف التعويضات

من المهم التطرق إلى مشكلة التعويضات المالية التي فرضت على العراق من مجلس الأمن في القرار (661) الذي فرض من خلاله عقوبات عليه، بعد غزو الكويت في 2 آب / اغسطس 1990، والذي أعقبه القرار المرقم (687) والصادر في العام 1991 , وتم تفعيل آليات عملها بموجب الفقرة 20 من الوثيقة التي اصدره الامين العام للأمم المتحدة برقم 225539/د وبموجبها أيضاً تم إنشاء (لجنة التعويضات) التي عملت بدورها على تأسيس (صندوق التعويضات) التابع للأمم المتحدة والذي يضمن الوفاء بالتعويضات المفروضة على العراق [63] .

وتعد الكويت المتلقي الرئيسي للتعويضات المدفوعة من العائدات النفط العراقي من بين 100 حكومة تقدمت بطلبات وتم اقرار تعويضات مقدارها 34,7 مليار دولار لعام 2004 , وقد دفع منها

9,2 مليار دولار لحكومة الكويت , وخصص لفئة ثانوية خاصة 63 طلبًا يبلغ بمجموعها 113,8 مليار دولار تقدمت بها حكومة الكويت , لذلك عالجت اللجنة معظم هذه الطلبات ومنحت 8,8 مليار دولار ذهب منها 8,2 مليار دولار لحكومة الكويت , فضلا عن ذلك , ذكرت صحيفة الاندبيندت البريطانية في عددها الصادر يوم 29 تشرين الأول / اكتوبر لعام 2006 " أن الحكومة الكويتية ما زالت ومنذ 15 عاماً تستلم مئات الملايين من الدولارات تحت عنوان أموال التعويضات , وأن آخر دفعة تم تسليمها إلى الكويت في عام 2006 ومقدارها 468 مليون دولار تقريبًا , تسلمتها الحكومة الكويتية والشركات النفطية الكويتية عن خسائرها المزعومة في عام 1991 علما بان مستحقات الأفراد والمواطنين الكويتيين تم دفعها بالكامل)[64] .

سعى العراق عبر العديد من الوفود الحكومية التي زارت الكويت للحصول على موافقتها بشطب تلك التعويضات أو تخفيضها لكنه فشل أمام اصرار الكويت عن عدم التنازل عن مطالبها بالتعويضات , وجاء هذا الاصرار من خلال مجلس الأمة الكويتي الذي عدّ موضوع التعويضات حقًا من حقوق الشعب الكويتي ولا يمكن التنازل عنه مطلقًا .

وكما اشرنا أن التعويضات تختلف عن الديون بوصفها محكومة بقرار جائر أصدرته الأمم المتحدة يقضي باستقطاع نسبة 30% من إيرادات العراق النفطية لغرض التعويضات سنوياً .

الموقف الكويتي من التعويضات جاء على اعتبار أن هذا الموضوع خطا أحمر ولا يمكن التنازل عنه مطلقاً من خلال التصريحات مجلس الامة الكويتي[65].

واكد هذا الموقف وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله حيث قال :" الموقف الكويتي من موضوع التعويضات يدركه الأشقاء في العراق وسبق أن أعلن من الجانب الكويتي في أكثر من مناسبة بان اية مفاوضات مع الجانب العراقي سوف لن تخرج عن إطار هذا الموقف هو الرفض الكامل لإسقاط التعويضات , وأضاف أن حكومة بلاده الكويت أبلغت الجانب العراقي إن مسألة التعويضات والديون تبقى من المسائل لابد أن تعود بها الحكومة الكويتية إلى البرلمان لاتخاذ موقف مشترك بشأنها وأكد أن البحث في هذه المسالة يعود القرار فيها بشكل قاطع لمجلس الأمن [66].

حاول العراق حلّ مشكلة التعويضات بتاريخ 7/ تموز/ 2009 من خلال اللقاء الذي تم بين رئيس البرلمان الأسبق اياد السامرائي ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر محمد الصباح ورئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ محمد الخالد , وطغى على هذا الاجتماع مسالة التعويضات والتي رأى في هذا الاجتماع الجانب الكويتي أنّه لابد من تطبيق العراق لقرارات الأمم المتحدة لحل هذه الأزمة [67].

واصلت الحكومة العراقية تسديد باقي التعويضات المترتبة عليها حتى عام 2014 , إذ اضطرت للتوقف بسبب الحرب على تنظيم داعش الإرهابي الذي استطاع السيطرة على أهم الحقول النفطية العراقية مما جعل الحكومة عاجزة عن سداد الديون , فضلاً عن , كلفة الحرب المرتفعة وانخفاض سعر برميل النفط , وصدر قرار دولي في أواخر عام 2014 بتأجيل دفع التعويضات المستحقة للكويت، ووافقت الكويت على تأجيل دفع التعويضات طيلة السنوات الماضية[68] , وذكرت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في بيان لها أن " المدفوعات التي توقفت منذ أكتوبر من عام 2014 بسبب تحديات أمنية ومشاكل في الميزانية واجهها العراق في حربه ضد تنظيم داعش الإرهابي , ستبدأ (في السداد) بنسبة 5% من إيراداته النفطية في عام 2018 , وفي عام 2019 ارتفعت نسبة الاستقطاع إلى 1,5% لتسدد لصندوق الأمم المتحدة كتعويضات حرب , وفي عام 2020 أصبحت نسبة الاستقطاع 3% .

أعلن مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، إنه "تم تسديد الدفعة الأخيرة المتبقية من تعويضات الكويت، وقيمتها 44 مليون دولار، وبذلك يكون العراق بعد أكثر من 31 عاماً من غزوه الكويت ، قد أتمّ سداد كامل مبلغ التعويضات التي أقرّتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التابعة لمجلس الأمن الدولي، بموجب القرار 687 لعام 1991" تسديد العراق كافة تعويضات حرب الكويت البالغة 52,4 مليار دولار [69] .

وأخيراً أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 فبراير / شباط 2022 بالإجماع قرارا أنهى بموجبه رسميا تفويض "لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن غزو العراق للكويت في 1990"، بعدما سددت الحكومة العراقية كامل المبالغ المترتبة عليها للكويت وقدرها 52.4 مليار دولار. ورحب وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين أمام مجلس الأمن بالقرار، مؤكداً أن العراق اليوم يطوي صفحة مهمة من تاريخه استمرت أكثر من 30 عاما.

وأشاد وزير الخارجية بنجاح العمل مع لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، معتبراً أنه كان نموذجا ناجحا للعمل متعدد الأطراف [70] .

هـ. أزمة ميناء مبارك الكويتي

تمتلك دولة الكويت سواحل طويلة على الخليج العربي تبلغ طولها نحو (500) كم مقارنة بسواحل العراق التي لا تتجاوز (50) كم فقط ، وتمتلك دولة الكويت خمسة موانئ على الخليج العربي، واختارت منطقة جزيرة بوبيان التي لا تبعد عن الحدود العراقية سوى 1950 مترًا فقط لبناء ميناء مبارك الكبير, وذلك لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية خاصة بها ، وكانت وزارة النقل العراقي قد وضعت في نيسان /

أبريل 2010 حجر الأساس لميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة ، وبعد عام واحد فقط وتحديداً في نيسان /أبريل 2011 وضعت الحكومة الكويتية حجر الأساس لبناء ميناء مبارك وشرعت في بناء الميناء بينما , كان العراق لم يبدأ بعد بأعمال الإنشاء في ميناء الفاو[71] .

ونتيجة لهذه التطورات شهد عام 2011 حالة سلبية واضحة في العلاقات العراقية-الكويتية, نتيجة لإعلان دولة الكويت عن نيتها إنشاء ميناء مبارك ، ورغم اعتراض العراق على هذا المشروع على أساس أنه يضيق من الممرات البحرية المؤدية إلى الموانئ العراقية ، إلا أن الكويت أصرت على إكمال المشروع باعتبار أن الميناء يدخل ضمن الأراضي الكويتية ، وأنه ينسجم مع قرار الأمم المتحدة رقم833 بشأن ترسيم الحدود بين الدولتين ، وزاد من حجم المشكلة وحدة الخلاف بينهما ، كثرة التصريحات الحكومية والبرلمانية في البلدين وكذلك الحملات الإعلامية المتبادلة [72] .

وتعود فكرة بناء الميناء إلى عام2004 عندما سارعت الحكومة الكويتية لطرح فكرة بناء هذا الميناء في منطقة جزيرة بوبيان بعد أن ظهرت عدة تصريحات عراقية تطالب الكويت بتأجير جزيرة وربة وجزيرة بوبيان للعراق ليتم توسيع المنافذ البحرية العراقية [73] .

لذا كان نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي" مضر شوكت "قد طالب في شهر كانون الثاني /يناير لعام 2004 باستئجار جزيرتي" وربه وبوبيان " حين قال :" إن المشاكل الكويتية -العراقية خلقت من قبل البريطانيين عند تخطيط الحدود حين تم حرمان العراق من منفذ بحري مهم على الخليج العربي ، وكل استراتيجي وسياسي عندما يفكر ينطلق حتماً من مصلحة بلده ، ومصلحة العراق أولاً وأخيراً تدفعنا إلى المطالبة بأن يكون له هذا الممرّ المائي على الخليج العربي" , وهو الرأي الذي اعدته الكويت تهديداً وتكراراً لسياسات النظام السابق[74] .

وتؤكد الكويت إن الإعداد لبناء ميناء مبارك كان مخططًا له منذ عدة سنوات ضمن مشروع مدينة الحرير الضخم ليكون معبراً لكافة أنواع التجارة البينية بين الكويت ودول الخليج والعراق و تركيا، وأن فكرة بناء الميناء كانت أساسًا لخدمة العراق والكويت , لكن بعض الجهات في العراق رفضوا استيعاب مثل هذه الحقيقة ، إذ أن وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري اعترف بتصريح رسمي في 5 ايلول / سبتمبر 2011 بأن التقرير الفني بخصوص ميناء مبارك بدد مخاوف العراق ، وأن الموافقة سياسية وليست أمنية، إذ كان من ضمن مراحل بناء الميناء إعداده ربطه بجنوب العراق بخطوط سكة حديد ، علماً أن الميناء يقع داخل حدود الكويت الدولية ولا يؤثر على سير الملاحة في خور عبد الله , وهو الممر

المائي الذي يفصل بين الدولتين ، والذي وافقت دولة الكويت على مرور كافة السفن والبواخر المتجهة من وإلى العراق من خلاله داخل المياه الإقليمية الكويتية [75] .

ولكن هناك بعض أثار الضارة لميناء مبارك التي ستلحق بالعراق تتضح من خلال إعاقة خطوط الملاحة البحرية العراقية ، وتقليل أهمية الموانئ العراقي ، وتقييد الملاحة البحري في مينائي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير الذي يحاول العراق إقامته بلا قيمة ، وسيجعل من الشريحة البحرية الصغيرة التي تركت للعراق بعد قيام الكويت ، أشبه بمستنقع بحري ضحل ومحاصر لا يصلح لأي مشروع ، أما الممر الملاحي العراقي البالغ عرضه(4) كم، فسيصبح عرضهن بعد إنجاز ميناء مبارك، فقط كيلو متر واحد , ومن هنا فإن اعتراض العراق ينطلق من أساس أن الكويت اختارت أضيق الأماكن لتنفيذ المشروع ، وهو ساحل الفاو الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للعراق[76].

وقد تطورت المواقف الرسمية الكويتية والعراقية إزاء أزمة مشروع ميناء مبارك بشكل دراماتيكي , إذ أعلن وزير النقل الأسبق هادي العامري في 25 أيار/ مايو2011 ، خلال مؤتمر صحفي عقده في محافظة البصرة" بأن قرار الكويت ببناء ميناء مبارك قرب السواحل العراقية يعد مخالفًا لقرار مجلس الأمن الدولي 833 ، إذ إن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي , مؤكدًا أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها قر ار مجلس الأمن 833 " , وأضاف أنه" إذا تم بناء الميناء وفق التصاميم المذكورة , سيجعل العراق في حل من القرار 833 لمجلس الأمن " [77] .

إذ صّرح رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي في أوائل أب/ أغسطس 2011 " بأنَّ العراق طلب رسميًا من دولة الكويت أيقاف العمل بميناء مبارك إلى حين التأكد من عدم اضراره بالملاحة العراقية , إلّا أنَّ الجانب الكويتي لم يرد رسميا على هذا الطلب , وطلب المالكي باللجوء إلى الأمم المتحدة وإقامة دعوى قضائية لوقف عمل المشروع في حال ثبت أنَّه يسبب ضررًا للعراق [78] , وخلال المدة 14-19 أب/ أغسطس 2011 أرسل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي رئيس هيئة المستشارين بمجلس الوزراء العراقي المستشار ثامر الغضبان على رأس لجنة فنية من الخبراء والمستشارين إلى الكويت وبتنسيق مباشر مع رئيس الحكومة الكويتية للاطلاع ميدانيا على مشروع ميناء مبارك الكويتي , وقد صّرح المستشار ثامر بعد عودته من الكويت "أن اللجنة الفنية انجزت مهامها وأعدت تقريرها النهائي الذي سيناقش في مجلس الوزراء وإنَّ قضية مهمة كهذه يجب أن تناقش بشكل جدي , وإنَّ اللجنة الفنية التي زارت الكويت مؤخرًا ليست لها صلاحيات تفاوضية و أنَّما كانت لجنة فنية مهنية لم تتطرق إلى أي جوانب سياسية" [79] .

ورفضت الكويت المقترح الذي تقدم به وزير الشؤون الخارجية العراقي علي الصجري بتاريخ 22/آب/2011 الذي اقترح بأن يدخل العراق في بناء الميناء على سبيل الاستثمار50% من أجل اثبات حسن النوايا ولكي يكون فائدة مشتركة لكلا البلدين[80].

أعلن وزير النقل الأسبق هادي العامري بتاريخ 6 ايلول/سبتمبر لعام 2011 بأن العراق سيلجأ الى الطرق الدبلوماسية ومنها أغلاق منفذ سفوان من أجل الضغط على الكويت لتغيير مكان ميناء مبارك المضر بالاقتصاد العراقي , وكما أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي النائب قاسم الأعرجي : "بأن عدد النواب العراقيين الموقعين على تشكيل وفد برلماني عراقي للتوجه للأمم المتحدة للمطالبة بإلغاء قرار مجلس الأمن الدولي(833) قد ارتفع لغاية يوم 7 أيلول/سبتمبر لعام 2011 إلى أكثر من (100) نائب"[81].

واتهم وزير النقل الأسبق عامر عبد الجبار الكويت بتاريخ 4 أيلول/ سبتمبر لعام 2019 باستغلال اتفاقية خور عبدالله ، مبينا أنها اصطنعت جزيرة للضغط على البحر الإقليمي للعراق , وقال في تصريح صحفي إن : "الكويت بدأت في عام 2012 بتسيير بواخر محملة بأحجار وقذفها في منطقة (فيشت العيج*) ذات الأعماق القليلة لتكون آخر نقطة مائية لها مع الجانب العراقي التي ستتسبب بالضغط على بحرنا الإقليمي" [82]. وأشار وزير النقل الأسبق إلى أن : "الكويت لم تتوقف عند هذا الحد , بل قامت بتسجيلها في المنظمة البحرية الدولية منذ عام 2014 وثبتتها كجزيرة على الخرائط" ، موضحًا أن "هدفهم هو أن تكون هذه الجزيرة آخر نقطة لهم مع العراق في حال المباشرة بتنفيذ اتفاقية خور عبد الله" , ووصف عبد الجبار إجراءات وزارة الخارجية العراقية بـ "الاعتيادية التي تأتي لحل المشاكل والخلافات عبر القنوات الدبلوماسية" , لافتا إلى أن "وزارة الخارجية لم تقدم شكوى حتى الآن على موقع ميناء مبارك الذي يخالف قانون البحار ويخالف قرار مجلس الأمن المرقم 833 , وأيضًا هنالك خلافات حول شرعية اتفاقية خور عبد الله التي صوت عليها البرلمان العراقي من تاريخ 22 آب/ اغسطس لعام2013 قبل أن تصوت الحكومة العراقية على تخصيص الاموال لتنفيذ هذه الاتفاقية"[83].

وعموماً , فإن الخلاف حول ميناء مبارك يعكس الخلاف والحذر والشك الذي يحيط بالعلاقات بين الكويت والعراق .

الخاتمة

شكلت العلاقات العراقية-الكويتية حالة فريدة من نوعها في العلاقات بين دول الجوار الإقليمي ودول الخليج العربي ، إذ رغم مرور أكثر من قرن من الزمان على نشوء الكويت كدولة لها كيانها السياسي محدد الملامح ، إلا أن خلافاتها مع العراق ظلت على الدوام بدون حل منذ خروج الدولتين من السيطرة العثمانية ، و إذا كانت مشكلة الحدود وترسيمها بين العراق والكويت قد شكلت الجانب الأساسي من الخلاف بين الدولتين عبر أكثر من سبعة عقود من الزمان ، فإن هذه المشكلة ترتب عليها العديد من القضايا والمشاكل الأخرى نتيجة عدم الوصول إلى حل فعلي لها , وعليه لا يمكن التكهن بطبيعة تلك العلاقات المستقبلية إلا من خلال رسم اكثر من مشهد وسيناريو مستقبلي يعتمد على عدة متغيرات داخلية وخارجية تتحكم به وبطبيعته ، أول هذه المشاهد هو مشهد الصراع أو المواجهة المحتملة مع الكويت التي قد تتسبب بها المتغيرات الضاغطة على البلدين الداخلية والخارجية , والتي قد تسمح بانتقال العلاقات إلى الصراع أو المواجهة في الفترة القادمة ، في حين تناول المشهد الثاني والاخير احتمالية التعاون المتبادل بين الطرفين إذا ما توفرت البيئة السياسية الداخلية والخارجية والإقليمية المساعدة على ذلك والتي اشرنا اليها في سياق البحث.

ومن الطبيعي أن تشهد العلاقات بين الدول نوعاً من التغيير حسب طبيعة تلك العلاقات حسب المتغيرات المحيطة بها ، لذا فان دراسة كهذه تعد مهمة لصانع القرار السياسي الخارجي كونها قد حددت كل الاحتمالات الممكنة الحدوث ووضعتها امامه لكي تمكنه من التصرف على ضوء المعطيات المتوفرة المذكورة وبالتالي تفسح له المجال لدراسة الاسباب الدافعة لها وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب والصحيح تجاهها.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج نذكرها :

1. شهدت العلاقات العراقية- الكويتية العديد من أوجه التطور خلال المدة الممتدة ما بعد عام 2014 من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة بين قادة الدولتين , والتي هدفت في معظمها إلى تحقيق تقدم على طريق إعادة العلاقات العراقية –الكويتية إلى حالتها الطبيعة ما قبل عام 1990 وتطمين دولة الكويت من نوايا النظام العراقي الجديد وتأكيد مساعيه لبناء علاقات جيدة ومتطورة مع جميع دول الخليج العربي ومع الكويت خاصة .

2. إنَّ العلاقات العراقية -الكويتية شهدت تطوراً ملموساً لاسيما عقب المساعي الحثيثة التي بذلها قادة الدولتين لتجاوز خلافات الماضي , وتأكيد الجانبين على ضرورة إقامة علاقات جيدة مبنية على

أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل بينهما , وتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة, وإقامة اتفاقيات شراكة وتعاون بين العراق والكويت وبما ينسجم مع مبادئ الشرعية الدولية والمصلحة المشتركة .

3. أثار الانسحاب الأمريكي من العراق مع نهاية العام 2011 العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات العراقية- الكويتية ، إذ أن علاقات العراق مع دول الخليج العربي بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة تمثل مرحلة مفتوحة على احتمالات عدة، أخطرها ترك الولايات المتحدة مساحة أكبر من التحرك لإيران ، لكي تعود وتمارس دور المنقذ وتضفي شرعية على سياستها في المنطقة ، كذلك فإن تدهور الوضع الاجتماعي وتفكك الترابط الذي كان يتميز به الشعب العراقي من الممكن أن يعبر الحدود إلى دول الخليج خاصة بعد الثورات التي حصلت في عدد من الدول العربية والتي بدأت بوادرها تتضح بالصراع المسلح الدائر اليوم في العراق بين المكونين الشيعي والسني متمثلة بالصراع القائم بين المليشيات والحكومة.

4. تزايد تأثير الانسحاب الأمريكي من العراق على العلاقات الثنائية العراقية- الكويتية ، ومن المعروف أن انسحاب القوات الأمريكية قد يعني انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في طريقة إدارة القادة العراقيين الجدد لدولتهم ، وبالتالي بداية مرحلة جديدة من العلاقات الكويتية- العراقية محملة بكل ما يمكن من التعقيد نتيجة للمورث الكبير من القضايا الخلافية بين الدولتين .

5. ان وجود المصالح الأمريكية في الخليج والكويت بوجه التحديد تجعل الاهتمام الأمريكي منصب حول استقرار الكويت والمنطقة بصورة عامة ، وبعد التغيير الذي حصل في العراق بعد العام 2003، أصبح الاهتمام الأمريكي بالعراق والكويت معاً كون الولايات المتحدة الأمريكية راعية للمشروع الديمقراطي في العراق الجديد ، ومن ثم يصبح الموجه واحد لكلا الطرفين مما يؤدي إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق والكويت , فأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تخطي العقبات وحل الملفات العالقة بينهما بطريقة أو بأخرى ، وبالمقابل يكون الالتزام مشترك من الطرفين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية .

6. رغم الجذور التاريخية للصراع والخلاف والتوتر بين العراق والكويت ، وتفاقم أزمة ميناء مبارك في الآونة الأخيرة ، إلا أن هناك العديد من القواسم المشتركة والرؤى المستقبلية التي من شأنها أن تساهم في تسوية القضايا العالقة بين الدولتين ، بالاعتماد على مبدأ الدبلوماسية والمفاوضات المشتركة والجادة بهدف الحفاظ على استقرار البلدين الجارين والشقيقين ومنطقة الخليج العربي بأسرها.

من خلال ما تقدم , فأن العلاقات العراقية-الكويتية ستبدأ الآن بمعنى العلاقات الحقيقية وذلك بوجود حاجة حقيقية في بناء مصالح مشتركة بين البلدين وإن المؤشرات الحقيقية تثبت ذلك .

الهوامش

1) محمد غسان الشبوط , مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية , مجموعة باحثين السياسة الخارجية بعد عام 2014 , ط1 , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2018 , ص100.

2) المصدر نفسه , ص100.

3) منذر الموصلي ، الأسرة الدولة : دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي ، دار رياض الريس للطباعة والنشر ، 1999 ، ص229.

4) في الوقت الذي طالبه فيه المشروع البريطاني باستقلال الكويت ووحدة أراضيها وسيادتها ، فأن المشروع المصري تضمن أمراً بسحب القوات البريطانية من الكويت – للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945 -1971 ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، 1972 ، ص105 .

* ان الدول العربية التي أنشئت الجامعة العربية هي : السعودية ، مصر ، العراق ، لبنان ، سوريا ، شرق الأردن (الذي أصبح لاحقاً الأردن) ، ثم أضيف لها لاحقاً : ليبيا ، السودان ، المغرب ، تونس ، الكويت، الجزائر، اليمن (الجنوبية) ، البحرين ، الأمارات العربية المتحدة ، عمان ، قطر ، موريتانيا ، الصومال، منظمة التحرير الفلسطينية ، جيبوتي وجزر القمر.

5) Hussein A. Massouna , The League of Arab States and Regional Disputes , Ocean Publication, New York, 1975 , PP. 120 -122.

6) سيد نوفل ، الأوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، القاهرة ، ط3 , مطبعة النهضة العربية ، 1967 ، ص 250- ص252.

7) للمزيد من التفاصيل ينظر: مارثا دوكاس ، أزمة الكويت : العلاقات الكويتية – العراقية (1961 – 1963) ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1973.

8) ترأس الوفد الكويتي الشيخ صباح السالم الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي آنذاك ، وترأس الجانب العراقي اللواء أحمد حسن البكر رئيس وزراء العراق آنذاك, للمزيد ينظر إلى : لجنة من المختصين ، ترسيم الحدود الكويتية – العراقية : الحق التاريخي والإدارة الدولية ، ط 4 ، مركز البحوث والدراسات الكويتية , الكويت , 2003 ، ص60 .

9) المصدر نفسه ، ص60 - ص61 .

10) عدنان احمد سلوم و أسامة مرتضى , الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية-الكويتية ما بعد نيسان 2003 , ط1 , دار ومكتبة البصائر, بيروت , 2011 , ص26 .

11) سرحان غلام حسين , وسائل تطبيع العلاقات العراقية- الكويتية , مجلة دراسات و بحوث الوطن العربي, العدد17, مركز دراسات وبحوث الوطن العربي, الجامعة المستنصرية , 2005 , ص87 .

12) فراقد داود سلمان , العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام 2003 , مجلة دراسات تاريخية , العدد 23 , مركز دراسات البصرة والخليج العربي , جامعة البصرة , العراق , 2017 , ص 423 .

13) المصدر نفسه , ص425 .

14) سامي عصاصة , هل انتهت حرب الخليج دراسة جدلية في تناقضات الأزمة , مكتبة بيان , بيروت , 1994 , ص353 .

15) سرحان غلام حسين , مصدر سبق ذكره , ص88 .

16)سعدون شلال و حميدة عبدالحسين , تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية-الكويتية , مجلة اوروك , المجلد العاشر , العدد الاول , 2017 , ص124.

17) المصدر نفسه , ص124.

18) لمياء محسن الكياني و مالك دحام الجميلي , العلاقات العراقية-الكويتية وإشكالية ميناء مبارك , مجلة الدراسات الدولية , العدد52 , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , 2012 , ص141- ص142.

19) عبد الله خلف الشايجي ، التاريخ يعيد نفسه لأن الجغرافية لا تتغير ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 129 ، جامعة الكويت ، الكويت , 2008 ، ص19.

20) محمد الحاج حمود , سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003 , بيت الحكمة , بغداد , 2018 , ص86.

*العلامة الحدودية 162 : ويقصد بها البحر الاقليمي الذي لا يزال غير مرسم بين البلدين حيث اراد العراق إن يثبت ويوثق موقفه من هذه النقطة وأن المنطقة مازالت غير مرسمة بين الدولتين . للمزيد ينظر : الكويت رداً على العراق في مجلس الأمن: ترسيم الحدود البحرية أو اللجوء إلى المحكمة الدولية , صحيفة القبس , 9/5/ 2019.

21) محمد عبد الرحمن , الكويت والمتغيرات السياسة في العراق2003-2006 , دراسات اقليمية , المجلد12 , العدد5 , مركز الدراسات الاقليمية , جامعة الموصل , العراق , 2008 , ص7 .

22) جميل محسن ، مباحثات ديون الكويت فشل سياسي للقيادة العراقية ، الحوار المتمدن , العدد 2108 ، 2007/11/23 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116192 , تاريخ الزيارة 2020/5/16 , وقت الزيارة 4:52 pm .

23) محمد عبد الرحمن , مصدر سبق ذكره , ص6.

24) محمد عبد الرحمن , مصدر سبق ذكره , ص10.

25) المصدر نفسه , ص10- ص11.

26) وحدة الدراسات السياسية ، العلاقات الكويتية العراقية بين الرغبة في التعاون وإشكالية الملفات العالقة ، مجلة شؤون خليجية ، العدد 58 ، 2009 , ص 120.

27) وسناء محمد ابراهيم , العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003الحدود والوجود , مجلة قضايا السياسية , العددان 43-44 , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , 2016 , ص115.

28) عدنان احمد سلوم و أسامة مرتضى , مصدر سبق ذكره , ص94- ص95 .

29) عدنان احمد سلوم و أسامة مرتضى , مصدر سبق ذكره , ص97.

30)محمد عبد الله ، حقائق تتعلق بخروج العراق من البند السابع ، مجلة صدى الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية , بغداد ، 2009 ، ص26.

31) تمارا الاسدي , السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 لغاية 2014 , مجموعة باحثين , السياسية الخارجية العراقية بعد عام 2014 , ط1 , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2018 , ص147.

32) وحدة الدراسات العراقية , حكيم السياسة يزور بغداد , مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , العراق , 19/ يونيو/2019 , ص4.

33) محمد الحاج , العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة , مجلة الصدى الخارجية , العدد10 , وزارة الخارجية , بغداد , 2013 , ص27.

34) علاء عكاب خلف , العراق ومجلس التعاون الخليجي , ط1 , بيت الحكمة , بغداد , 2011 , ص130.

35) تقرير فريق مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث , مؤشر الثقة بين الكويت والعراق الأفضل منذ 30 عاماً , 2019/7/6 , شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط : https://www.csrgulf.com , تاريخ الزيارة 2020/1/28 , وقت الزيارة 7:38 pm .

36) مفيد الزيدي , العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2014 , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد 66 , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , الجامعة المستنصرية , 2019 , ص7.

37) أيمان رجب , العراق ما بعد عام 2011 : التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي , مجلة المستقبل العربي , العدد396 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2012 , ص63 .

38) Mark Thompson, About That U.S. Troop Withdrawal from Iraq, TIME,

24/ October/ 2011.

39) مفيد الزيدي , العراق ودول مجلس التعاون : علاقات ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89 , مركز الخليج للأبحاث , جدة , 2012 , ص49.

40) Adam Mausner & Anthony Cordesman, Iraq And US Strategy in The Gulf: Shaping Us Plans After Withdrawal, Center for Strategic and international

Studies,2011.

41) مفيد الزيدي , العلاقات العراقية – الكويتية : رؤى وتصورات مستقبلية، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 85 , مركز الخليج للأبحاث , جدة , 2011 , ص39-ص40 .

42) عبدالله خليفة الشايجي , حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي : المراحل – التداعيات – المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19 , لبنان , 2008 , ص49 .

43) رسول محمد رسول , ما بعد الانسحاب الأمريكي : حال العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آراء حول الخليج، العدد8 , مركز الخليج للأبحاث , جدة , 2012 , ص36.

44) وليد مصطفى , البعد الأمني في العلاقات العراقية -الخليجية بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89 , مركز الخليج للأبحاث , جدة , 2012 , ص40 .

45) جاك أندرسون وفان دالي , جنرال الخليج الغامض شوارزكون , ترجمة : أحمد عبد الحميدة واميرة محمد أبراهيم , دار الكتاب العربي , دمشق , 1992 , ص224-ص235.

46) توفيق فارس العودان ، العقوبات الدولية على العراق ، مجلة دراسات دولية , العدد 16 , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , 2002 , ص43 .

47) عبد الحسين شعبان , بانوراما حرب الخليج , دار البراق , لندن , 1994 , ص18 .

48) عدنان احمد سلوم و اسامة مرتضى , مصدر سبق ذكره , ص136.

49) محمد عبدالرحمن , مصدر سبق ذكره , ص16 .

50) العراق والكويت يوقعان اتفاقا بشأن اقامة سياج حدودي , صحيفة الشرق الاوسط , العدد10220 , 2006/11/21.

51) منى حسين عبيد , العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام 2003, مجلة كلية التربية للبنات , المجلد 27, العدد4 , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , 2016 , ص1255.

52) محمود خليل و سهاد حسن , خروج العراق من الفصل السابع , مجلة كلية القانون, المجلد 33 , العدد الخاص الثالث , كلية القانون , جامعة بغداد , 2017, ص444.

53) سمر عبدالله هويدي وحنان حسن ملاح , الآثار والمعوقات المترتبة على اتفاقية خور عبدالله , مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع , العدد 60 , كلية الامارات للعلوم التربوية , الامارات , 2020 , ص 121.

54) محمد عز العرب , ملفات تاريخية لم تحسم : القضايا العالقة في العلاقات العراقية- الكويتية , مجلة السياسية الدولية , العدد184 , 2011 , ص126.

55) سعدون شلال و حميدة عبدالحسين , تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية-الكويتية , مجلة اوروك , المجلد العاشر , العدد الاول , 2017 , ص 127.

56) محمد عبدالرحمن , مصدر سبق ذكره , ص21- ص22.

57) عبد الله خليفة الشايجي ، نحو مدخل جديد لإجراء بناء الثقة في العلاقات الكويتية العراقية ، مجلة النهضة ، العدد2 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008 , ص42 – ص43 .

58) التقرير الثلاثون المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار١٢٨٤(١٩٩٩), مجلس الامن, 10 /ديسمبر/ 2010 , ص3.

59) التقرير الثلاثون المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار١٢٨٤(١٩٩٩), مجلس الامن , مصدر سبق ذكره , ص2.

60) الخارجية العراقية تصدر بيانا ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين العراق , 2019/8/8, شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://arabic.sputniknews.com, تاريخ الزيارة 2020/6/10 ,

وقت الزيارة 4:12 pm .

61) مفيد الزيدي , مصدر سبق ذكره , ص22 .

62) الكويت تستعيد من العراق أطنانا من أرشيفها الوطني , صحيفة عكاظ الكويتية , 28 /3 /2021 .

63) جاسم يونس الحريري , العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي : الماضي والحاضر والمستقبل2003-2020 , ط1 , دار الجنان للنشر والتوزيع , الاردن , 2016 , ص273 .

64) عدنان احمد سلوم و اسامة مرتضى , مصدر سبق ذكره , ص53 .

65) المصدر نفسه , ص53 .

66) المصدر نفسه , ص54 .

67) المصدر نفسه , ص121.

68) احمد المحمود , بعد 26 عاما : تعويضات الكويت ما تزال تكبل العراق , 23/نوفمبر/2017 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://www.irfaasawtak.com تاريخ الزيارة 2020/6/11 , وقت الزيارة 5:58 pm .

69) مشتاق رمضان , العراق يخرج من الفصل السابع قريباً.. مستشار الكاظمي لروداو: تسديد كافة تعويضات حرب الكويت , 2021/12/10 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/101220215 , تاريخ الزيارة 2022/1/14 , وقت الزيارة 4:34pm.

70) مجلس الأمن الدولي يغلق ملف تعويضات العراق للكويت , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://www.aljazeera.net/new/2022/2/23 , تاريخ الزيارة 2022/2/27 وقت الزيارة .6:13 pm

71) خضير عباس النداوي , ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير: بحث في أبعاد الأزمة وتداعياتها , مجلة آراء حول الخليج , العدد85 , مركز الخليج للأبحاث , جدة , 2011 , ص37 .

72) مفيد الزيدي , مصدر سبق ذكره .

73) عبد العزيز الخطابي , ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحة البحرية , مجلة الرافدين للحقوق , المجلد 14 , العدد51 , كلية الحقوق , جامعة الموصل , 2011, ص189 .

74) أمن الخليج بعد حرب العراق : رؤية استشرافية , العدد 8 , المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية , الكويت , 2004, ص12.

75) صابر السويدان , مستقبل العلاقات العراقية-الكويتية , مجلة آراء حول الخليج , العدد85 , مركز الخليج للأبحاث , جدة , 2011, ص27-ص28.

76) عبد العزيز الخطابي , مصدر سبق ذكره , ص199 .

77) خضير عباس النداوي , مصدر سبق ذكره , ص38-ص39 .

78) صحفية الاتحاد الاماراتية , العدد 13186 , 8/12 / 2011 .

79) الحكومة العراقية تناقش التقرير النهائي عن ميناء مبارك , صحيفة الانباء الكويتية , العدد 12732 , 2011/8/23

80) خضير عباس النداوي , مصدر سبق ذكره , ص4.

81) المصدر نفسه , ص38-ص39 .

* فيشت العيج : وهي مساحة من الأرض تكون طبيعية فوق سطح البحر وتقع في المياه الاقليمية الكويتية وعليه فإن بناء المنصة عليها حق سيادي لدولة الكويت في اقليمها وبحرها الإقليمي , إذ تم بناء المنصة لأغراض الملاحة البحرية في خور عبدالله , فضلا عن , إلى تلبية الاحتياجات الأمنية لهذه المنطقة , وقد تم إخطار العراق من خلال محضر الاجتماع السادس للجنة الكويتية–العراقية بعزم دولة الكويت على إقامة المنصة , كما تم توجيه مذكرة للسفارة العراقية لدى دولة الكويت بهذا الشأن في 2017/2/8 . للمزيد ينظر: الكويت لـ«مذكرة الاحتجاج العراقية»: «فشت العيج» تقع في المياه الإقليمية الكويتية , الجريدة الكويتية , 2019/9/3 .

82) وزير النقل الأسبق يكشف عن طبيعة التجاوزات الكويتية,2019/4/9 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://www.iraq.shafaqna.com تاريخ الزيارة 2020/5/15 , وقت الزيارة 10:16 AM .

83) المصدر نفسه .

جدلية التكامل و النزعة القطرية في المنطقة العربية بين الارادات الخارجية والطموحات الداخلية

(دراسة تفسيرية في نظريات التكامل الدولي)

The dialectic of integration and the Nationalism tendency in the Arab region between external and internal ambitions (An interpretive study in the theories of international integration)

د. محمد بلعيشة

باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية مختص في الشأن الآسيوي

تقديم:

لطالما كانت فكرة الوحدة العربية حلما ومشروعا اريد تجسيده وتحقيقه، فمنذ التقهقر العربي وأيام الاستعمار والانتداب، والعقل السياسي العربي لم يتوقف عن مناقشة فكرة الوحدة والتكتل لمقاومة الاستعمار ومساعي التفكيك .وبالفعل سجل التاريخ عدة محاولات وحدوية بين الدول العربية لكسر الانحطاط و التردي الا ان هذه المحاولات لم تعمر طويلا وسرعان ما تفككت لعدة أسباب.

فقد عرفت المنطقة العربية مشاريع ترمي الى تحقيق وحدة كلية أو جزئية، كان اولها مشروع جامعة الدول العربية، و التي تعتبر منبر جامع وموحد للمواقف والسياسيات العربية تجاه العالم، كما كان هناك أيضا مشروع الوحدة السوري- المصري و الذي سرعان ما تفكك نتيجة التركيبة السياسية و الايديولجية لأطراف هذا المشروع. وكما كان مشروع اتحاد المغرب العربي والذي تعطل لعدة اعتبارات بينية بين أطراف هذا الاتحاد، كذلك هناك مجلس التعاون الخليجي الذي فشل في نقل مستوى التعاون من المستويات الاقتصادية الى السياسية ما جعله يراوح مكانه.

ولا يمكن استثناء الارادات الغربية الساعية إلى إفشال أي عمل وحدوي عربي، ولعل حادثة الحظر النفطي 1973م عن الغرب، والتي ولّدت إدراكا خارجيا بأن أي عمل وحدوي مشترك سيقوض المصالح الأجنبية في المنطقة .هذا الاجماع الخارجي على وجوب منع أية نوايا وحدوية عربية. كان استمرارا لوتيرة التدخل في المنطقة من اجل تقسيمها إلى كيانات وكانتونات متفرقة في سياساتها، وذلك لضمان استمرارية المصالح الخارجية في المنطقة، لكن بطريقة أخرى. وبالفعل بدأ ظهور النزعة القومية والعمل

الأحادي في اتفاق السلام الذي انفردت به مصر مع (إسرائيل) وسجل ذلك بداية تصدع المنطقة، ثم دخول العراق في حرب مع ايران بشكل منفرد، وتعمق هذا الشرخ بالغزو العراقي للكويت و تشكيل تحالف غربي عربي وتحطيم القدرات العسكرية العراقية. لتعرف مرحلة التسعينيات تهاوي الدعم العربي للقضية الفلسطينية بالدخول في اتفاقات سلام متتالية كإتفاقات مدريد- اوسلو- وادي عربة، واستمر التهاوي العربي بالتدخل الامريكي في العراق برضوخ عربي. هذا الوضع أسهم في تكريس فكرة أن الدول العربية وشؤونها أصبحت شأنا داخليا لا يعني القاطرة العربية كاملة.

لذلك فان النزعة القطرية اخذت بالتوسع في العقل السياسي العربي نتيجة عدة عوامل منها ما هو داخلي وما هو خارجي، ما جعل طرح التكامل العربي وان توفر على كل متطلبات التكامل يستدعي دراسة تحليلية للتكامل العربي وعلاقاته العكسية مع النزعة القطرية.

الاشكالية:

ولمعالجة هذا الطرح تقدم الدراسة اشكال مفاده كالتالي:

هل يمكن تحقيق مشروع وحدوي تكاملي عربي في ضوء التغيرات الاقليمية و الدولية الراهنة؟

خطة الدراسة:

المحور الاول: مدخل مفاهيمي لمصطلح التكامل.

المحور الثاني: الاطار التنظيري للتكامل الدولي (الوظيفية الجديدة- الاصلية- الدستورية).

المحور الثالث: واقع التكامل العربي من منظور نظريات التكامل الدولي.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي اصطلاحي.

تصنف المدرسة التكاملية على أنها ظهرت كرد على المدرسة الواقعية وأنصارها مثل "هانز مورجانتو" و"ريمون آرون" و"مورتون كابلان" و"ريتشارد روزكرانس" وغيرهم من رواد الطرح الواقعي، خاصة في المنظور التشاؤمي لهذا الإتجاه التنظيري، الذي ركز على القوة كعملة وكأساس وحيد للتعاملات في العلاقات الدولية، إضافة إلى اعتبار الدولة الفاعل الوحيد والأساسي في التفاعلات، رغم أنها لا تنكر وجود باقي الفواعل الدولية الأخرى كالمنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات والفواعل العابرة للدول والقوميات، إلا أنها تعتبرها إمتدادات لإرادات الدولة القومية.[1]

ويرفض أنصار المدرسة التكاملية النظرة الأحادية السائدة لطيف العلاقات في النظام الدولي والنظم الإقليمية، خلال الحربين العالميتين وبعدهما، والتي تقتصر-النظرة الأحادية- على القوة والتنافس اللذان يفضيان إلى الصراع والإنقسام والتفكك وحالة عدم الاستقرار، وفي المقابل يطرح رواد المدرسة التكاملية أنماط جديدة من التعاون والاعتماد المتبادل كشرط أساسي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك عبر إقامة التنظيمات والتفاعلات التكاملية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتفعيل التجارة الدولية، كأحد الأركان الرئيسية في النظام الدولي.[2]

وعلى هذا الأساس تركز المدرسة التكاملية على المسارات الأفقية للتفاعلات العالمية التي تتعدى تلك المسارات العمودية الرأسية التي يتبناها الطرح الواقعي، إضافة إلى إبراز العلاقات التفاعلية والاعتماد المتبادل كآلية لتحقيق السلم والامن الدوليين بدلا من السلوك القائم على أساس القوة المؤدية إلى الانقسام والسلوك الغير عقلاني من طرف الفواعل الدولية، ولهذا فإن الطريق الأمثل لتحقيق هذا الهدف، هو إقامة شكل من أشكال المنظمات التي يمكن أن تحل محل الدولة القومية من منطلق التكامل الدولي، والذي يعتبر من أفضل الجهود لاستخلاف الدولة القومية، وتقديم "الما فوق قومية – supranational integration" كحل وكخطة ذات فعالية تدفع نحو تطوير مجتمع دولي على قدر عالي من السلم والأمن.[3]

1. مفهوم التكامل **(intégration)**

هناك اختلاف بين المفكرين والعلماء حول تحديد واعطاء تعريف مضبوط لمفهوم التكامل نظرا لهلامية هذا المصطلح وتداخله مع مصطلحات مشابهة وكثرة التعاريف الفقهية لهذا المصطلح، وعليه نقدم محاولة للاقتراب من مصطلح التكامل والتعرف عليه بشكل دقيق.

يعرف "عبد الوهاب الكيالي" التكامل في الموسوعة السياسية بأنه حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظام حيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها، وتشير كلمة تكامل أو إندماج أحيانا إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الاطراف المعنية.[4]

ويعرفه "كارل دويتش"(carl douitch) بأنه توفر شعور كافي بالجماعية والتماثل في المؤسسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي.

ويرى "ديفيد ميتراني"(d.mitrany) بانه نتاج عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي التقني في مستويات متعددة، وتكثيف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة، وخلق ظروف جديدة.[5]

ويعرفه "أرنست هاس"(e.hass) بأنه عملية تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحية الدول القائمة.[6]

اما "بيلا بالاسا" فيرى بأنه تلك العملية التي يتم بموجبها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقليمية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، كما ويعرفه بانه حالة إنتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، إذ هو عمل إرادي للحكومات دور كبير في تحقيقه لتجاوز حدود الدولة الوطنية بالتدريج، وفي الاصرار عليه وتتبع اجراءاته.[7]

ويمكن اعطاء تعريف اجرائي شامل للتكامل باعتباره قيمة مؤسساتية في العلاقات الدولية ناتجة عن تطورها نظريا وممارستها من خلال تكريس فكرة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية، كما ويعتبر عملية موضوعية وموجهة للتكيف المتبادل بين البنى الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية وحتى العسكرية لدولتين او أكثر نحو نظام متجانس بتحويلها الى مركبات دولية لتوفير الزمن ورفع الانتاجية بما يخدم اطرافا في هذه العملية.[8]

- عملية موضوعية (**objective process**): يتم وفق أسس منطقية بناء على مبررات حقيقية.
- عملية موجهة (**oriented process**): يسير وفق جهاز مؤسساتي وحكومي.
- التكيف المتبادل (**mutual adaptation**): إعادة هيكلة البنى ذات الصلة بالجانب الذي تمتد إليه عملية التكامل سياسيا، وإقتصاديا، وإجتماعيا وعسكريا.
- النظام المتجانس (**homogenetic system**): يكمن في خلق وحدة جديدة في النظام الدولي.[9]

ولفهم الإندماج بشكل أفضل نستعرض حركية العملية التكاملية كما أوردها قاموس "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية" حين أورد لفهم التكامل التالي:

"أفضل طريقة لفهم الإندماج هو النظر إليه كآلية تتضمن (أ) حركة باتجاه زيادة التعاون بين الدول؛ (ب) انتقال تديجي للسلطة إلى مؤسسات فوق وطنية؛ (ج) تجانس القيم التدريجي؛ (د) نشوء مجتمع مدني عالمي وبناء أشكال جديدة من المجتمعات السياسية معه. أكثر حالات الدمج تقدما قد تكون تلك التي تتخذ فيها الدول شكل فدرالية على المستوى العالمي أو يسمح لها بالإنكماش كلها لمصلحة حكومة كونية أو عالمية. المسافة التي تفصل النظام الدولي عن هذه النقطة هي مقدار التقدم الذي أنجزته آلية الدمج[10]"

2. مصطلح التكامل والمفاهيم المشابهة:

نظرا لتعدد الرؤى حول تسمية مصطلح ما فان المدارس والمؤسسات وحتى التخصصات العلمية تعتمد وفق منظورها مصطلح تراه الأنسب، والتكامل باعتباره مصطلحا ذو امتدادات ودلالات علمية ولغوية عديدة، يتضارب ويتداخل مع مصطلحات اخرى، وبغية الوصول الى ادق تعريف لهذا المصطلح يجب رصد اهم الاختلافات مع المقاربات المفاهيمية الاخرى.

- التعاون (:**Cooperat)** والذي يعتمد في مبداه على الاتفاقيات بين الدول في مجالات معينة، ولاهداف معينة، ولا يتطلب شروط التماثل والتشارك القيمي، او التناظر في المستوى الاقتصادي، ولا يشترط التساوي في النمو والتخلف.
- التنسيق (:**coordination)** وهو تلك الاجراءات التنظيمية للحكومات تهدف الى انشاء برنامج يؤمن اهداف مشتركة لا يمكن للدولة تحقيقها لوحدها وفي الغالب ما يكتسي الطابع الامني.[11]
- الاتفاقيات الثنائية (:**Bilateral agreement)** وهي اقل درجة من التكامل، اذ من الممكن ان تؤدي الى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.
- التكتل(**(agglomération**: هو مدلول اقتصادي يخضع لظروف ويهدف الى تحقيق اهداف محددة ما يعني انه يمكن ان تزول أسبابه بتحقيق الاهداف التي انشا من اجلها.
- التحالف(:**alliance)** وهو ذو دلالة أمنية، اذ يكون بين دولتين او أكثر لتصد خطر او تحقيق هدف أمنى ما، وهو الاخر له اسبابه ويمكن أن يزول عند القضاء عملية او تحقيقها.
- الشراكة(:**(Partnership**في التكامل معروف انه ضمور مؤسسة قديمة واختفاءها لصالح الكيان الجديد، اما الشراكة فتبقى على الكيان القديم ونؤمن كيان آخر لتحقيق أهداف الكيانات القديمة.

- الوحدة (:**(unit** وهي عبارة عن اتفاق قانوني ينتج عن اتفاقية وليس وليد عمل ميداني تقني، لكنها تبني هي هدف التكامل(التوحيد).[12]

3. التكامل كموضوع وكمقاربة النظرية

بوصف التكامل كموضوع فإنه يمكننا أن نرجعه إلى عهد الفتوحات الإسلامية، حين توسعت دولة الإسلام ودخلت في علاقات تكاملية بالمفهوم الحديث، فقد تم دمج أقطار لم تكن قبل ذلك تابعة لمركز الإسلام (المدينة)، مثل مصر والشام والعراق وفارس وأصبحت ولايات تابعة للحكم المركزي سواء في المدينة أو في المراكز التي تحولت إليها الخلافة بعدها تحت إشراف الخليفة شخصيا، لذلك فالتكامل بوصفه كموضوع كان أسبق من وصفه كتنظير.[13]

أما التكامل كتنظير فقد برز في الخمسينات، وكان أساسا وصفا لتغيرات المشهد الأوروبي والسياسي و الاقتصادي، حيث أدرك المفكرون بأن ما جرى في أوروبا الغربية وقتها له إنعكاسات على ليس على أوروبا فقط وإنما على العلاقات الدولية بصفة عامة، وبشكل خاص على نظريات العلاقات الدولية، حيث قام كتاب وظيفيين مثل ديفيد ميتراني (David Mitrany) وكارل دويتش (karl Deutsch) وإرنست هاس (Ernest Haas)، بمساهمات مهمة في فهم الاندماج في العلاقات الدولية، كما ضبطوا الأسس الفكرية لدراسة التبعية المتبادلة في السبعينيات من القرن العشرين.[14]

4. التكامل حالة (**Condition**) أم عملية (**(Process؟:**

يتجه منظري التكامل الى اعتبار التكامل حالة تتجسد بتوفر ظروف ومتغيرات معينة، وعملية ومسار يتحقق من خلالها التكامل، فمن يعتبرون التكامل عملية نجد منهم "جون جالتونغ" الذي يعتبر "عملية يتم من خلالها تكوين وإنشاء عضو جديد، وعند اكتمالها نصل الى التكامل"[15]، و"هاس" ايضا يرى فيها "العملية التي يتم بموجبها تحويل الولاءات والنشاطات السياسية للقوى السياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة الوطنية القائمة.[16]

ويذهب على النقيض من ذلك يذهب الى اعتبار التكامل حالة تنتج عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فاعلة تعني بدور التقرير داخل المنظومة المجتمعية، بمقدورها استعمال ادوات الاكراه، وتحدد الهوية السياسية للشعب وهو بذلك يرمي الى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل،[17] كما يرى انه حالة تتجسد نتيجة سير المجتمع نحو التوحيد السياسي إذا توافرت فيه مقومات التكامل.[18]

لكن هناك اتجاه ثالث يتبناه "كارل دويتش" والذي يعتبر توجه توفيقي باعتبار التكامل "حالة" و"عملية" باعتباره كعملية سيؤدي الى التكامل كحالة عندما يتوفر عنصر الثقة المتبادلة بين العالم والمحكوم داخل الوحدات التكاملية، كما يرى "قروم" و"الكس هيروقليدس" ان التكامل يكون حالة بتوفر شروطه وعملية عندما يكون هناك وحدات مهيأة للاندماج واخرى راضخة له وهنا ندخل في عملية ارغام هذه الوحدات على الاندماج باستعمال العامل الخارجي.[19]

5. مستويات التكامل:

من حيث المستويات فإن للتكامل مستويين إثنين:

- المستوى الأول: الاندماج على مستوى النظام، حيث تنقل الدولة درجة معينة من سلطة صنع القار التي تتمتع بها إلى مؤسسات فوق وطنية على مستوى عالمي، وذلك قصد تحسين نوعية الحكم المحلي والعالمي لتبسيط صنع القرار وتأمين قاعدة العمل الجماعي.
- المستوى الثاني: التكامل الإقليمي، والذي ينضم فيه عدد من الدول المتقاربة فيما بينها لتشكل اتحادا فدراليا على المستويين السياسي والاقتصادي.[20]

6. مجالات التكامل:

يعرف عن التكامل بانه يتم على عدة مراحل ودرجات، بناء عليها يتم قياس التفاوت بيت التجارب التكاملية، فعادة ما يكتسي العمل التكاملي طابعا ونمطا نابعا من المجال الذي يبدأ به او يتوقف عنده، وعليه فيمكن تقسيم مجالات التكامل.

- التكامل الاقتصادي: ويعود الى اسهامات الباحث "بيلا بالاسا" عام 1966 والذي نظر الى التكامل الاقتصادي عبر عدة مراحل ومستويات:
  - منظمة تجارة حرة.
  - الاتحاد الجمركي.
  - السوق المشتركة.
  - الاتحاد الاقتصادي.
  - التكامل الاقتصادي الشامل.[21]
- التكامل السياسي: وهو ادماج المؤسسات اسياسية القومية ونقل جزئي للسلطة الى الجهاز الجديد المشكل نتيجة العملية التكاملية،مع الاخذ بالحسبان عدم الغاء الحكومة الوطنية وانما ينقل صلاحياتها جزئيا في بعض المجالات.

- التكامل الامني : عندما تتخذ الدول الاطراف نفس الترتيبات الامنية الجماعية وادماجها مع بعضها بغية تحقيق امنها المشترك باسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة.[22]

المحور الثاني: الاطار التنظيري للتكامل الدولي (الوظيفية الجديدة- الاصلية- الدستورية).

يعتمد الطرف الدستوري اتجاهين تنظريين متبنيان البعد القانوني للعملية التكاملية،ويتمثل هذين البعدين في الطرح الكونفيديرالية ،والطرح الفيدرالي.

1. النظرية الفديرالية:

النظرية الفدرالية هي عبارة عن رؤية للعملية الوحدوية اذ تتم بموجبها العملية التكاملية بين مجموعة من الدول تتفق فيما بينها على تشكيل اتحاد فيدرالي،تتناول فيه الدول عن سيادتها الصالحة، وبذلك ينشا كيان سياسي جديد،وقد شهدت التجربة الفديرالية عدة تطبيقات عبر التاريخ.

ما يسميه الطرح الفيدرالي هو انه يمكن ان يمتص التباينات بين الوحدات المتحدة فيما بينها، سواء كانت اقتصادية او اجتماعية واثنية ،اذ يعطي كل كيان شعور بالسيادة والاستغلال الذاتي،ما يحقق حالة من الرضا تسود داخل الاتحاد. [23]

في الفيدرالية هناك عملية مقايضة ، اذ تقدم الوحدات تنازلا عن سيادتها وصلاحياتها الى الكيان الوحدوي الجديد مقابل الحصول على القوة ،والحماية والاعتراف الهوياتي، وهذه العملية التبادلية يكفلها القانون والدستور، اذ ان هناك جدلية قائمة بين الهوية والوطنية،وان كليهما يتعارض ،فالفيدرالية تقدم ضمانات واليات تنسيقية تجمع بين الرغبتين ،بل وتجعلها قسيمة مضافة وايجابية في الدفع بالاتحاد الى النجاح والانسجام.

2. النظرية الكونفيدرالية:

في نفس السياق تعتبر منطلق الكونفيدرالية متطابقة مع المنطلقات الفيديرالية ،من حيث اهداف الوحدة ،والاعتماد على البعد الدستوري القانوني، كما ان اعضائها نفسهم الدول ،لكن تختلف النظريتين هو ان الكونفيدرالية لا تتنازل الوحدات التكاملية عن سيادتها وهويتها وانما تحافظ على شخصيتها الدولية الداخلية والخارجية ،ويكون التعاون عبارة عن اتفاقيات وتحالفات تاسيس لكيان جديد.[24]

السيادة في الطرح الكونفدرالي تبقى قائمة وبصورة مطلقة اذ تبقى كل دولة طرف في الاتحاد تتمتع بقراراتها السيادية ،وتتميز بهويتها، ما يعطي راحة اكبر للاعضاء وحالة من الرضي خاصة وان الاتحاد في هذه الحالة يعني المزيد من القوة والحماية دون تقديم تنازلات كبيرة.

3. النظرية الوظيفية:

جاءت الوظيفية كرد على المقاربات السابقة الدستورية والواقعية اذ ترى ان التركيز على الدولة كوحدة تحليل وعلى القانون كادات تحليل فصورا في فهم العلاقات الدولية،اذ ارجعت فشل عصبة الامم ونشوب الحربين العالميتين الى التركيز على المد القانوني والدستوري والتركيز على الدولة وتعيين الفواعل الاخرى.

اذ ترى الوظيفية ان العملية الوحدوية يجب ان تركز على المستويات التحتية وحصر مجالات التفاعل، ما ينتج عنه فرص اكبر للسلام والمنفعة المتبادلة، كما تولى الاعتبارات الاقتصادية اهمية في مسار العملية الوحدوية ،باعتبار ضمان الرفاه والامن الاقتصادي سيعزز الشعور بنجاح الوحدة ،ويسهم في زيادة التنازل عن السيادة لصالح الاتحاد.

وعليه فان وحدة التحليل في النظرية الوظيفية هي "الوظيفة" وانه المؤسسات ما فوق الدولة كفيلة بتحقيق السلام،كما تركز على الجوانب التقنية وتعطيها الاولوية على المستويات العليا للسياسةج،اذ ترى ان التعاطي مع المشكلة الاقتصادية يستحسن ان تتعامل معه الجهات الاقتصادية اي الاطراف المباشرة وليس نقلها للجهات العليا.

كما وتركز على تجزئة مجالات التعاون والتدرج فيها اذ ان النجاح في مجال سيؤدي الى توسيع المجالات الاخرى وصولا الى حالة من الشمولية.

4. النظرية الوظيفية الاصلية:

يعتبر"دايفيد ميتراني" من الاباء المؤسسين للوظيفة الاصلية اذ نعتمد وظيفية على التركيز على الحقل التقني والفني ،والتركيز على المسائل السياسية الدنيا ويفصلها عن المسائل السياسية العليا .

كما يرى باقي العمليات التكاملية وبناءها لمؤسسات وكيانات جديدة تزيد من فرص الامن والسلم، وذلك نتيجة التكامل والتمازج والشعور بالمصلحة المشتركة.

وظيفية ميتراني يبرز فيها مبدا الانتشار وهو التكامل في قطاع معين والنجاح فيه سيؤدي الى الرغبة في توسيع هذا النجاح وايصاله الى القطاعات الاخرى وبذلك ،تعم التجربة التكاملية كل القطاعات.[25]

5. الوظيفية الجديدة:

تعتبر الوظيفية الجديدة امتدادا للاصلية ،حيث ان كلا النظريتين تعتمدان المنهج الاستقرائي بالانطلاق من الجزء الى الكل ،كما ويتفقان على ان التكامل هو حالة وعملية ،كما تؤدي النظريتين على العوامل الداخلية والخارجية المؤدية للتكامل،ويبرز في الطرح الوظيفي بقية الاصلي والجديد مبدا الانشاء الذي يؤكد على التكامل في قطاع سيؤدي الى التكامل في باقي القطاعات لكن هناك تباين واختلاف بين الطرفين والذي يتمثل في الرقعة الجغرافية كما ان الوظيفية الجديدة لا تفصل بين المستويات الدنيا والعليا ،على عكس الوظيفية الاصلية التي تركز على المستويات الدنيا والتقنية والفنية.[26]

- وظيفية ارنست هاس:

تعتبر وظيفية هاس من الطروحات الجديدة للوظيفية ،حيث ركز هاس في وظيفية على ميزان الربح والخسارة،اذ ان اطراف العملية التكاملية يخضعونها لمكاسب التي يحبونها من الاتحاد ،وايضا ماذا سيسخرون،فاذا كانت المكاسب اكبر من الخسائر ،فان الاقبال على العملية التكاملية سيكون واسعا وكاملا والعكس.

يبرز في وظيفية "هاس" عنصر التسيير التدريجي،اذ ان عملية التكامل وفقه تبدا على المستويات التقنية والفنية لتنتقل الا المستويات العليا السياسية،وكان التكامل يشرع في عملية تدريس نفسه،وهذا ما اختلفت فيه الوظيفية الجديدة عن الاصلية.

عنصر التعميم ايضا بارز في وظيفية "هاس" ،وهو يعني ان التكامل في مجال واحد والنجاح فيه سيؤدي الى طموح و رغبة في توسيع النجاح في القطاعات الاخرى، فمثلا النجاح في مواجهة مرض معين سيؤدي بالدول الى التعاون في السياسات الصحية ليحدث بعد ذلك تكامل في قطاع الصحة لينتشر الى باقي القطاعات .[27]

- وظيفية ناي:

يركز جوزيف ناي في وظيفيته على البعد القيمي ودوره في انجاح العملية التكاملية ،اذ يرى بان القيم المعيارية مثل الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الانسان تخلق حالة رضا وتقبل لدى اطراف عملية التكامل ،اذ ان الدول الديمقراطية ستتفق مع دول مثلها ديمقراطية ،وحقوق الانسان فيها تخضع لنفس الرؤية ونفس المقاييس،كذلك الايديولوجية السياسية تلعب دورا كبيرا في التوفيق بين الاطراف.

تنتج هذه التناسقات عند ناي ،عنصرا اخر بل شرطا يجب ان يتوفر لتحقيق التكامل وهو شرط التكافؤ بين الفواعل،سواء سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وحتى عسكريا،اذ ان التباين وعدم التوازن بين هذه الاطراف سيخلق حالة من الاعتمادية ويصبح احد الاطراف يتحمل اعباء العملية التكاملية،ما سيهدد الاتحاد مستقبلا.[28]

- وظيفية اتزيوني:

تركز هذه الوظيفية على قوى التوحيد ،التي تدفع الى انشاء التكتل والاتحاد وهذه القوى اما ان تكون داخلية على مستوى كل طرف من اطراف التكامل،او خارجية نابعة عن البيئة المحيطة بكل طرف، فاذا كانت قوى التوحيد داخلية فهي الغالب ما تتمثل في الاغراء والرغبة في تحقيق مكاسب ،اي ان الاطراف تبادل من نفسها طواعية للانخراط في الاتحاد ،كوجود قوة كبرى تفرض الاتحاد اوخطر خارجي لا يمكن للدولة ان تواجهه بمعزل عن البقية.[29]

- وظيفية دويتش:

يرى "كارل دويتش" في نظرته التكاملية بأن أنماط الاتصالات و التبادل بين فاعلين مختلفين يعزز من فرص التكامل و الاندماج للجماعة السياسية التي تتخطى الحدود القومية[30]، بحيث تعتمد وظيفية دويتش على ضرورة تكثيف التنقلات و التدفقات يؤدي الى تماسك الوحدات السياسية و زيادة فاعلية هذا العمل التكاملي.[31]

المحور الثالث: واقع التكامل العربي من منظور نظريات التكامل الدولي.

إن طرح أي عمل وحدوي تكاملي عربي؛ أصبح يعرف صعوبة حتى في التصور، وذلك نتيجة عدة أوضاع ومستجدات دولية راهنة، وبإخضاع العلاقات العربية الى مستويات تحليلية، مستوى داخلي ومستوى إقليمي وعالمي، فاننا نجد أن عملية التكامل في المنطقة العربية تتعرض لمحاولات عرقلة نرصد أهم المؤشرات فيها.

أولا: مؤشرات حال العلاقات العربية:

1. الإرهاب كمتغير رئيس في العلاقات التفاعلية العربية

قضية الإرهاب لم تكن بعيدة تماما من التطورات الداخلية أو التفاعلات الإقليمية للدول العربية، فقد استمرت في اعتلاء سلم أولويات أجندات الدول العربية منذ 11 سبتمبر 2001م، وعلى الرغم من تنامي الظاهرة المطرد والمتعالي بشكل تصاعدي وتصعيدي مع بروز النشاط العالمي لتنظيم القاعدة وعقب الغزو الأمريكي للعراق، وذلك لان الحالة العراقية وجوارها أصبح البيئة الحاضنة والمثالية لنشاط هذه التنظيمات، الا ان الإرهاب لم يتقدم ليحتل موقع مركزي في المشهد العربي-العربي على نحو ما برز في 2013م وبخاصة بعد تأسيس تنظيم الدولة في العراق والشام أو ما يعرف إعلاميا بـ (داعش) في العراق وسورية حيث اصبح الإرهاب هو القضية المركزية لدول الإقليم العربي، واصبح محور تفاعلاتها البنيوية.[32]

2. تفكك وحدات ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي

صعدت عدة مؤشرات تدل على الانقسام والتفتت في النسق العربي، ففضلا عن عكوف عدد من البلدان العربية على تطوراتها الداخلية، فان عددا آخر عكف على ذاته داخليا، سعيا لدرء مواجهة مواقف امنية و سياسية مشابهة لما تعيشه دول عربية من أزمات وخوفا من انتقال ما يجري في الجوار للداخل هذه الدول على طريقة مقاربة بيت العنكبوت، إذ وقفت دول مجلس التعاون الخليجي منفردة في منهجها الخاص بالتفاعل مع الازمات، و الى حد كبير بدا النظام العربي شبه معطلا وعاجزا في التفاعل مع بيئته ولما لعنصر التفاعل والتكيف من أهمية في بقاء أي نظام واستمراريته، فقد استقطعت من النظام بلدان عربية تعرضت خلال سنوات ما قبل الثورات لمشكلات خاصة جعلتها

عرضة للتفتيت و الانقسام الداخلي، وانتهى الامر فيها إما بوضعية انهيار الدولة، واما بانقسام سياسي وانفصال الدولة الى دولتين (السودان) واما بوضعية دول تشهد حالة تقسيم فيدرالي.[33]

3. تراجع مكانة القضية الفلسطينية في سلم أولويات الفواعل العربية

كانت القضية الفلسطينية على مدى العقود الماضية هي مصدر التماسك الرئيسي والعامل الوحدوي الأول والمشترك داخل النظام العربي؛ و بقيت كذلك حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ومع مطلع التسعينيات والغزو العراقي للكويت عام 1990م تراجعت مكانة هذه القضية نسبيا داخل النظام على خلفية تباين المواقف العربية إزاء الغزو وبداية الصدع العربي-العربي، إلا انه بقيت القضية الفلسطينية في مكانتها المركزية في لغة الخطاب الرسمي للدول وللجامعة العربية، وحافظت على وضعها في قلب النظام العربي مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام 1991م، ثم الحروب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان وغزة منذ عام 2000م وحتى الثورات 2011م، ثم تغير المشهد كليا بعد انخراط الجماعات الإسلامية المتطرفة في الصراعات المسلحة في المنطقة الامر الذي اساء للمقاومة في فلسطين الامر الذي خلق حالة من الانحسار و الانسحاب من حول القضية واعتبارها شان داخلي يعني الفلسطينيين وحدهم.[34]

4. تعرقل أداء جامعة الدول العربية

بدا ضعف النظام العربي جليا في أداء مؤسسته الرئيسية؛ فقد تفاعلت جامعة الدول العربية مع موجة التغيير باليات التفاعل السابقة نفسها، وبدت الجامعة كمتصرف يملك خاتم إجازة عرض المشكلات العربية على النظام الدولي، و إضفاء المشروعية على القرار الدولي بشانها، اكثر مما هو قادر على التدخل و تسوية أي منها بنفسه، وهو ماكان لافتا في ازمتي ليبيا وسوريا، اللتين اقتصر دور الجامعة فيهما على عرض المشكلة وإقرار عدم قدرتها على الحل، و الطلب الى مجلس الامن بالتدخل وتحمل مسؤولياته، وبدت جامعة الدول العربية غير قادرة بالنظر الى توازناتها الداخلية، على الانخراط في مشهد التغيير و التجديد داخل النظام العربي، حيث لم تطرح رؤى ووجهات نظر تساعد الدول التي دخلت في مرحلة التحول، وتبحث لها عن سبل انتقال ديمقراطي آمن.[35]

5. الخلافات البينية العربية -العربية

يعرف الوضع العربي استمرارا للخلافات داخل المناطق و المنظومات العربية الفرعية، فمجلس التعاون الخليجي مهدد بالتفكك نتيجة الخلاف القطري السعودي، كما ان هناك توترا بين دول المجلس

و عمان نتيجة موقفها من ايران و اتهامات تسليمها لأسلحة للحوثيين، أما في منطقة حوض النيل فشهدت العلاقات بين مصر و السودان استمرارا للخلافات السياسية مع استمرار السودان في موقفها الخاص بالعلاقات مع اثيوبيا على خلاف مصر مع اديس بابا، وعلى رغم تبادل البلدين الزيارات الرسمي الى ان الخلاف بقي قائما بسبب مثلث حلايب و شلاتين، و في المغرب العربي استمر الخلاف بين الجزائر و المغرب، وهو الذي برز حتى في أدنى المؤشرات لدرجة ان الخلاف وصل حتى حقوق الملكية التراثية للاعمال الفنية، حيث تقدمت الجزائر بطلب رسمي الى منظمة اليونسكو لتصنيف "اغنية الراي" موروثا غنائيا جزائريا، بعدما كانت وزارة الثقافة المغربية بطلب لدى اليونسكو لتصنيف "الراي تراثا إنسانيا لا ماديا"، هذا فقط ثقافيا فماذا اذا اوغرنا في الخلاف السياسي و الاستراتيجي، كما ان النظام العربي اصبح يعرف التباين في المواقف تجاه القضايا التي يعرفها، الامر الذي حال دون تشكيل أي عمل او فكر وحدوي عربي.[36]

6. التباين وعدم التماثل في المواقف وأنماط التفاعل مع الثورات

بدا تراجع النظام العربي ماثلا في صورة أخرى، تبدت في الاختلاف بين وحدات النظام حول طرق التفاعل مع الثورات، فبينما آثرت بعض الدول تبني موقف الحياد إزاء عدد من الثورات، فقد اتجهت دول أخرى الى التدخل من اجل توجيه حركة التغيير لمصلحة القوى التي تدعمها، والى حد كبير كان هناك تقارب بين مواقف الأنظمة العربية بشان دعم التغيير في كل من اليمن و ليبيا، و على الرغم من ان مستوى التأييد العربي للتغيير في البلدين لم يكن متسقا بين دول مجلس التعان الخليجي، الا ان التغيير جرى بالشكل الذي لم تبرز فيه علامات اختلاف كبيرة بين دول المجلس او بينها وبين مصر، بينما برز الاختلاف داخل النظام العربي جليا في الموقف من الاخوان المسلمين في كل من سورية ومصر وتونس، وهو الامر الذي أدى الى خلاف شديد داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي مع قطر.[37]

ثانيا: تفسير نظريات التكامل لآفاق التكامل العربي

وفق الطرح الفيديرالي، فانه يصعب إقامة تجربة تكاملية عربية ناجحة؛ لان تركيبة القيادات العربية لا تسمع بالتنازل عن سيادتها لصالح كيان سياسي اخر، لان مسالة السيادة في المنطقة العربية مسالة لا تقبل النقاش، اما الطرح الكونفدرالي وان كان يضمن للدولة سيادتها لكنه لا يتلائم وبنية الدولة العربية، اذ ان الدول العربية لا تثق في بعضها البعض فان احتمالية توحدهم في كيان كونفدرالي فانه

سيكون مليئا بالتصدعات والصراعات والخلافات، وما يحدث في احتماعات جامعة الدول العربية خير دليل على ذلك.

اما من منظور النظرية الوظيفية فان الدول العربية تعرف عدة عراقيل في صدد انشاء أي تجربة تكاملية، أولها فان الدول العربية تتعامل على المستويات العليا السياسية، وتهمل المستويات التقنية الدنيا، حيث ان كل مشاريع توحدهم عبر التاريخ كانت سياسية عسكرية، ولم يحدث ان كانت هناك سياسات وحدوية على مستوى اقتصادي او تقني او فني، كقطاع المحروقات أو الصحة او التجارة او الزراعة، لذلك فان الدول العربية من منظور "ديفيد ميتراني" تعطل مبدأ الانتشار (spill over) و لا تركز على المستويات التقنية و التي هي أساس نظريته الوظيفية الاصلية، فمثلا مجلس التعاون الخليجي تأسس لاعتبارات سياسية ومحاور سياسية امنية وهي مواجهة الخطر الايراني من الشرق.

أما من منظور "ارنست هاس" فان الدول العربية تهمل مبدأ التسييس التدريجي حيث انها تلغيه، اذ انها يجب ان تنطلق في العملية تكاملية من الأسفل الى الأعلى أي من المستويات التقنية لتصل الى المستويات العليا، أي أن العملية التكاملية الناجحة يجب أن تبدأ من أسفل الى اعلى حتى تصل الى المستوى السياسي وكأنها تسيس نفسها بنفسها.

أما "جوزيف ناي" والذي يرى أن التكامل الناجح يجب ان يتم بين دول متماثلة في القيم الديمقراطية وصون حقوق الانسان، والتماثل في المستوى الاقتصادي والعسكري والاجتماعي، وهو ما لا يتطابق مع الحالة العربية اذ ان هذه الأنظمة غير ديمقراطية وتعاني أزمات حقوق الانسان، كما انها متباينة اقتصاديا واجتماعيا وكذا عسكريا، لذلك من منظور "ناي" فان التكامل العربي غير وارد في الوقت الحالي.

كما أن التكامل العربي من منظور وظيفية "أمتاي أتزيوني" يعرف قصورا وحالة من عدم النضج، اذ يرى اتزيوني ان التكامل يتم بالعوامل الداخلية و الخارجية، فاذا كانت داخلية فتلك تكون نتيجة اغراء و الرغبة في الحصول على مزايا التكامل، اما ان كانت خارجية فان هذه العوامل عبارة عن إكراه للدولة على التكامل أو اللاتكامل، وعليه فالحالة العربية وفق منظور اتزيوني تنحو نحو اللاتكامل نتيجة التدخل الغربي الأمريكي الذي يحول دون تشكيل نموذج وحدوي ناجح، وهو ما نراه في دور الولايات المتحدة الامريكية في تفكيك مجلس التعاون الخليجي.

أما وظيفية "كارل دويتش" و التي تركز على العنصر الاتصالي كمطلب رئيس لتحقيق التكامل وعامل الخبرة التاريخية كمحفز للتواصل او مشوش، بحيث ومن منظور "دويتش" فالدول العربية من الصعب ان تتكامل نتيجة غياب عنصر التواصل بسبب الاختلاف المذهبي و العرقي و الجغرافي، فمشكلات الحدود تعرقل الاتصال بين الدول وتخلق حالة من عدم الارتياح بين الأطراف العربية، كما ان عنصر التاريخ يحيي بعض الضغائن و و النعرات الانتقامية بين الدول والتي تشوش على عملية الاتصال العربي الإيجابي، فمثلا بعض الدول متحالفة مع روسيا مثل سوريا و البعض الاخر مع الولايات المتحدة الامريكية، فانه من غير المعقول ان يحدث تكامل يكون احد اطرافه سورية و السعودية.

الخاتمة:

نافلة القول وبناء على العرض السابق يمكننا ان نخلص الى النتائج التالية:

- ان المفهوم التكامل ومقوماته وشروطه، وكذلك الأسس التي يجب ان يقوم عليها متوفرة بصورة مثالية في المنطقة العربية ان لم نقل المنطقة الوحيدة التي تجمع هذه المتطلبات.
- تغطي نظريات التكامل الدولي أهم جوانب القصور العربي في مساره نحو التعاون والتكامل.
- يلعب غياب الديمقراطيات دورا رئيسيا في نشر عدم الثقة والارتياب بين الدول العربية.
- العامل الخارجي له دور رئيس في تعطيل العمل الوحدوي المشترك ونقصد به الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها بالدرجة الأولى.
- ان الازمات العربية – العربية المفتعلة تسبب حالة من التفكك والتصلب في العلاقات بين الأطراف العربية، هذه الازمات هي من افتعال الغرب، وهي التي تعطل أي طرح تكاملي عربي.
- ان تكريس النزعة القطرية و جعل الدول العربية كيانات منفصلة بشكل جامد فيما بينها يقضي على أي طموح وحدوي عربي.

[1] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص35.

[2] نادية سعد الدين، تعثر أنماط التعاون الاقليمي من "منظور التكامل"، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد:200، المجلد:50، افريل 2015، ص 25.

[3] محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[4] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الاول، ص 779.

[5] عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب، الجزائر: شركة دار الامة للطباعة والنشر،2013، ص14.

[6] نادية سعد الدين، تعثر أنماط التعاون الاقليمي من "منظور التكامل"، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد:200، المجلد:50، افريل 2015، ص26.

[7] عياد محمد سمير، مرجع سبق ذكره، ص15.

[8] عبد الناصر جندلي، التكامل مقاربة مفاهيمية تنظيرية، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد: 03، أوت 2015، ص12.

[9] المرجع نفسه، ص 12.

[10] مارك غريفيثس، تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 89.

[11] عبد الناصر جندلي، التكامل مقاربة مفاهيمية تنظيرية ، مرجع سبق ذكره، ص13.

[12] عياد محمد سمير، مرجع سبق ذكره، ص22.

[13]عبد الناصر جندلي، التكامل مقاربة مفاهيمية تنظيرية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[14] مارك غريفيثس، تيري اوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص89.

[15] نادية سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص26.

[16] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص239.

[17] جندلي عبد الناصر، التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14.

[18] نادية سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[19] جندلي عبد الناصر ،التنظير في العلاقات الدولية بين لاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره، ص240.

[20] مارك غريفيثس، تيري اوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص ص89، 90.

[21] عياد محمد سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 –30.

[22]المرجع نفسه، ص ص 34،35.

[23] عياد محمد سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-50.

[24]المرجع نفسه،ص ص 54 – 57.

[25] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، مرجع سبق ذكره، ص ص241-243.

[26] جندلي عبد الناصر، التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[27] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره، ص ص 248 -252.

[28] جندلي عبد الناصر، التكامل: مقاربة مفاهيمية و تنظيرية، مرجع سبق ذكره، ص 19، 20.

[29] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره، ص ص 252-258.

[30] جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث،ط1، 2004 ، ص 854.

[31] جندلي عبد الناصر، التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مرجع سبق ذكره، ص 22

[32] علي الدين هلال و اخرون، حال الامة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص ص 84، 85.

[33] علي الدين هلال و اخرون، حال الامة العربية 2013-2014: مراجعة مابعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2014،ص 142.

[34] أحمد يوسف أحمد، حال الامة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص ص 91، 92.

[35] علي الدين هلال، حال الامة العربية 2013-2014: مراجعة مابعد التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[36] احمد يوسف احمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 96، 97.

[37] علي الدين هلال، حال الامة العربية 2013-2014: مراجعة مابعد التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 145.

دولة العدد

دولة العدد

تايوان - Taiwan

فريق عمل مجلة قضايا أسيوية

مقدمة:

تعد تايوان نقطة أساسية ومحورية في السياسة الباسيفيكية، فهي ما تزال رغم من نصف قرن تعد إحدى مشكلات العلاقات الدولية في جنوب شرق آسيا، فالموقع الجغرافي لتايوان, من مضيق تايوان وقناة باشي الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط, يشكّل أهمية خاصة لحلفاء واشنطن مثل اليابان التي تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الجنوبية, كذلك الفيليبين في ما يتعلق بحدودها الشمالية.

بدأت مشكلة تايوان باستقلال مزدوج للصين سنة 1949 ، الشيوعيون في البر الصيني والرأسماليين وبقايا الرموز السابق في جزيرة تايوان، عقب هزيمة الحزب الوطني (الكومنتانك) بقيادة الرئيس (كاي شيانج) المدعوم أمريكياً سنة 1949 ، على يد الشيوعيين الذين كان يقودهم ماو تسي تونغ .لم يكن أمام كاي شيانج وحوالي مليون من اتباعه سوى الإبحار إلى تايوان ، وإعلانه تغير اسم تايوان إلى جمهورية الصين الوطنية. وإنها وحدها صاحبة الحق الشرعي في تمثيل الشعب الصيني بينما أعلن الحزب الشيوعي الصيني بزعامة (ماو تسي تونك) قيام جمهورية الصين الشعبية في البر الصيني وتأليف حكومتها المركزية في (بكين).

الصين الشعبية تعتبر تايوان جزء لا يتجزأ من أراضيها، وتهدد بضمها إذا أعلنت استقلالها، وتعهدت واشنطن بدخول الحرب إذا أقدمت الصين على ضم تايوان بالقوة المسلحة ،لذلك تحظى قضية تايوان بالحساسية البالغة بين الطرفين؛ ولكن واشنطن لا توقف الدعم العسكري لتايوان، وهذا ما يجعل الصين تبدو قلقة.

وفي هذه الورقة سنقوم بوضع بطاقة تعريفية لتايوان تتضمن لمحة تاريخية مع التعرض للأهمية الجغرافية لجزيرة تايوان نعرض فيها المقومات الطبيعية.

تايوان تاريخ حافل:

تتمتع جزيرة تايوان بتاريخ حافل، ففي عام 1206 أصبحت محمية للامبراطورية الصينية التي أسسها جنكيز خان، عرفها الغربيون باسم "فرموزه" باللغة البرتغالية أي الجزيرة الجميلة، وكان البرتغاليون أول من أطلق هذه التسمية في تايوان عندما وطئوا أرضها عام 1590وبذلك كانوا أول استعمار أوروبي لتايوان، تعرضت لغزو هولندي في عام 1624، تخللها غزو الاسبان عام 1626، للمنطقة الواقعة في أقصى شمال تايوان، الى أن طردهم الهولنديون بعد مضي 16 سنة أي عام 1642، وظلت الهولنديون هناك لمدة ثمانية وثلاثين سنة تحررت بعدها تايوان على يد" تشنغ تشنغ كون" أحد الموالين لحكم اسرة "منغ"[i].

في عام 1884، وعلى إثر نشوب نزاع بين فرنسا والصين على الحدود الفاصلة بين اقليم "يون نان" الصيني وأراضي الهند الصينية، احتل الفرنسيون المنطقة الواقعة في أقصى شمال تايوان، وأتبعوا ذلك باحتلال مجموعة جزر ال"بيكادوريوس" في مارس 1885، لكنهم انسحبوا من هذه المناطق المحتلة بموجب اتفاقية تينتسين تم توقيعها في 21 جوان 1885 بينهم وبين الصينيين.

وفي عام 1894، وبسبب نزاع على كوريا، نشبت حرب بين الصين واليابان، وفي عام 1895 تم النوقيع على معاهدة "شيمونسكي" بينهما، تنازلت الصين بموجبها على كل من تايوان ومحموعة جزر ال"بيكادوريوس" لمصلحة اليابان، وفي عام 1945 وبعد الحرب العالمية الثانية، عادت تايوان ومجموعة جزر بيكادوريوس الى السيطرة الصينية، التي كان يحكمها حينئذٍ الرئيس جان كاي شيك بموجب معاهدة سان فرنسيسكو للسلام بعد اندحار اليابان في الحرب العالمية الثانية.

وفي سنة 1949أعلن الشيوعي ماو تسي تونغ قيام جمهورية الصين الشعبية ، بعد انتصاره على شيانغ كاي شيك رئيس الحكومة القومية المدعوم أمريكيا التي حكمت الصين بعد سقوط الحكم الملكي سنة 1911، حيث تراجع هذا الأخير أمام الزحف الأحمر الى جزيرة فرموز "تايوان"،[ii] وإعلن تغيير اسم تايوان إلى جمهورية الصين الوطنية[iii].

I. المقومات الطبيعية لتايوان:

1. الموقع الفلكي:

تقع تايوان بين خطي طول (120.01 درجة و122 درجة شرقا) وهنا لا بد أن نشير الا أن هناك جزيرتان صغيرتان هما جزيرة كوامي التي تقع في خط طول 118 درجة وجزيرة ماتسو والتي تقع في خط طول 120 درجة ضمن المياه الاقليمية الصينية، تقعان خارج خطوط الطول المذكورة، ونظرا لقلة سكانهما ومواردهما الطبيعية تعتمدان على الجزيرة الأم تايوان في جمبع الاحتياجات[iv].

كما تقع تايوان بين خطي عرض 21.53 درجة و25.18 شمالا، أين يمر بمنتصف الجزيرة مدار السرطان(انظر الشكل رقم 01).

الشكل رقم 01: خريطة تبين الموقع الفلكي لتايوان.

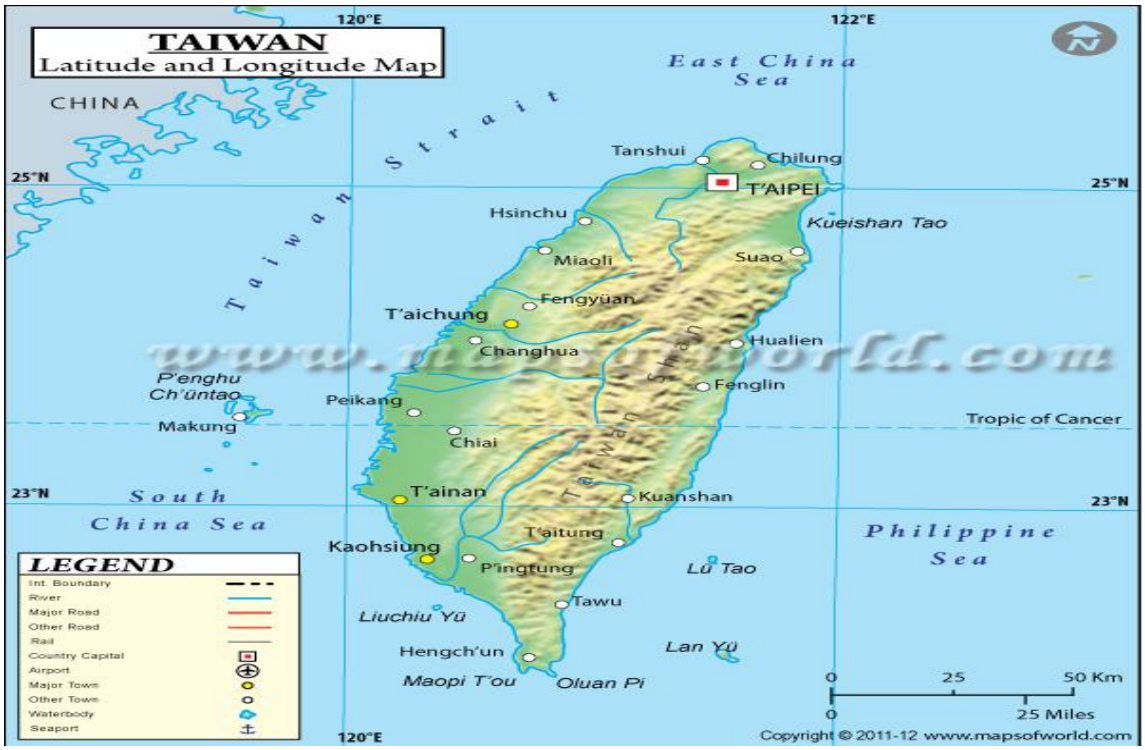

https://www.mapsofworld.com/lat_long/taiwan-lat-long.html

2. الموقع الجغرافي:

تقع جزيرة تايوان في المحيط الهادئ قبالة الساحل الجنوبي للبر الرئيسي الصيني، على بعد 260 كم من اقليم "فوجيان الصيني، يحدها من الشرق بحر الفليبين ومن الغرب مضيق تايوا، أما من الشمال فيحدها بر الصين الشرقي، ومن الجنوب مضيق لوزون، يبلغ طولها 394 كم من أقصاها الى أقصاها، أما عرضها فيبلغ 144 كم عند أعرض نقطة.

تشتمل جزيرة تايوان على منطقة بينغو التي تتكون من مجموعة جزر يبلغ عددها 64جزيرة تعرف أيضا بـ "بيسكادوريس"، تبعد بـ120 كم عن البر الصيني، بالاضافة الى 13 جزيرة أخرى[٧].

موقع تايوان البحري جعلها تستحوذ على طرق عصبية في الملاحة، اذ أنها تربط اليابان وكوريا والصين شرقا مع موانئ هونج كونج وماكاو وسنغافورة وماليزيا والفليبين وإندونيسيا غربا، مما جعلها

تشرف على مضيق تايوان في الغرب ومضيق لوزون في الجنوب، وتتحكم في حركة الملاحة في هذين المضيقين المهمين[vi].

تبلغ مساحة تايوان حوالي 36.000 كم^2، يتمتع سطحها بتنوع تضاريسي مميز، فالجبال توجد في الأجزاء الوسطى والشرقية، تمتد من الشمال الى الجنوب لمسافة 330 كم ومن الشرق الى الغرب لمياقة 80 كم، وتوجد أكثر من 200 قمة ارتفاعها يفوق 3000 م، يكون انحدارها أكثر هدوءا نحو الغرب اذ تترك سهولا فسيحة تمتد من الشمال الى الجنوب تتركز فيها معظم النشاطات البشرية والاقتصادية ، ويعد سهل تشيانان من أهمها، هذا فضلا عن وجود سهول أخرى مثل سهل إلان وكاوهيونج[vii].

هذا التنوع في التضاريس نتيجة وجود السلاسل الجبلية والغابات والوديان والبحيرات والأنهار، جعل تايوان قبلة سياحية بامتياز، وجعلها تزخر بالمواد الأولية كالمعادن ومحاصيل زراعية متنوعة، فضلا عن الميزة الدفاعية نتيجة الموانع الطبيعية[viii].

3. المناخ[ix]:

يتميَّز مناخ تايوان بصيف طويل وشتاء قصير، إذ تقع تايوان على مدار السرطان، لذلك تضمُّ مجموعة من المناطق المناخية المختلفة، فالمناطق الوسطى والشمالية منها عادةً يكون مناخها شبه استوائي، وأمَّا المناطق الجنوبية مناخها استوائي، ويكون المناخ في المناطق الجبلية معتدلًا، ومعدل هطول الأمطار سنويًا حوالي 2600 ملم.تتراوح درجات الحرارة في تايوان من 18 درجة مئوية في فصل الشتاء إلى 29 درجة في فصل الصيف، وقد تنخفض درجات الحرارة شتاءً وتصل إلى حوالي 10 درجات مئوية، وصيفًا قد ترتفع لتصل إلى نحو 35 درجة مئوية، وتكون الفترة من نوفمبر إلى شهر فبراير هي الأكثر جفافًا طوال العام. تؤثر عادة أنظمة الرياح الموسمية الصيفية والشتوية التي تهبُّ في شرق آسيا على المواسم في تايوان، وتسود في الفترة الممتدة من أكتوبر إلى شهر مارس الرياح الموسمية، بالإضافة إلى رياح شمالية شرقية غالبًا تؤدي إلى هطول معتدل ومستقر للأمطار في شمال وشرق الجزيرة.

يمكن القول أن تايوان تتمتع بتنوع مناخي، ساهم بدرجة كبيرة في تنوع المنتجات الزراعية، الارز والموز والشاي والحمضيات، مما أدى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

4. الموارد الطبيعية:

أ. الثروة المائية :

تتوفر تايوان على 21 نهرا متفاوتة الطول أطولها نهر تشوشوي (186 كم) تكون الانهار التي تجري نحو الشرق قصيرة وذلك لضيق السهل الساحلي عكس الأنهار التي تجري نحو الغرب والتي تكون

أطول لأن الانحدار يكون هادئا نحو الساحل[x]، بالإضافة الى متوسط الهطول السنوية للأمطار تبلغ 2400 ملم[xi]، فضلا عن هطول كمية كبيرة من الثلوج في المناطق الجبلية في فصل الشتاء، مما ساهم في تخزين المياه للأغراض الزراعية والصناعية، وتستعمل لتوليد الطاقة الكهربائية، ففي نهاية عام 2016 ، بلغ إجمالي القدرة المركبة للكهرباء في تايوان 49.06 جيغاواط ، ساهمت فيه مياه تخزين بالضخ بـ(5.3٪).

ب. الغطاء النباتي[xii]:

ان طبيعة المناخ الذي يسود تايوان، وتنوع تضاريسها، ساهما في تنوع الغطاء النباتي والذي بمكن توزيعه على النحو الآتي:

- السهول يتراوح ارتفاعها من (0-250) م فوق سطح البحر، اذ تظهر الغابات المدارية الكبيرة،

- الهضاب يتراوح ارتفاعها من(300-2000)م فوق سطح البحر، وتظهر في هذه المناطق الغابات النفطية، والحشائش القصيرة الصالحة للرعي، وتوجد في هذه المنطقة المراعي الدائمة وتقدر مساحتها حوالي (5٪) من المساحة الكلية، ولها أهمية كبيرة في تربية الماشية.

- الجبال ويتراوح ارتفاعها من (2000- 3500م) فوق سطح البحر، وينمو في هذا الاقليم الغابات الصنوبرية، وتبرز اهميتها في الاستفادة من أخشابها اذ تقطع هذه الغابات بانتظام، وبالرغم من قطع مساحات واسعة من هذه الغابات لغرض الزراعة الا انها لازالت تشكل نسبة كبيرة من المساحة الكلية للبلاد، وتقدر مساحة كبيرة الغابات في تايوان بنحو 2.2 مليون هكتار[xiii] لعام 2021.

ج. الموارد المعدنية ومصادر الطاقة:

- **المعادن الفلزية:** وهي معادن تستخدم في الطاقة، يوجد العديد منها في تايوان، لا سيما المنغنيز والفضة والذهب الذي يتواجد احتياط كبير منه[xiv]، ويتواجد في الأجزاء الشمالية والشرقية من تايوان في خين يتركز وجود المعادن الأخرى في الاجزاء الوسطى من تايوان.

- **المعادن اللافلزية[xv]:** وأهمها الفحم وقد بلغ الاحتياطي 90 مليون طن يستعمل 34.73٪ منه في توليد الطاقة الكهربائية حسب احصائيات 2016، وتتركز حقوله في الأجزاء الشمالية للجزيرة، أنا النفط والغاز فيتواجد في وسط وجنوب الجزيرة، وينتج بكميات ضئيلة لا تسد الا 2٪ من الاستهلاك المحلي.

5. السكان:

يبلغ عدد سكان تايوان الحاليين 23.895.177 اعتبارًا من 29 أبريل 2022 ، بناءً على تفصيل Worldometer لأحدث البيانات الصادرة الأمم المتحدة، مشكلة بذلك تايوان نسبة 0.31% من إجمالي سكان العالم، محتلة بذلك المرتبة 57 عالميا في سلم ترتيب الدول العالمي للسكان.[xvi]

جدول يوضح المسار التاريخي لتطور تعداد السكان في تايوان

Year	Population	Yearly % Change	Yearly Change	Migrants (net)	Median Age	Fertility Rate	Density (P/Km²)	Urban Pop %	Urban Population	Country's Share of World Pop	World Population	Taiwan Global Rank
2020	**23,816,775**	0.18 %	42,899	30,001	42.5	1.15	673	78.9 %	18,802,314	0.31 %	7,794,798,739	57
2019	**23,773,876**	0.20 %	47,416	30,001	40.3	1.11	671	78.5 %	18,662,774	0.31 %	7,713,468,100	56
2018	**23,726,460**	0.22 %	51,914	30,001	40.3	1.11	670	78.0 %	18,518,291	0.31 %	7,631,091,040	56
2017	**23,674,546**	0.24 %	56,346	30,001	40.3	1.11	669	77.6 %	18,369,720	0.31 %	7,547,858,925	56
2016	**23,618,200**	0.26 %	60,723	30,001	40.3	1.11	667	77.1 %	18,218,159	0.32 %	7,464,022,049	56
2015	**23,557,477**	0.32 %	73,985	34,000	39.7	1.11	665	76.7 %	18,064,348	0.32 %	7,379,797,139	54
2010	**23,187,551**	0.42 %	96,368	50,000	37.2	1.05	655	74.4 %	17,254,388	0.33 %	6,956,823,603	51
2005	**22,705,713**	0.66 %	147,837	41,000	34.6	1.33	641	72.0 %	16,339,969	0.35 %	6,541,907,027	48
2000	**21,966,527**	0.57 %	122,099	-50,000	32.0	1.67	620	69.5 %	15,258,841	0.36 %	6,143,493,823	47
1995	**21,356,033**	0.84 %	175,503	-30,000	29.8	1.76	603	68.0 %	14,516,273	0.37 %	5,744,212,979	44
1990	**20,478,520**	1.19 %	235,023	16,000	27.5	1.77	578	65.7 %	13,457,894	0.38 %	5,327,231,061	39
1985	**19,303,404**	1.51 %	279,589	-12,200	25.0	2.23	545	57.2 %	11,043,738	0.40 %	4,870,921,740	39
1980	**17,905,458**	1.69 %	288,106	-42,000	23.2	2.74	506	48.2 %	8,631,549	0.40 %	4,458,003,514	37
1975	**16,464,927**	1.98 %	308,094	-5,000	20.8	3.33	465	39.2 %	6,458,027	0.40 %	4,079,480,606	36
1970	**14,924,455**	2.96 %	404,660	70,298	18.9	4.38	421	35.9 %	5,360,607	0.40 %	3,700,437,046	35
1965	**12,901,155**	3.47 %	405,001	50,176	17.8	5.41	364	33.2 %	4,282,804	0.39 %	3,339,583,597	41
1960	**10,876,150**	3.43 %	337,236	1,000	17.5	6.14	307	30.9 %	3,361,618	0.36 %	3,034,949,748	38
1955	**9,189,972**	3.87 %	317,522	19,000	17.9	6.72	260	28.5 %	2,623,092	0.33 %	2,773,019,936	41

المصدر:- https://www.worldometers.info/world-population/taiwan-population/

جدول يوضع المسار المستقبلي لتعداد سكان تايوان الى غاية سنة 2050م

Year	Population	Yearly % Change	Yearly Change	Migrants (net)	Median Age	Fertility Rate	Density (P/Km²)	Urban Pop %	Urban Population	Country's Share of World Pop	World Population	Taiwan Global Rank
2020	**23,816,775**	0.22 %	51,860	30,001	42.5	1.15	673	78.9 %	18,802,314	0.31 %	7,794,798,739	57
2025	**23,965,153**	0.12 %	29,676	24,000	45.1	1.15	677	81.0 %	19,421,267	0.29 %	8,184,437,460	57
2030	**24,011,258**	0.04 %	9,221	24,000	47.4	1.15	678	82.9 %	19,901,735	0.28 %	8,548,487,400	61
2035	**23,908,355**	-0.09 %	-20,581	24,000	49.6	1.15	675	84.5 %	20,210,297	0.27 %	8,887,524,213	63
2040	**23,593,257**	-0.26 %	-63,020	24,000	51.3	1.15	666	86.0 %	20,291,254	0.26 %	9,198,847,240	66
2045	**23,068,792**	-0.45 %	-104,893	24,000	52.9	1.15	651	87.4 %	20,170,795	0.24 %	9,481,803,274	66
2050	**22,412,982**	-0.58 %	-131,162		54.2	1.15	633	88.9 %	19,917,086	0.23 %	9,735,033,990	73

المصدر: **/ https://www.worldometers.info/world-population/taiwan-population**

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن جزيرة تايوان تعتبر من أهم محطات هذا الصراع في العلاقات الدولية منذ قيام جمهورية الصين الشعبية بعد انتصار ثورتها بزعامة ماوتسي تونج عام 1949 وانشقاق تايوان بعد لجوء جان كاي شيانج إليها مع اتباعه .

ساهم موقعها الجغرافي في جعلها بؤرة توتر بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية، فهي تتحكم في حركة الملاحة في مضيق تايوان في الغرب ومضيق لوزون في الجنوب، بالاضافة الى تنوع تضاريسها واقاليمها المناخية، مما ساهم في تنوع الغطاء النباتي، اعطر اكتفاء ذاتيا لتايوان.

اضاقة الى ماسبق فتايوان تتوفر على عدد من المعادن صارت رافدا للصناعة التايوانية بالاضافة الى مخزون هائل من الفحم يستعمل لانتاج الطاقة الكهربائية.

فالموارد الطبيعية استعلتها تايوان لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، واستثمرتها بشكل حقق لها قوة اقتصادية، وسنتطرق في أعدادنا اللاحقة للمقومات البشرية والاقتصادية لتايوان، لنفهم أكثر تمسك الصين بها كجزء منها، ومناورة الولايات المتحدة وبدرجة اقل اليابان، لابقاء تايوان كشوك في خاصرة الصين.

i.محمد بن ناصر العبودي، **زيارة رسمية إلى تايوان**، دار خضر للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، سنة 1997، ص22.

ii. ثيزيري سي الطيب، **التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا 2008-2019**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2018-2019، ، ص62.

iii.أنس عادل الخنوس، **تايوان:دراسة في الجغرافية السياسية**، كلية التربية/ابن رش، -جامعة بغداد، العراق، سنة 2003، ص 132.

iv.عادل أنس الخنوس، مرجع سابق، ص08.

v. محمد بن ناصر العبودي، مرجع سابق، ص211

vi.عبد الوهاب القصاب، **المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية**، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص 292.

vii.أنس عادل الخنوس، مرجع سابق، ص22.

viii.محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا والمشكلات الدولية**، دار المنظمة العربية، بيروت، سنة 1971، ص36

ix. تمام طعمة أين تقع تايوان على الخريطة، 17 جانفي 2022، أنظر الرابط:

https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D8%AA%D9%82%D8%B9_%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9

x.عادل أنس الخنوس، مرجع سابق، ص38.

xi:مناخ تايوان ـانظر الرابط.

https://e3arabi.com/?p=1001910

xii

xiii:موقع منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، انظر الرابط:

https://www.fao.org/3/87903f/87903f07.htm#:~:text=Les%20for%C3%AAts%20de%20Ta%C3%AFwan%2C%20qui,%C3%AAtre%20consid%C3%A9r%C3%A9s%20comme%20commercialement%20utilisables.

xiv.حسن أحمد ابو العينين، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، مؤسسة الثقافة الجامعية، سنة 1977، ص 366.

xv.عادل انس الخنوس،مرجع سابق، ص 53.

xvi https://www.worldometers.info/world-population/taiwan-population /

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de